

A. U. B. LIBRARY

AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT



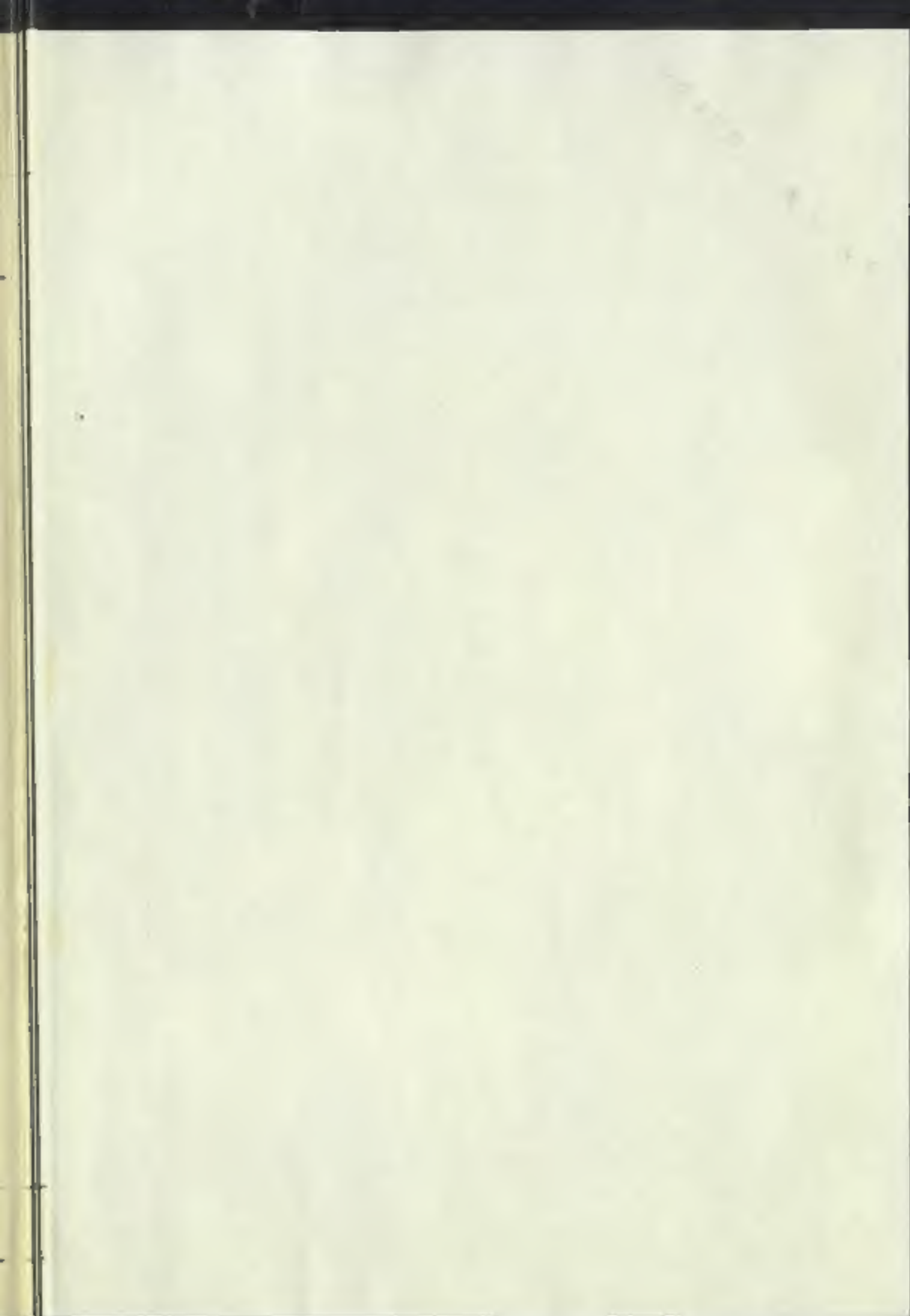
S.A.U.B. LIBRARY

لا اله الا الله

أقوال الأئمة

على الألسنة

أقوال الأئمة



جامعة الزيتونة
مجمع الدراسات العربية العالية

330.956
D134maA
c.1

محاضرات

في

اقتصاديات الأردن

أقامها

علي الدجاني

[على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية]

١٩٥٤

١٩٥٤

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية

تأليف

أحمد محمد حسن

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية

دار الكتب والوثائق القومية

إهداء من دار الكتب والوثائق القومية

١٤٢٤

٤١٥٨-١٠٧٦

الفهرس

مقدمة ... ١ - ٢

الفصل الأول - من سنة ١٩٢٠ حتى سنة ١٩٤٨ :

[تأسيس إمارة شرق الأردن - معاهدة التحالف الأردنية البريطانية -
شئون المال والضرائب - الشؤون الاقتصادية - العلاقات التجارية
مع البلاد العربية] ... ٣ - ٢٢

الفصل الثاني - من سنة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٥٣ :

[أثر نكبة فلسطين في الاقتصاد الأردني - مصادر الدخل القومي -
الشؤون التجارية والمالية العامة - المساعدات المالية الأجنبية] ... ٢٣ - ٤٣

الفصل الثالث :

[العلاقات الاقتصادية بين الأردن والبلاد العربية والأجنبية - شؤون
النقد الأردني - مقاطعة إسرائيل] ... ٤٤ - ٥٢

الفصل الرابع :

[مصادر الثروة في الأردن - مشاريع اليرموك ، الأردن ، والبحر
الميت] ... ٥٣ - ٦٧

الفصل الخامس :

[مشاريع الإنعاش الأردنية - مصادر التمويل - أهمية مشاريع
الإنعاش في الاستقرار الاقتصادي - بناء كيان اقتصادي عربي
موحد] ... ٦٨ - ٧٨

اختلاصة ... ٧٩ - ٨٠

ذيل بالوضع المالي والاقتصادي في فلسطين خلال الانتداب البريطاني :

[شؤون حرب فلسطين الاقتصادية - أثر وعد بلفور وسياسة الحكومة
المتتدية على الحياة الاقتصادية - شؤون التجارة والمال - العلاقات
الاقتصادية بين فلسطين والبلاد العربية] ... ٨١ - ١٠٤

Summary

The following is a summary of the results of the experiments conducted during the past year.

The first experiment was conducted with the following conditions:

1. The temperature was maintained at 25°C.

2. The humidity was maintained at 60%.

3. The light intensity was maintained at 1000 lux.

The results of this experiment are shown in the following table:

Table 1. Results of Experiment 1.

The data show that the growth rate of the plants was significantly higher under these conditions than under the control conditions.

The second experiment was conducted with the following conditions:

1. The temperature was maintained at 20°C.

2. The humidity was maintained at 70%.

3. The light intensity was maintained at 1500 lux.

The results of this experiment are shown in the following table:

Table 2. Results of Experiment 2.

The data show that the growth rate of the plants was significantly higher under these conditions than under the control conditions.

The third experiment was conducted with the following conditions:

1. The temperature was maintained at 30°C.

2. The humidity was maintained at 50%.

3. The light intensity was maintained at 1200 lux.

The results of this experiment are shown in the following table:

Table 3. Results of Experiment 3.

The data show that the growth rate of the plants was significantly higher under these conditions than under the control conditions.

The following conclusions were drawn from the experiments:

1. The growth rate of the plants is significantly affected by the temperature, humidity, and light intensity.

مقدمة

تتناول هذه المحاضرات الأوضاع الاقتصادية والمالية في المملكة الأردنية الهاشمية ، منذ تأسيس إمارة شرق الأردن بعد الحرب العالمية الأولى حتى نهاية سنة ١٩٥٣ . وهي تشمل وجوه النشاط الاقتصادي في الأردن مع العوامل السياسية ، والظروف المحلية ، التي تؤثر عليه ، وعلاقته العامة بالاقتصاد العربي . وتستند المحاضرات المذكورة ، على الإحصاءات الرسمية والأمثلة العملية مع إيضاح النواحي الرئيسية في الاقتصاد الأردني وأثرها في الحياة السياسية والاجتماعية العامة . ويقوم هيكل هذه المحاضرات على أربع فوائمه تتناول بالترتيب : الواقع ، ومصادر الثروة ، وإمكانيات التنمية ، والصعوبات التي تؤخر استغلال الثروات الطبيعية ، وتحقيق الانتماء الاقتصادي .

وقد ذيلناها ببعض من الوضع الاقتصادي في فلسطين ، أثناء الانتداب البريطاني عليها مبيّناً نواحي النشاط الاقتصادي العربي واليهودي .

وبما نتوجب ملاحظته ، أن مصادر البحث عن الأوضاع الاقتصادية والمالية في الأردن منذ نشأته حتى سنة ١٩٥٠ ضئيلة ، وذلك لعدم وجود إحصاءات مبنية ، ومعلومات منسقة ، أو تقارير رسمية موحدة . وكان لا بد من الرجوع إلى عدد من الشخصيات الذين رافقوا تطور النظم المالية في الأردن ، وإلى عدد من الشخصيات المسئولة حالياً عن الشؤون المالية والاقتصادية ، للحصول على المعلومات اللازمة ، واستفائها من الملفات والسجلات والتقارير الرسمية . ومن الشخصيات الذين استقيت منهم المعلومات رئيس ديوان المحاسبة السيد شكري شمشاعة ، ووزير المالية السيد سليمان سكر ، ووكيل وزارة الاقتصاد السيد حمد الفرغان .

وكان لا بد عند إعداد هذه السلسلة من المحاضرات من الاستعانة بعدد من المراجع والتقارير الرسمية ومنها :

- ٢ — تقارير وزارة التجارة والمجارك .
- ٣ — تقارير وزارة المالية .
- ٤ — تقرير اللجنة الملكية لفلسطين سنة ١٩٣٦ .
- ٥ — النظام الاقتصادي في فلسطين للأستاذ سعيد حمادة .
- ٦ — تقرير اللجنة الأمريكية للشرق الأوسط .
- ٧ — تقارير وزارة الاقتصاد عن مشاريع الإنشاء في الأردن .
- ٨ — نشرة التطور الاقتصادي في المملكة الأردنية الهاشمية — مطبوعات
غرفة تجارة وصناعة عمان .
- ٩ — وادي الأردن ، مشروعاته وأمتهانه ، لمبد الرحمن الكردى .
- ١٠ — مصادر مختلفة عن الحالة الاقتصادية في فلسطين في عهد الانتداب ،
والكتاب الأزرق اليهودي لسنة ١٩٥٢ و ١٩٥٣ .



وتضم هذه المجموعة من المحاضرات الاتفاقيات التجارية الثنائية بين الأردن
والبلاد العربية ، ومساعدة التحالف الأردنية البريطانية ، نظراً لملاقاتها بالشئون
الاقتصادية الأردنية .

ولا مجال للإدعاء بأن هذه المحاضرات بلغت حد الكمال . ولكنها ، مهما
كان حالها ، نلتقى قسراً من الدور على حقائق الشئون الاقتصادية الأردنية ، التي يدل
ظاهر الحال ، وواقع الأمر ، أنها لا تزال غير معروفة وغير واضحة لدى الكثيرين
من أبناء البلاد العربية .

الفصل الأول

من سنة ١٩٢٠ حتى سنة ١٩٤٨

١ - تأسيس إمارة شرق الأردن

٢ - معاهدة التحالف الأردنية - البريطانية

٣ - شؤون المال والصراف

٤ - الشؤون الاقتصادية

٥ - العلاقات الخارجية مع البلاد العربية .

كان إقليم شرق الأردن من البلاد الخاضعة للدولة العثمانية . وكان يحكم توجّهه في الصحراء بعيداً عن الحضارة ومتأخراً في شتّى الجوانب السياسية والاقتصادية والدينية . وكان سكانه يجمعون لحكم إقطاعي يتولاه رؤساء العشائر وشيوخ القبائل ممن يتوارثون السيطرة جيلاً بعد جيل ضمن مناطق محددة . ولم تطلع الولايات الكثيرة التي قامت بها الدولة العثمانية ، بواسطة ولايتها ، ورسل الإدارة والسلطة فيها ، لسط نظام الحكم ولإدارة إقليمية على الإقليم بأسره ، ولم تتمكن الدولة من توطيد دعائم إدارتها إلا في بعض أجزائه كاللواء والكرك ومعا . وكان السكان يعجزون دفع الضرائب ويفتقرون القوانين والأنظمة المالية وغير المالية . حتى أنه عندما حاولت الدولة إحصاء النفوس في منطقة الكرك في أوائل القرن الحادي عشر هجرى ، ولم تنته ثورتهم إلا بعد إراقة الدماء ودهق أرواح كثيرة^(١) .

وكان السكان يعتمدون على الزراعة في شتّى معيشتهم ، ويعيشون حياة الكفاف ، في ظروف تسيطر عليها تقاليد البداوة والعشائر . وبحكم موقع الإقليم الحجراتي ، كان ممراً للقوافل بين سوريا والحجاز والعراق وفلسطين وغيرها من البلاد العربية . وأهم ما شاهده من الأحداث في العهد العثماني إنشاء خط سكة حديد الحجاز من دمشق إلى المدينة المنورة ماراً بسدد من المدن والقرى الأردنية . وفيما

(١) من مذكرات خاتمة السيد شكري شمشاعة ، رئيس ديوان الخفاصة الأردني

هذا إنشاء هذا الخط وريارات السواح للأمكنة الآتية والتاريخية ، في البتراء وعمان وحرش ، لم تكن لهذا الإقليم أهمية اقتصادية أو مالية تذكر .

وحلال الثورة العربية - في أواخر الحرب العالمية الأولى - صارت الأردن ميداناً للمبارك عديدة ؛ وعندما تألفت الدولة السورية العربية - بعد انتهاء الحرب المذكورة - صارت الأردن متصرفية تابعة للدولة المذكورة .

غير أنه ، عند ما استولى الفرنسيون على سوريا - بعد معركة ميسلون - بقيت هذه المتصرفية خارج حدود سوريا ، داخل منطقة النفوذ البريطاني بموجب معاهدة سايكس بيكو

وصدر خلال شهر آب (أغسطس) سنة ١٩٢٠ ، تصريح للمفوض السامي البريطاني قال فيه :

« إن بريطانيا لا تسعى لإدخال شرق الأردن في نظام الحكم القائم في فلسطين ، بل ترعى إنشاء منطقة مستقلة يحكمها بنفسها بمساعدة بعض الإداريين البريطانيين وهذا التصريح دخلت البلاد رسمياً تحت الإشراف البريطاني ، وتألفت فيها ثلاث حكومات : حكومة في كل من لواء النلقاء ، وبضم عمان والوسط . ولواء عمّون ، وبضم أرد وحرش ولواء الكرك ، وبضم الكرك وسمان والطعيلة والعتة .

وفي هذه الأثناء وصل إلى معان المأمور له الملك عبد الله - سمو الأمير في ذلك الوقت - وحرب اتصالات ومشاورات بينه وبين الحكومة البريطانية تشكلت نتيجة لها حكومة عربية في شرق الأردن تحت رئاسة سموه ، وحلت محل لإدارات اسمعلة التي سبق أن شكلها الحكومة البريطانية وأطلق عليها اسم إمارة شرق الأردن وعقد اتفاق بين رئيس الدولة والحكومة البريطانية اشتمل على الشرطين التاليين :

١ - تساعد حكومة بريطانيا الحكومة الجديدة على توطيد دعائم الأمن .

٢ - تنشئ بريطانيا قاعدتين حويتين في عمان والحريرة .

وفي عام ١٩٢٢ أرمت عصبة الأمم السابقة صك الانتداب على إمارة شرق

الأردن واعتبرتها خارطة عن نظام الحكم في فلسطين وما متصل به من إنشاء وطن قومي لليهود بموجب وعد بلفور

وفي ٢٥ أيار (مايو) عام ١٩٢٣ أعلن استقلال البلاد رسمياً ، وفي ٢١ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٢٩ وافق المجلس التشريعي الأردني على معاهدة التحالف البريطانية - الأردنية ، التي أسست بموجبها حكومة شرق الأردن مقيمة بالمرافقة المالية البريطانية ، وفق المواد التالية :

١ - يوافق صاحب السمو الأمير ، على أن يسترشد بمصحة صاحب الجلالة البريطانية التي تسدي إليه عن طريق المندوب الذي لشرق الأردن ، في جميع الأمور المختصة بصلات شرق الأردن الخارجية . وكذلك في جميع الأمور المهمة التي عمن الالتزامات والمصالح الذاتية والدولية لصاحب الجلالة المملكة شرق الأردن . ويشهد سمو الأمير أن فتح في شرق الأردن في الإدارة الذاتية وموارد الحكومة حطة من شأنها أن تكمل الاستعراة والتنظيم المصالح الحكومية وأمورها الذاتية وبوافق على أن يحمل صاحب الجلالة البريطانية على علم بأشياء المصلحة والمتحدة لإنفاذ هذا التعهد على الوجه اللائق ، ويوافق فوق ذلك على أنه لا عبر طريقة مرفعة الأموال العامة في شرق الأردن من غير موافقة صاحب الجلالة المملكة

٢ - يوافق صاحب السمو الأمير على أن يرجع إل مشورة صاحب الجلالة البريطانية في قانون الترابية السوية وفي أي قانون يخص الشؤون التي تنطوي عليها بمصون هذا الاتفاق وفي أي قانون يخص بعد شرق الأردن أوله صلة بإصدار أوراق قديمة ، أو أي قانون يخص رسومًا متماومة .

٣ - لا يكون بين فلسطين وشرق الأردن أي حاجز جمركي ما لم يوقع اتفاق بين البلدين . والتعرفة الجمركية لشرق الأردن يوافق عليها صاحب الجلالة البريطانية . وتدفع حكومة فلسطين ، في حكومة شرق الأردن اسع انقذر من الرسوم الجمركية المفروضة على قسم المصنوع الدخلة إلى فلسطين ، من إقليم غير شرق الأردن ومنها إليه فيما بعد للاستهلاك على . ولكن يجوز لحكومته أن تمنع من استع من أي تدفع على هذا الحساب المبلغ انقذر من الرسوم الجمركية التي تفرعها حكومة شرق الأردن

على ذلك القسم من الضائع ، التي تدخل إلى شرق الأردن من إقليم عبر فلسطين ثم تدخل إلى فلسطين فيما بعد للاستهلاك المحلي . وتبقى تجارة ومشاعر شرق الأردن من المواني الفلسطينية من التسهيلات ما تفقده تجارة فلسطين ومشاعرها على السواء .

٤ - لا توسع حصة في سبيل اتحاد شرق الأردن عن تود من المالك العربية المجاورة في الحارث .

٥ - تتعهد حكومة صاحب الخلافة البريطانية عند تقصير واردات شرق الأردن عن سد النفقات العادية للإدارة ، بأن تأخذ بتدبير إعانة من الحكومة البريطانية على سبيل هبة أو قرض مؤازرة للواردات المذكورة .

هذا معطى ، اشتملت عليه المعاهدة البريطانية الأردنية من القود المالية ؛ وكان لا بد من إيرادها ، كحقيقة واقعة ، دون لاجعات إلى مساسها ، وصراً على أنها الوثيقة في تكوين الهيكل الاقتصادي وإلى لإدارة شرق الأردن .

بعد هذه المقدمة ، يمكن الآن ، تحليل الأوضاع الاقتصادية والمالية التي سادت إمارة شرق الأردن منذ نشأتها حتى العهد الانتداب البريطاني في فلسطين ١٥ / ٥ / ١٩٤٠ مسدود الوضوح إلى ، ووضع الاقتصاد ، والملاقات التجارية ، مع شرق الأردن والبلاد العربية وغير العربية وصروره تحت الوضوح في الدور الذين نشأت من التطور الذي طرأ على الحياة الاقتصادية ، من حيث طرورها ، والتماسات الدولة ، ضد مكتبة فلسطين .

الوضع المالي :

نشأ النظام المالي في شرق الأردن على أساس التشريع المالي السابق . ومن الطواهي البارزة في تاريخ شرق الأردن المالي ، أن الضرائب كانت في العهد العثماني تفرص التراضي مع شيوخ القبائل والزعيم ، وفي مذكرة خاصة وصدها السيد شكرى شعاعنة رئيس ديوان المحاسبة في الأردن ، عن النظام المالي في شرق الأردن للسنة المالية ١٩٣٦/١٩٣٧ جاء قوله :

« لم يكن في مقدور الموظفين في العهد العثماني أن يتمشوا في فرض الضرائب

على الأسس المالية الصحيحة ، فكانوا مقتطرين إلى مراعاة الظروف ونفاذ المشكلات . فأوحوا على السكان أن يؤدوا الضرائب مبالغ مقطوعة وضموها على أساس غير معلوم ، وأرصدوا الشيوخ قبلوها بعدما حصصوا لهم رشوات بتقاضونها مشاهرة من حراة الدولة .

وجاء في مكان آخر في الذكرى قوله :

« إن أسس توزيع الضرائب الموصفة كانت حد محتفظة في ذلك العهد ، ورجع هذا الاختلاف إلى تقيد المتأثر الورثة . وكانت الضرائب الموطوعة تورع على الأفراد إما على أساس الأسرة الواحدة ، أو ما يتصرف به الشخص من المصلحة أو العدان أو الدونم في الأراضي المشاعة دون امرة ، أو في جميع ما يتصرف به الفرد من أنواع الأراضي . وكذبت على أساس اشجرة من أشجار الزيتون أو الدلية من الكروم »

« ومن الأمور الداعية للاستعجاب أن يكون الفيلد في بعض المناطق قد أوحيت على من لا يتصرف شئ . من افتقار أن يسام في تحمل عبء الضريبة التي تطرح على الأراضي » .

طالت الحال على هذه الشاكلة حتى آخر عهد البلاد بحكم الدولة العثمانية ، ويمكن وصف هذا التشريع بأنه تشريع محروم من الوحدة والاطراد في أسسه ، وأنه تكليف بالضرائب يوظف بالترامى على غير أساسين ، بحسب الأهواء أو الظروف ، بصورة لا تحقق المساواة ولا تكمل المدل بين المكلفين .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى مباشرة ، وقبل تأسيس الحكومة الأردنية في مطلع شهر نيسان (ابريل) عام ١٩٢١ ، لم يحدث أي تغيير يذكر في نظام فرض الضرائب . وحل ما يمكن تسجيله عن هذه الفترة أن الضرائب ، حولت من القروش التركية ، إلى النقد المصري ثم إلى النقد السوري .

وبعد ما تأسست الحكومة الأردنية وحدثت أمانها ثباتاً مالياً عقيماً ، اضطرت لقوله ؛ وكان أول ما فعلته أنها ألغت طريقة قبيل الأعشار بالمراد المثلث ، وسنت تشريعات جديدة لجباية الضرائب المحلية . وتشول السبي رال حكم القوانين

الموروثة عن الحكومة السابقة، إلا في أحوال قليلة تشمل الأمكنة التي لم يتم التخطيط الفني فيها

ولا بد من الإشارة في هذا المقام إلى الديون التي أصابت البلاد الأردنية، من الديون المالية العامة. وقد بلغت هذه الديون عشرين مليوناً وستمائة وخمسة وعشرين ألف مارك ألماني أو يعادل حوالي ٣١٠ آلاف جنيه استرليني. ولكن الدولة السددة أخذت على عاتقها تسديد هذا الدين خلال عشر سنوات انتهت باتهاء السنة المالية ٣٥/٣٦ واعتبرت الأقساط المدفوعة بهذه الصورة وقيمة كل منها ٣١٠٠٠٨ جنيه (أودسار) بمثابة إعانة من الحكومة البريطانية. وعملاً كانت الأقساط تقيد دجلاً، ونحسم مصرحاً، بصورة حسابية فقط أما ما سددته الحكومة الأردنية من القروض سيأتى ذكره في حيه

كانت طريقة تخصيص الموارد في شرق الأردن، تجري على خلاف ما هو معروف به. ويمر في إعداد الميزانية العامة، إذ كانت الحكومة تدير على مبدأ «لا يكلف الله نفساً إلا وسعها» فضلاً من تقدير النفقات الضرورية ثم دعوة وزير المالية لتأمين الأموال اللازمة لها، من المصادر لصرايمية القائمة وإيجاد مصادر أخرى غيرها، فإن ما كان يجري هو العكس تماماً. إذ تقدير الواردات أولاً، بحذر بالغ، ثم يمدى انوراء ورؤساء الدوائر لتقدير نفقات وزاراتهم ودوائرهم وتكاليف للشاريع التي يرون تنفيذها، ومن ثم تقديم هذه التقديرات لوزير المالية، وهو بدوره يمر عليها، فاماً منها الأحصنة والأحرف، حتى يبقى من هيكلها ما يتناسب مع مجموع الواردات المتوقعة. وبين مجلس الوزراء بعد ذلك لجنة وزارية لدراستها مهيئاً لتصدق الحكومة عليها وعرضها على مجلس الأمة. وفي مشروع كل موارد يبدو الحرص حياً للإعتماد وفر لتجربة للرجوع إليه في الظروف الطارئة.

وتتألف الواردات أو الإيرادات من دخل عادي يشمل الضرائب المباشرة، وغير المباشرة، والرسوم وبيع الخدمات شبه التجارية، وبيع أملاك الدولة، وحصة شرق الأردن من أرباح مجلس النقد الفلسطيني، — حالياً مجلس النقد

الأردني - ومن تمويلات الشركات ذات الامتياز كشركة البترول العراقية، ومن دخل غير عادي يشمل مساعدات الحكومة البريطانية بموجب معاهدة التحالف . وقد بلغت العفقات - وتبادل ، كما سبق ذكره ، الواردات - في السنة المالية ١٩٢٢/١٩١٣ ما مجموعه ١٧ ر١٣٣ ديناراً سورياً^(١) ثم أحدثت هذه العفقات في زيادة سنوية بطيئة ، ولكنهم مستمرة ، حتى بلغت في السنة المالية ١٩٤٨/١٩٤٨ وهي السنة التي تلاها انتهاء الائتلاف البريطاني على فلسطين ٢٠٠٠ ر٨٨٣ حيه فلسطيني^(٢)

والسؤال الذي يتوارد على ذهن الأرب هو ما إذا كانت الزيادة في الواردات والعفقات ، وإن كانت بطيئة كما سلف ذكره ، قد جاءت نتيجة طبيعية لتقدم الحياة الاقتصادية في البلاد ، أو نتيجة لعوامل أخرى تنمق مصادر مالية خارجية ، أو لسكالا الاعتباري معاً .

ولا بد قبل الإجابة على هذا السؤال من الرجوع إلى الموارث السوية ودراسة فصول الواردات والعفقات ، فصلاً فصلاً ، ومقارنته حصيلة كل فصل منها مثله ، والسلة إلى المجموع ، كي يظهر الواقع على حقيقته ، ويبحث الوصف في صورته الصحيحة . ولما كان من المستمر مرد خمس وعشرين موازنة ابتداء من السنة المالية ٢٢/٢٣ حتى السنة المالية ٤٧/٤٨ ، فقد اكتبنا تفاصيل موازنات اثنتين فقط ، إحداهما للسنة المالية ٣٩،٢٨ واثنتان للسنة المالية ٤٧/٤٨ والدة التي تفصل بين الموارثين عشر سنوات . وبينما تمثل الأولى الحالة المالية السائدة قبل الحرب المالية الثانية ، تمثل الثانية الحالة السائدة بعد هذه الحرب التي سببت نشاطاً سياسياً ملموساً في البلاد . وقد استقيت التفاصيل من سجلات وزارة المالية الأردنية ، ومن نشره الإحصاءات العامة لسنة ١٩٥٠ ، مع العلم بأن النقد

(١) الديار السوري يبادل تقريباً طيه المصري .

(٢) نشره الإحصاءات الرسمية له ١٩٥٠ كان النقد المتداول في شرق الاردن هو النقد الفلسطيني الذي كان موصح للدون في سنة ١٩٢٧ ، عندما سحب من النسيب أوراق النقد المصري .

التداول في ذلك الحين كان النقد الفلطي . والحجيه المبطني يعادل الدينار الأردني وكل منهما يعادل الجنيه الاسترليني في القيمة .

بلغ مجموع الواردات والمقات العملية في الستين موضع البحث كما يلي بالحجيه المبطني :

الواردات	المقات
٥٢٩,٦٦٣	٥٣٨,٦١٨
٤٨/١٧	٣,٦٦١,٢٩٨

وهنا على التفاصيل :

الواردات (بالحجيه المبطني)

الفصل	٣٩/٣٨ السالبة	٤٨/١٧ السالبة
الواردات المصادفة		
الحكومات والهيئات	١٢٧,٧ ٣	٩٢٩,٢٠٧
مصارف وبنوك	١٣٧,٦١٩	٤١٨,٤٠
رسوم مخارم والدوائر	٤٥,٦ ٦	١٦٤,٤٤٢
زيج ملاءة ليرة	٣,٩٥٢	٦,٥٥٢
الواردات المصادفة	١٢,٢٠٥	٤٥٤,٥٩٩
مع ذراعي الأسير	٣,٥٦٨	٢٧٨٩
المجموع	٣٣,٦٨٢	١,٩٧٥,٩٨٩

الواردات فوق المائدة

السنة المالية ٤٨/٤٧	السنة المالية ٣٩/٣٨	التفصيل
الواردات فوق المائدة		
٢,١٠٨,٨٨٧	٧١,٠٠٠	المساعدة البريطانية
	١١,٦٦٦	مساعدة صندوق وزارة للصناعات
	٣١,٠٠٠	مساعدة ديوان السكك الحديدية
	١٤,٠١٦	مساعدة لخدمة المندوبين
	١١,٦٨٨	مساعدة نفقات طريق حيفا - بغداد
٢,١٠٨,٨٨٧	١٣٩,٧٧٨	المجموع
١١١,٠٥٦	٥٩,١٥٢	تفصيل التدوير
٤,١٦٥,٩٣٣	٥٢٩,٦١٢	المجموع العام

التفقات (بالحنية الفلسطينية)

السنة المالية ٤٨/٤٧	السنة المالية ٣٩/٣٨	التفصيل
٤٦,١٩٥	١٦,٧٨٠	ملاط المالك
٤,٠٦٣	٣,٧٤١	مجلس أمناء مجلس الشورى
٣,٤٦١	١٥,٠٧٩	مجلس أمناء وسموهم
١٩,٦٤٥	٤,٥٢٠	لجنة
٥٠,٤٤١	-	مخارج
٢١,٣٧٨	١٠,٦٤٤	لجنة
٢٦,٣٨٣	١٨,٢٥٦	مجلس
٦,٢٤٧	٤,٣٤٦	الشرعية
١٨,٣٤٧	١٢,١٤٣	مجلس
٢,٦٩٠٨	١٧,١٦٦	المحرك والتجارة

الفصل	السنة المالية ٣٨/٣٩	السنة المالية ٤٧/٤٨
الصحة	١٨,١١٧	٢٢,٣٥٨
التأليف	٢٦,٠١٩	٣٩,٧٦٣
الزراعة	٦,٦٨٧	٦٢,٧١١
الآثار	٢,٥٦٨	٣,٦٠٠
لأشغال العامة والكروم فوق العامة	٧٧,٠٧٧	١٩١,٥٨٠
البنوك والبريد	١٨,٨٥١	٤١,٠٣٣
الأراضي والمساحة	٢٤,٠٧٦	٦٨,٧١٤
الأمن والمين	١٥٠,٧٥٢	٢٤٦,٥٨١٧
الطقات العامة	٩,٠٣٧	٤٩,٩١٣
تدوين الحساب	٣,٨٩١	٥,١٠٨
دوائر أخرى	٥,٠٢١	٩,٧٨١
حصة شرق الأردن من نفقات الحدود	٤,١٦٣	٠
حصة شرق الأردن من صندوق استعمار	٧,١٦١	٠
حصة شرق الأردن من تدوين النفاذ	٣١,٠٠٨	٠
الحسابات المدرجة	١١,٤١٦	٠
المجموع	٥٣٠,١٨	٢,١١٠,٢٦٨

وفي العشر سنوات من السنة المالية ٣٨/٣٩ حتى السنة المالية ٤٧/٤٨ بلغ مجموع الواردات ٢٠٨٩٦٠٠٠٠ سها :

واردات عادية ١١,٥٣٣,٠٠٠ سها للمجموع : ٥٥ ٪

واردات فوق العادة ٨,٣٦٣,٠٠٠ سها للمجموع : ٤٥ ٪

ومن الجدول التالي للواردات العادية والواردات فوق العادة خلال عشر سنوات المتوالية نلاحظ النسبة بين الواردات العادية والمجموع بين ٤٣ و ٦٤ ٪ وقد استقيمت الأرصدة المدورة من مجموع الواردات بإبقاء على الواردات العادية.

خالفتيحة الأولى إذن عجز مستمر في الوارثة واعتماد متواصل على المساعدات المالية الأجنبية وقيام أوضاع مالية شاذة تروح البلاد تحت أعبائها .

نسبة الواردات إلى المادية للمجموع	المجموع	غير عادي	عادي	نسبة
٪٦٤	٥٢٩٦١٣	١٨٩٤٤٢	٣٣٩٦٧١	٣٩/٣٨
٪٦٤	٦٢٣٠١١	٢٢٣٨٩٧	٤١٤٤	٤/٣٩
٪٦	١١٦٥٣٤٩	٤٨١٩٧٥	٦٨٣٤٧٤	٤١/٤٠
٪٥٧	١٢٢٦٩٩	٥٣٦٣٦٤	٦٨٩٧٣٥	٤٢/٤١
٪٥٨	١٥٩٨٦٧٤	٦٧٢٥٥١	٩٢٦١٢٥	٤٣/٤٢
٪٦٦	٢٢٣٢٩٧٧	٧٥٤١٩٤	١٤٧٨٧٨٣	٤٤/٤٣
٪٦٧	٢٤٧٧٦٩	٩٢٣٦١	١٦٤٤٥٤٨	٤٥/٤٤
٪٥٤	٣٣٣٨٠٤٥	٥٤٣٨٦١	١٧٩١٦٨٤	٤٦/٤٥
٪٤٣	٣٤٠٩٠٣٤	١٩٤٢٥٥٢	١٤٦٦٤٨١	٤٧/٤٦
٪٥٠	٤١٩٥٩٣٢	٢٠٨٦٠٩	٢١٠٩٩٢٣	٤٨/٤٧
٪٥٥	٢,٨٩٦,٨٧٣	٩,٣٦٣,٨٥٧	١١,٥٣٣,٥١٨	

وقد بلغ مجموع لواردات في السنوات العشر الموه عنها ، حوالي عشرين ميوا و ٨٩٦ ألف حيه فلسطيني ، منها واردات عادية مجموعها ١١,٥٣٣,٥٠٠ حيه فلسطيني . وواردات فوق العادة مجموعها ٩,٣٦٣,٠٠٠ حيه فلسطيني

ولسا كانت الواردات فوق العادة تتألف من المساعدة المالية البريطانية فإن معدل نسبتها للمجموع الواردات في عشر سنوات يبلغ ٤٥ ٪ وهي نسبة تدل على مدى اعتماد الحكومة على المساعدات المالية الخارجية

على أن هذه النسبة تراجعت في العشر سنوات بين ٢٩ ٪ و ٥٦ ٪ مما يدل على استمرار العجز في الوارثة واعتماد البلاد اعتماداً متواصلاً على المساعدات المالية الأجنبية ، وبما يحس دكره في هذا المقام أن هذا الوضع لا يزال سيطراً على الوارثة في وضعها الحاضر ، مما سيأتي دكره في حيه .

وهكذا يمكن الإجابة على السؤال الذي سبق ذكره ، بأن عموماً ما طرأ قد حصل في موارد الدولة المالية نتيجة لزيادات الواردات في الضرائب والرسوم المختلفة ، وخصوصاً الرسوم الجركية منها ، وأيضاً نتيجة لزيادة المساعدة المالية الأجنبية . وإذا دلل هذه الزيادة على تحسن الوضع إلى ما نسبته لوارد الدولة ، فليس حتماً أن يدل على تحسن شامل في الحياة الاقتصادية العامة وما شمله من زيادة في الإنتاج ، وتحسن في الرافق العامة الخاصة بالزراعة والمواصلات والرى ، والصناعة وما إليها . وتتألف واردات الوزارة من الضرائب المباشرة . وتتألف الضرائب المباشرة مما يلي :

ضريبة الأراضي .

ضريبة الأبنية ولأراضي ضمن المناطق البلدية والمجالس المحلية .

ضريبة المواشي .

ضريبة الدخل

رسوم رخص الصناعات والمهن .

ضريبة الأراضي :

حلت ضريبة الأراضي محل الضرائب التي كانت تعرف سابقاً بالوبركو ، والعشر ، وضريبة الطرق . وكانت قد فرضت سنة ١٩٣٣^(١) وتحتسب على أساس الدخل الزراعي . والضريبة ليست ماهرة في حدودها ولا يشكو منها صغار الملاكين وإنما كبارهم . فصغار الملاكين حريصون على استغلال أراضيهم ، أما كبارهم وخصوصاً من يتصرف منهم بمساحات شاسعة ، بأنهم معجزون عن استغلال جميع أراضيهم ، وبذلك يشعرون بثقل الضريبة ، ويشدصرون من دفعها . وهي حالة تسترعى الانتباه ، وتستحق المعالجة ، خصوصاً وأن الأردن بحاجة ماسة لاستغلال جميع أراضيها الزراعية ، وبحاجة للضرائب المترتبة عليها . ودعاً كان الإصرار على

(١) قانون ضريبة الأراضي لسنة ١٩٣٣ عدد المريدة الرسمية ٣٣٤ .

استيعاب الضريبة كاملة خير مشجع على تحرئة اللكيات الكبيرة واستغلالها استفلا وإياها يعود بالنفع على أصحابها وعلى البلاد .

وتتبع ضريبة الأراضي حسب المواسم الزراعية وعدمه . ولقد دلت التجارب أن بلاد الأردن تصاب بالجل ، والجفاف ، في دورات تكاد تكون منتظمة بسبب اعتماد الزراعة على مياه الأمطار ، وهذه إما شحت ، ساء المحصول ، وقيل الدحل من الأرض أو انعدم ، وبذلك يهجر المزارع عن دفع الضريبة ، فتتضرر الحكومة (أحبل تحصيلها ، أو تخفيضها ، أو شطبها ، - بها يرى مجلس الوزراء

وقد بلغ الدحل منها ٧٧,٠٠٠ دينار في السنة المالية ٣٨, ٣٩ وبلغ في السنة المالية ٤٧/٤٨ - ٥٣,٠٠٠ دينار حسب الدخل الذي أصاب البلاد في موسم تلك السنة

ضريبة الأبنية والأراضي ضمن مناطق البلديات :

حلت هذه الضريبة محل ضريبة السقعات ، وتعرض بموجت قانون صدر سنة ١٩٢٥ وعدل بعد ذلك عدة مرات . وكانت الضريبة عند إصدار القانون الخاص بها ٨ بالمائة من الزعم المقدر للأبنية والأراضي المدة بالإيجار ، و٦ بالمائة من الزعم المقدر للبناء إذا كان حر ، منه قد انحدصكاً ، والآخر أعد بالإيجار . و ٤ بالمائة من الزعم المقدر إذا كان البناء لسكن صاحبه .

وقد استغيت من الضريبة المامل والمصاع المشملة على آلات إحصية ادة ثلاث سنوات والأبنية التي تقام لسكنى أفراد القبائل الرحل لمدة ست سنوات^(١) .

ضريبة المواشي :

تستوى هذه الضريبة من أصحاب المواشي بعد التعداد السنوي للمواشي وتستوى إجمالاً من أسماء الريف الذين لا يستيفونها ؛ شار أي ضريبة أخرى . وقد بلغ الدحل منها سنة ٣٨, ٣٩ - ٣٥,٠٠٠ دينار وسنة ٤٧/٤٨ ٣٧,٠٠٠ دينار . ولا تزال هذه الضريبة واجبة الأداء على الزعم من مصنوعات إيمانها .

(١) مذكورة لبد شكري شمشاعة رئيس ديوان الخاسة الأردن ، وقد عدلت هذه الضريبة سنة ١٩٥٤ .

ضريبة الدخل وضريبة رخص المصانع والمهن :

فرضت ضريبة الدخل في الأردن سنة ١٩٣٣ وحلت محل ضريبة التمتع المروقة في العهد العثماني . ولقد دلت التجارب على فشل ضريبة التمتع ، مما حدا بالحكومة إلى فرض ضريبة الدخل على أصحاب الزوايا ، وفرض ضريبة رخص المصانع والمهن على التجار ، وأرباب المهن والحرف وسائر الصناعات . وقد استمرت ضريبة الدخل تحي من الموظفين حتى سنة ١٩٤٤ عند مابدي . فرضها على جميع المكلفين .

وقد جاء في مذكرة السيد شكري شناعة رئيس ديوان المحاسبة « أن الحكومة لاحظت ما يترتب من تقدير الأرباح من المشاكل والصعوبات وما يتطلبه هذا الإجراء من مصاعب جمة ، خصوصاً وأن حسابات التجار (آذاك) لا تجري إلا في النادر على وجه يصح الاعتماد عليه في تقدير الدخل . ولذلك عدل عن فرض الضريبة على أساس الدخل وقسم التجار وأرباب الحرف والمهن إلى صفوف ثم حدد لكل صف منها مبلغ مقطوع حري تقديره بعد الاستقصاء والدرس » .

أما الموظفون ، وسائر المستخدمين في رواتبهم معروفة ونستوي مهم الضريبة بنسبة محدودة تتراوح بين ١ ٪ إلى ٣ ٪ مائة والمدة الأولى التي ما دون الستين ديناراً .

ولكن الوضع تغير في سنة ١٩٤٤ فأصبحت ضريبة الدخل شاملة جميع أصحاب الدخل . وقد بلغت حصيلة ضريبة الدخل سنة ٣٧ / ٣٨ - ٥٠٠٠ دينار ، وضريبة رخص المصانع والمهن ٤٦٠٠ دينار ، وبلغت الأولى في السنة التالية ٤٧ / ٤٨ - ١٩٦٠٠٠ دينار والثانية ١٧٠٠٠ دينار

الضرائب غير المباشرة :

تشمل الضرائب غير المباشرة الجمارك والكوس ورسوم الطوابع . وتلعب رسوم الجمارك والكوس دوراً خطيراً في حياة الأردن المالية ، وقد دأبت الحكومة الأردنية على ربايتها كمن شعرت بمحاجتها للدول ، فهي أسير السبل

مادلاً ، وأقرها وصولاً ، ولم تكن حتى عهد قريب حداثاً سير وفق أى نهج اقتصادى . ولكنها كانت ذات أثر كبير فى حياة لسان الاقتصادية فى فترة من الزمن ، مما سبب تشجيع إعادة التصدير والصادرات غير المسجلة .

وقد بلغت رسوم الجمارك والكوم فى السنة المالية (٣٨ ٣٧) ١٢٧ ألف دينار وفى سنة (٤٧ ٤٨) ٩٢٩ ألف دينار . وتفرص الرسوم الجمركية بموجب قانون الجمارك لسنة ١٩٢٦^(١) أما رسوم الطوائف فليس دأب شأن يذكر

وهكذا فإن الضرائب المباشرة تدرجت فى الزيادة خلال عشر سنوات من ٢٠٠ ألف دينار إلى ٦٩٢ ألف دينار فى السنة ، سبغت الضرائب غير المباشرة من ١٢٧ ألف دينار إلى ٩٢٩ ألف دينار فى السنة ، أى أنها أصبحت فى السنة ٤٧ / ٤٨ المالية تؤلف ٣٣ بالمائة من الواردات العادية ، أو ١٩ بالمائة من مجموع الواردات . بينما كانت الضرائب المباشرة تؤلف ٢٥ بالمائة من الواردات العادية أو ١٥ بالمائة من المجموع .

وعلى هذا الأساس فإن السياسة التى بدلت عليها مقارنه عديد الصعيق من الضرائب هى ضعف النشاط الاقتصادى وصيق التوردد القومية . وكانت النتيجة السابقة لها اعتماد الواردات بنسبة كبرى على المساعدات ايدية الأجنبية

أما العقبات فكانت تخص بالأهم فالمهم وعلى الرغم من عناية مؤسس الدولة والحكومات المتتالية بشئون الأعمار إلا أن الوضع الذى العام لم يكن ييسر لهم تعييد أهدافهم العامة ، إلا بعدد محدود ، وعلى حداثاً ولا عناية فى ذلك ، خصوصاً وأن الدولة فى أول عهددها ، وجدت نفسها أمام شئ متأخر ، تنتشر فى مساحات واسعة ، تعدم فيها طرق التواصل ، ومظاهر الحياة الحديثة ، ويتج ، بحكم متأخر من التجارب فى العهد العثمانى ، دفع الضرائب والأتاب على العمل لإنتاج أكثر مما يحتاج من المصالحات لمؤونة منه وسد حاجياته الضرورية . على أن هذا الوضع الذى دام حوالى ربع قرن من تاريخ تأسيس الدولة رعرعته من أساسه عقيدة شائنة قديمة رتنا كانت من أولى نتائج نوعى التمدن فى البلاد بعد سكة فلسطين

الحياة الاقتصادية :

كان نخط الحياة في الأردن بعد تأسيس الدولة استمراراً للنمط السابق تأسيسها . فكانت حالة البداوة هي السيطرة ؛ والأعمال الزراعية هي المائدة . ولم تثر محاوره البلاد سوريا أو فلسطين ، أو الاحتكاك سكان الأقطار العربية المحاورة الذين سعت أدهامهم للبحث الاقتصادي إلى حد ما ، أي أثر في البناء الاقتصادي والإشياء الممراني . وكانت مصادر الدخل القومي تقوم على الزراعة البدائية وتربية المواشي أولاً وآخرها . وكانت العلال العائمة عن الحاجة المحلية تصدر إلى فلسطين ، وتستورد بدلاً منها بعض السلع الاستهلاك التتوعة

وكانت شبكة المواصلات رديئة ؛ والطرق وعرة المسالك ؛ حتى أنه عندما توقف العمل على خط سكة حديد الحجار خلال الحرب العالمية الأولى ، هانت المناطق الحدودية من البلاد في شبه عزلة كاملة وسادتها حالة مؤلفة من العسر والصيق العيش أما الدخل من التجارة اأخارجية فكان بسيطاً ؛ منه ما كان متائياً من بعض الصادرات ومنه ما كان متائياً من القوافل التجارية المارة بالأردن والواقع أن النشاط الاقتصادي في الأردن يجب أن سعت في ثلاثة أدوار مختلفة هي .

(أولاً) الحالة الاقتصادية منذ تأسيس الدولة حتى نشوب الحرب العالمية الثانية

(ثانياً) الحالة الاقتصادية خلال الحرب العالمية الثانية

(ثالثاً) الحالة الاقتصادية منذ حرب فلسطين حتى الآن

ويتميز الدور الأول بعدم وجود الإحصاءات الاقتصادية واليدوية والتجارية وكان الكيان الاقتصادي ، إذا كان هناك تنمية كيار ، يقوم على الإنتاج الزراعي ، وتربية المواشي ، وأحور العمل في البلاد المحاورة وخصوصاً في فلسطين ، حيث كانت أحور الأيدي العاملة في ذلك الحين مرتفعة ، وكان النشاط الاقتصادي فيها يستدعي الزيادة في استخدام العمال .

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية دب في البلاد نشاط تجاري عظيم ، وأصبحت

شرق الأردن عامة وعمان خاصة ، قبله نظر التجار من جميع بلاد الشرق الأوسط وقد جاءت هذه البيرة شيجة لعدم فرص السيود الصادرة على تحويلات العملة الأجنبية والاستيراد ، على عرار ما كاث عليه لحل في الخلاص اعاورة ، الأمر الذي أفاد البلاد فائدة كبيرة وعدد على الماملين في حقن التجارة بأرباح وفيرة

أما الحالة لاقتصاديه بعد سكة فلسطين فيبحرى نمحي في فصل خاص بها وبعدد الحالة التجارية العامة ، كانت البلاد تشكو من أمان تجاري محملا ، وميراثا حسابيا سليما . ولكن نموذ البرار الأول كاث سم عن طريق عاده اصادات والتجارة غير المسجلة ، بين كاث نمحي نموذ البرار ثاني عن طريق المساعدات والأرباح المالية التي كانت يمنحها المواطنين .

ومما على جدول بالوردات والصادرات خلال تسع سنوات .

سنة	مرددة بألف ليرة	صادرات بألف ليرة	مرددة بألف ليرة	مرددة بألف ليرة
١٩٣٨	١,٣٠٦	٢٨٧	٩٢	١٢٧
١٩٣٩	١,٣٠٩	٥١٧	٦٧	١٢٢
١٩٤٠	١,٤٩٢	٧٧	٧٤	١٨٩
١٩٤١	٢,٤٩٩	٥٨٩	٣٥٨	٢٣٤
١٩٤٢	٢,١٩٩	٧٤٤	٢٩٤	٢٠٤
١٩٤٣	٢,٤٠٠	١,٩٨٨	٣٤٩	٢٢٧
١٩٤٤	٣,١٧٢	١,٤٥٦	٣٣٥	٣٧٧
١٩٤٥	٤,٩٩٨	٢,٠٤٨	٧٨٣	٦١٠
١٩٤٦	٨,٧٨٧	٢,٤٤	٦٤٩	٩٦٩

سيطر على لافقات التحاربه والمواجر الحركيه، وأمنت لتجارة غير السحلة التي أسعت الأردن، وحادت عليه بأموال كبيرة

وسرى لاستناد في عقد الاتحادات بحرية مع الملاد العربية في معاهدة لورن أي حوت بدون مفعلة عن مدونه المنهية حتى إنشاء اتحادات شرقية والتعامل مع بعضها على أساس الأفضلية

وقد سارت التجارة بين فلسطين وشرق الأردن على أساس إعفاء الحاصلات الفلسطينية من الرسوم الحركية وعلى أساس منح الأردن حصة من دخل فلسطين الحركي تناسب مع كيان لمصانع المستوردة التي توسل إلى شرق الأردن . وفي سنة ١٩٢٨ عهد اعدى بين فلسطين وشرق الأردن احاد مرور البضائع الأردنية عبر الأراضي الفلسطينية معاهدة من رسوم حركية، وعقد هذا الاتفاق سنة ١٩٣٤ (مجموعة القوانين والأظمة الأردنية الجزء الأول صفحة ٤٩٥ والجزء الثاني صفحة ٣٢٣) وعقدت الاتفاقية التجارية بين الأردن وسوريا وسن سنة ١٩٢٣ (مجموعة القوانين والأظمة الأردنية صفحة ٤٩٦) وقامت على أساس إعفاء الحاصلات والمضاهات المحلية من رسوم الاستيراد ودخل لمصانع وارده عن طريق ميناء بيروت بواسطة السكك الحديدية . الاتفاقية مع مملكة العربية السعودية فقد عهدت سنة ١٩٢٥ ، وعرف باسم معاهدة (حنة) (منحى المجلد الأول من مجموعته لمرور بين والأظمة الأردنية صفحة ٢٧) وأهم مصوصها منح رعايا مجد حرية المرور بين نجد وسوريا ودهان وزيان ، وإعفاء بضائع لمرور من الرسوم

وكان ميناء حيفا ميناء الاستيراد ، وكان اسعد فلسطيني قد شارك بين البلدين ، وقد سهل استعماله بهذه لصوره العمليات التجارية الأردنية

إن هذه الفترة من حياة البلاد الاقتصادية جلبت من الإنشاء الاقتصادي ، ولكن هذا الفراغ لم يكن حوا من النعم فقد حفظ البلاد من المشرع لأحبيه ، باستثناء مشروع استخراج أملاح البحر الميت ، ومشروع بوبه الكهرومائية من مياه اليرموك ، والأردن المعروف مشروع روتنبرج الذي أملت الظروف السائدة عنحه لشركة أحبيه وقد تم إنشاء الامتياز في الوقت حاصر ولم يكن في البلاد من

المؤسسات الاقتصادية الأحصية سوى السك المتبقى ؛ الذي بقي عاملاً في البلاد مدة طويلة ، حتى فتح كل من السك العربي وسك الأمة العربية فرعاً له في عمان . وفيما عدا ذلك بقيت زروة الأردن كاملة فيه ، وتحمل أساؤه شطط العيش غير آسرين بأية أموال أحصية تستمل حيرات بلادهم ، وتحبى هوائدها على الرغم مما كانوا يشهدونه من نشاط البناء والعمارة في اسلاد العمورة . ولئن تغيرت هذه الحفنة من عهد الملاد بالصف لاقصادي إلا أنها كانت حفنة نشاط سياسي ، اسمع انسى ، وليس بالإمكان التماسي عن أهمية هذه الحافنة على الإطلاق ، في أثنائها ما حل رئيس الدولة العمورة له الملك عبد الله مصالاً متواصلاً حتى حقق لها استقلالها ، وعمر سمعتها . وعلى الرغم من صيوق إكناياتها كانت طليقة هذه الفترة من أمام ملجأ الأحرار من فلسطين وسوريا ، الذين وجدوا فيها العون ، والإكرام والأحرام

وفي سنة ١٩٤٨ حلت الحرب الشكة الكبرى ، وجاء اليوم انسى لا انسى وهربت مئات الألوف من عرب فلسطين إلى شرق الأردن نشد فيها الملاد والناثي ، ووحدت ملاد نفسها أمه عبد ، انسى حليم بنوه بوطانة مقدرها الساية والاقتصاديه . وبذلك دخلت الملاد عهداً آخر وأحدث توجهه مسئوليات اقتصادية حذرة وأعباء مالية ثقيلة ومن معاصر هذه الملاد أنها لم تكن أمام لإغراء الصهيوني ، ولم تقلل منفتح أبوابها لشجرة الصهيونية ، ولم تفر بالآلية نهضة اقتصادية أو مالية ، تقوم على قبول المحجرة اليهودية ، أو السماح لليهود بالتمل في أراضيها . وبذلك حلت من شوئهم ، وبقيت أرضاً عربية حاصلة لتمام مع الملاد العربية يداً بيد لنهضة العرب

الفصل الثاني

من سنة ١٩٤٨ حتى نهاية سنة ١٩٥٣

- ١ - أثر نكسة فلسطين في الاقتصاد الأردني
- ٢ - مصادر الدخل القومي
- ٣ - الشؤون التجارية والمالية العامة .
- ٤ - المساعدات المالية الأجنبية .

انتهى الانتداب البريطاني على فلسطين رسمياً يوم ١٥ أيار (مايو) سنة ١٩٤٨ ولكن هذه النهاية سقطها ، كما دناها ، مأساة إنسانية وحوادث مؤلمة ، نتج عنها نشر الألوف من عرب فلسطين وحرواحهم من ديارهم وأوطانهم بحثاً عن اللاد والمأوى ومسد تلك الحوادث مروفة ، والمملكة الأردنية الهاشمية بمحرص وصماً اقتصادياً شائكاً ، متعللاً بالأحطار والمستويات فقد وجدت المملكة نفسها أمام مستويات سياسة واقتصادية واجتماعية حسيمة ، واتليت بالاحتكاك المستمر إسرائيل في حدود شاسعة مكشوفة وامتحت في مقدراتها على الصاية غثاب الألوف من اللاجئين الذين لجأوا إليها .

وقد أصيبت المملكة الأردنية الهاشمية بهزة اقتصادية عميقة نتيجة لنكسة فلسطين ، وتحمل الكثيرون من أسائها حصاراً حسيمة في الأموال والممتلكات ، وبشبح مدى هذه الحصار وتناح النكسة على اللاد من المسائل التالية :

١ - فقد أردنيون كثيرون ممتلكات واسعة من البارات والأبنية والتاخر في فلسطين .

٢ - فقد الأردن مزنة استمال أفرج مواوي البحر الأبيض المتوسط إليه لاستيراد بضائمه من وراء البحار ، ومعنى ذلك المواوي الفلسطينية .

٣ - اضطر الأردن لاستيراد مصائغه عن طريق ميناء بيروت ، وميناء العقبة ، متحملاً نسب ذلك نفقات إضافية تتحملها المساهك الأردن وزيد في أسعار السلع المعروضة عليه ، وذلك حسب عدد ميناء التفرع

٤ - فقد الأردن حرية استيراد ريبوت او فود من مصانع تكرير النترول في حيفا ، باتنن محفصة ، واضطر لاستيراد هذه المواد من وراء البحار ، أو من مصافي طرابلس الشام بأسعار مرمية مستندة عن علاء أحوار البحر وبعد ، ساقط

٥ - فقد الأردن سوقاً وثيق الصلة به مدأ منه الأزمة تنصرف الفاضل من حصاده الزراعية ، وقد الأردنيون محالاً أوسع من معاملهم للعمل والتجارة ، وبدل الإحصاءات الرسمية لحكومة فلسطين الساعة أن مالاً يقل عن ٣٠٠٠٠ أردني كانوا يعملون في فلسطين ، الأمر الذي كثيراً ما أثار رغبة اليهود ، ومطالبتهم بترحيل هؤلاء الأردنيين

٦ - استقبل الأردن نصف مليون لاجئ ، يقيمون في المخيمات والكهوف ، ويعيشون على المساعدات البسيطة التي تتلقونها من وكالة الإغاثة الثامنة لهيئة الأمم المتحدة .

٧ - واحة الأردن مسئولية المياه الاقتصادية سكان القسم العربي من فلسطين الذين يفتر عددهم بأربع مائة ألف شخص وعم لا يقصرون من اللاجئين حسب تقدير وكالة الإغاثة ، ولكمهم في الواقع في حكم اللاجئين من حيث صيغ ذات اليد والحاجة للعمل ، وكسب الرزق .

كأن هذه أمم التنازع المكسبة التي جلبت للأردن نتيجة لمكسب فلسطين ، أما التنازع الإيجابية فيمكن تلخيصها في على

١ - راد عدد سكان المملكة ثلاثة أضعاف ما كان عليه قبل السكة وراحت مساحتها وأهميتها عام إليها من مدن وأمكنة مقدسة

٢ - دخلت البلاد مع اللاجئين الفلسطينيين أموال كبيرة ، قدرت بمشرب مليون حيه فلسطيني . وقد أقيم هذا التقدير على الوجه التالي :

كانت كمية النقد المتداول في فلسطين عند انتهاء الانتداب ستين مليون حيه

فلسطيني وقد استبدل اليهود من هذه الكمية ٢٧ مليوناً ، ونفى في حوزة العرب ثلاثة وثلاثون مليوناً ، منها حوالي سبعة ملايين حية كانت كمية النقد الفلسطيني المتداول في الأردن نفسها ، وعلى أحاس هذا التقدير ، وهو عرب حداً من الواقع ، تكون كمية النقد في حوزة الفلسطينيين بمدة الكمية حوالي ٢٦ مليون حية ، فإذا كان عدد الفلسطينيين في الأردن حوالي ٨٠٠.٠٠٠ ألف شخص ، فليس من المبالغة أن يقدّر الأموال التي كانت معهم بأكثر من عشرة مليون حية بمعدل ١٥ حياً لكل شخص ، ونصاف إلى هذه الكمية في النقداً في الشركات ، وستدات دين الحاملة مسخرة إلى حرس حكومة فلسطين السانقة وسدع تجارية بقدر قيمتها ، مع التعميم ، نهاية ملايين حية ، مما يصل مجموع الأموال التي دخلت الأردن بمدة الكمية إلى عشرين مليوناً .

٣ - أسفر دخول الأموال الفلسطينية إلى الأردن عن انتشار حركة العمران وازدهار لتجاره ، وزيادة موارد الحرس ، ولو كان ذلك لمدة مديدة فمن حركة العمران نشر الإحصاءات الرسمية إلى توسعها بصورة لا مثيل لها ، حسب ما يوثق التالية مستقاة من إحصاءات ثلاثة مجالس بلدية :

السنة	عدد رخص البناء	مساحة البناء المربع	القيمة بالدينار الأردني (١)
١٩٤٩	٩٠٦	٢٤٠	٦٧١
١٩٥٠	١٦١٤	٨٠٠	١٠٢
١٩٥١	١٨٣٠	١٥٤٠.٠٠٠	٢٦٣٢٠.٠
١٩٥٢	٢١٩٦	١٤٢٠.٠٠	٢٠١

(١) حل الدمار الأردني مكان الحب فلسطين سنة ١٩٥٠ ، ومماثل في ليستة الاسمية الحب الاستراتيجي .

وتؤيد هذه الإحصاءات كميات الاسمنت والخشب التي استوردت للبناء في السنوات المبينة :

الاسمنت		الخشب		السنة
الكمية بالطن	القيمة بالدينار	الكمية بالطن	القيمة بالدينار	
٣٣,٧٠	١٦٥,٠	٢٢٩,٠	١٠٧١٥	١٩٤٩
٣٤,٨	١٦٧,٠٠	١٩٤,٠٠	١٠١٦٣	١٩٥٠
٣٩,٤٢٢	١٩٨,٣٩٣	٢١٨,٨٢٣	٩١٣٧	١٩٥١
٤١,٧٣٤	٢٠٨,١٣٢	٢٤٨,٢٠٩	١٠٦٥٧	١٩٥٢
٤٨,٨٩٦	٢٤٢,٦٠	٢٧,٧٠	١٣٣٠٩	١٩٥٣

وراد في الوقت نفسه واردات الممتلكات وزيادة هائلة ، تعتمد أن كان معدنها ستة ملايين دينار في السنة وادت هذه الواردات بدرجياً كما يلي

السنة	واردات ملايين ليرة
١٩٤٩	١٢
١٩٥٠	١٢
١٩٥١	١٦
١٩٥٢	١٧
١٩٥٣	١٨

وفي هذه المرة استعاض الأردن عن صادرات الحبوب والفلل بصادرات من نوع آخر — صادرات منسوجة تتألف من الحصار والفواكه وبرت الزيتون ، والحرير المنسوج ، وصادرات غير منسوجة تتألف من زبائر السواح ومن النحاس. واليه التي ترد للملاد من المصريين الفلسطينيين في أمريكا واليونانيين

الفلسطينيين في البلاد العربية المحتلة ، وخصوصاً البلاد المنحة للبرت
 وفي هذه الفترة من الزمن صاعف موارد الحرمة ، وخصوصاً من الرسوم
 الجمركية ، وتوسع لجهار الإدري ، ودخل البلاد عدد كبير من السيبي والمال
 الماهرين وتوطلت الدعة لتثبت دعائم الاستقرار الاقتصادي ، وريادة الإنتاج
 على أن الموائد الداية التي حمها الدولة بعد المكة كانت فوائد موقفة ، فقد
 استمعتها ضرورات الحدمات الاجتماعية ، والعلمية والصحية ، وأحدثت البلاد
 تواحه مسئوليات خطيره في مقدمها .

١ - حلل فادح في الميراث التجاري

٢ - حلل فادح في ميران المدفوعات

٣ - نقص في كيات الإنتاج

٤ - انتشار البطالة

٥ - اعداد مستوى المعيشة

٦ - ضعف مورد اية وعدم كفايتها لمسئوليات الدولة ومحتلزمات التقدم

٧ - قلة الأموال للذخيرة والتداول مما يمكن انتماره في الإعلاء الصناعي
 والزراعي .

وقد طبع المعبر في الميراث التجاري في نهاية سنة ١٩٥٢ حوالي ستة عشر

مليون دينار ، وخمسة عشر مليوناً في نهاية سنة ١٩٥٢

الميزان التجاري

ل.س.	واردات ماركس	صادرات ماركس	مصارف الماركس
١٩٤٥	٤,٦	٢,٦	١,٨
١٩٤٦	٦,٦	٢,٤	٤,٢
١٩٤٧	٦,٢	١,٩	٤,٣
١٩٤٨	١٠,٦	٢,٥	٨,١
١٩٤٩	١٢,٣	٢,٩	١١,٤
١٩٥٠	١٢,٥	٢,١	١٠,٤
١٩٥١	١٦,٢	٢,٣	١٣,٩
١٩٥٢	١٧,٤	١,٦	١٥,٨
١٩٥٣	١٨,٤	٢,١	١٦,٣

إن المعرف الماركس التجاري واضح كل بسوح ، وبدن ماركس الدفعات على كيفية نسوته ، وقد وضع ماركس الحادي لأل صره سنة ١٩٥٠ وأهم على أسس مدبره وسكها لا ساق لواقع

التأديت (ماركس)

ل.س.	ل.س.	ل.س.	مفصل
١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٠	
١٦,٩٥	١٦,٦٨	١٣,٢٨	١ - التوردات
١,٧٦	١,٣٥	١,٢٣	٢ - المراكم والخدمات وخدمات الحكومة والتأمين وغيرها
١٨,٦١	١٧,٥٣	١٤,٥١	مجموع

المقبوضات (بالملايين)

سنة	سنة	سنة	مصدر
١٩٥٣	١٩٥١	١٩٥٠	
٢,١١	٢,٠	١,٩٥	١ - الصادرات
١,٢٦	١,٢٥	١,٨٠	٢ - سياحة
١,٥٧	١,١١	١,١٦	٣ - استثمارات
٤,٩٤	٤,٣٩	٣,٩٣	المجموع
١٣,٦٧	١٣,١١	١٠,٨٧	مجموع

وقد حثت حكومة هذا المجرى من مصادر مختلفة ، في مقدمتها الأرصدة الأسترالية التي مدت عام ١٩٥٢ ، وتورد من ومها مليون دينار من الحكومة البريطانية ، وعقبات وكالة الإعانة ، والمؤسسات الأجنبية ، وتحويلات الميراث الأردنيين لديهم ، والتعاقب ثغرية أموال الخشب . وقد قدر مجموع المقبوضات من هذه المصنوعات في السنوات الثلاثة أي من ٧ ملايين و ٩ ملايين و ١١ مليون ، على التوالي . ومع ذلك ظل هناك عجز بين ، يعتقد أنه سدد من مبيعات المنتجات الشخصية ، والأسهم والسندات

وهكذا فإن مالا يقل عن سبعة مليارات من مبالغ المدفوعات يسدد من طريق التبادلات الأجنبية . وهي حالة لا ترضى ، بل يدر تعجز عتق ، لأن سيجبها استمرار الاعتماد على المساعدات الأجنبية من ناحية واستمرار حالة التثقل الاقتصادي من ناحية ثانية

أما عن السكان ، وعدتهم في الإلتحاق فيمكن تصنيفهم بصورة عامة إلى سبب فئات : المزدحمة ، أرباب التجارة والصناعة والعمل ، اللاجئين ، سكان المناطق الحدية في فلسطين العربية ، سكان القرى لأمامة ، البدو الرحل ونورد أولا جدولا لتوزيع السكان في البلاد (١) .

(١) دائرة إحصاءات عامة سنة ١٩٥٢ .

عدد سكان الأصليين	عدد اللاجئين	مجموع عدد السكان القريسي	الزاد
٣١ ٥٢	٢٥٧	٣١٣ ٩	مخاوي
١٣٢٤٨٢	٢٨١٩٨	١٦ ٦٨	أرب
٣٢٢٨١	١٧	٣٢٥١١	مخاوي
١٩٥٩ ٥	٢٨٦٢٥	٢٢٤٨٤	المجموع
١٣٧٢١٨	٦٥١٩٩	٣ ٧٤١٨	سنة
٥٢٦٨	٢١٦٧٠	٧٤٣٥	سنة
٢٨١	٧٥٤٧	٣ ٦٤٧	سنة
٢١٧٩٩٨	٨٩٤١٦	٣ ٧٤١٤	المجموع
١٨٩٤٤	٧٩٨	٣٩٧٣٨	سنة
٧ ٥٥	٣١	٣ ٨٦٠	سنة
٦٩٤٩١	١١٠٧	٧ ٥٩٨	سنة
٢٢٧٩	٦٦٨	٢٣٤٥٨	سنة
٥ ٦ ٨٤	١١٩٨١٠	١٢٦ ٠	مجموع السنة
١ ٢٣٢٧	٣ ٨٢٨	١٣٣١٦٥	سنة
٤٨٧٠٦	١٦٣٢٩	٦٥٠٣٥	سنة
٤٦٨٩٨	٦٠٠٥٠	١٠٦٩٤٨	سنة
١٩٧٥٣٦	١٠٧٢١٧	٣ ٨٤٨	المجموع
٤٧٠٨١	٢٥٩٣٨	٧٣٠٠٩	سنة
٢٢٨٤٤	٢٢١٢٦	٦١٩٧٠	سنة
٦ ٦ ٩	٨٥٥٧٤	١٢ ٢٢٣	سنة
٦٧٣٢	٥٢٧٧٠	٥٩٥٠٢	سنة
١١٨٣١٦	١١٩٢٩٨	٣١٧٧١٤	المجموع
٦٤٤٢٧	٥٨٣٦٥	١٢٢٧٩٢	سنة
٤١ ٧٤	٣٣٤٩٥	٧٤٥٦٥٤	مجموع السنة
٩١٦٨٥٨	٤٥٤٧٩٦	١٣٨١٦٥٤	المجموع

قنات السكان حسب مصادر الدخل

أولاً — السكان المزارعون :

الزراعة عماد الحياة في الأردن ، ويتألف القسم الأكبر من الفخيل القوي من الحاصلات الزراعية ، ويقل أو يكثر حسب التناجح الذي تنصيه لبرروعات في مواسمها المختلفة . وعدد عدد السكان الذين يعيشون على الزراعة خمسة وثمانمائة من سكان شرق الأردن

وتقدر مساحة لأراضي المزرعة في الصفة الشرفية بـ ٤٥٠٠,٠٠٠ روم^(١) وسام هذه المساحة في لصفة العربية ١٤٢٠,٠٠٠ روم فإذا استثنينا اللاجئين بمقدار المساحة الزراعية للشخص الواحد في لصفة الشرفية تبلغ حوالي تسعة دوعات ، في الصفة العربية حوالي أربعة دوعات ولكنها من الأراضي الجبلية التي يصح لزراعة الأشجار أكثر من صلاحيتها للعلل واحصار

والحصة للسكان في الصفتين ، يستثناء اللاجئين هي ستة دوعات ونصف دونم ، ومع اللاجئين حوالي خمسة دوعات . وسيرة أخرى بين المساحة الزراعية التي كانت قبل حرب فلسطين تحول بين ٤٠٠ ألف و ٥٠٠ ألف نسمة ، مطلوب منها الآن إعانة مديون و ٣٤٠ ألف نسمة وهو مجموع عدد سكان الأردن حالياً . والخطر للزيادة الطبيعية في عدد السكان التي تقدر ثلاثين ألف شخص في السنة . فإن حصة الفرد الواحد من لأراضي زراعية ستندهور سنوياً ، عاكسة مساوي تدهورها على الحالة العامة للسكان ، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن طرق الزراعة بدائية ، فإن استمرار الوضع الراهن سيؤدي إلى تناقص وحمة

جدول تصنيف الأراضي في الأردن

صنعت دائرة الأراضي والمساحة لأراضي زراعية ووع لامتثال والعراس

كما يلي

(١) الدوم يساوي ألف متر مربع .

جدول تصنيف الأراضي في الأردن

مساحة أراضي الفتلح بالهونم	مساحة الأراضي		أراضي الأخرى	
	سقي	غير سقي	أشجار	غير أشجار
الضفة الشرقية	٤٢٥٨٢٢٢	١٤٦٥٧٧	٩٧٢٩٠	٢٥٤٦٨
الضفة الغربية	١٣٩٣٧٧٧	٣٠١٥٢	٦٥٣٨٤٠	٢٧٥٣٦٢
المجموع	٥٦٥١١٩٩٩	٢٧٧٦٠٢٩	٧٥١٣٥	٥٣١٠٤٤

المجموع العام ٧٩٨٠١٣٧ و ٨٠١٣٧ دونما .

ويقع القسم الأكبر من أراضي السقي في أفضية السلط وعمون واسكوث
وبالسن وأربد وعمان وأربحا وهي موزعة على الوجه التالي —

التسمية	المساحة بالدونم
سلط	١٣٦٠
عمون وحرش	٦٥٠٢٧٢
اسكوث	٣٠١٥٢
بالسن	١٨٠٣٦١
أربد	١٢٠٧٥١
عمان	١٢٠٨١٤
أربحا	١١٠٩٨٦

وتؤلف الأراضي السقي حوالي ٣٥ بالمائة من مجموع مساحة الأراضي الأردنية
أي أن لكل دمن مجموع السكان ادم أربعة دونمات من الأراضي الميسرة و ٣٥
دونم ($\frac{1}{4}$) من الأراضي السقي .

وبطريق الاعتد السكان على لزراعة في تدمر يعيشهم ، من ادمي أن
يشكاف السكان في الأفضية ابي نكتر منها أراضي السقي ، باستثناء مدسني عمان

والقدس ، اللذين نعمتتان بمرايا واعتبارات خاصة بوجع مكثف السكان فيهما .
 وأهم المحاصيل الزراعية القمح ، ومعدل إنتاجه السنوي يعتمد على كمية الأمطار
 ويقدر المحصول السنوي في السنوات العريضة بنظر ١٧٠ ألف طن وبمئة ألف
 طن في السنوات المعتدلة بنظر ، وبمئتين ألف طن في حالة الجفاف . وفي تقرير
 لوزارة الزراعة وضع في أواخر سنة ١٩٥١ يقدر الإنتاج السنوي على الوجه التالي :

نوع المحصول	الإنتاج السنوي	الاستهلاك	بقي	ملاحظات
القمح				
الحمد الأعلى	١٧	١٩٠٠	٢	٠٠
الحمد المتوسط	١١٦٠	١٩	٧٤٠	٠٠
الحمد الأدنى	٦٥	١٩٠	١٢٥٠	٠٠
الشعير				
الحمد الأعلى	٨١	٦٥٠	٠	١٩٠٠
الحمد المتوسط	٥٠٠	٦٥٠	١٥	-
الحمد الأدنى	٣٠٠٠٠	٦٥	٣٥٠	٠٠
العدس :				
الحمد الأعلى	١٢٠٠٠	٨٦٠٠	٠	٣٤٠
الحمد المتوسط	٨٠	٨٦٠٠	٠٦	٠٠٠٠٠
الحمد الأدنى	٦٠	٨٦٠	٢٦٠	٠٠
الفول	٣	٣٠٠	٠	٠٠٠
الجزء البيضاء	١٩٠	٣٨٠٠	١٩٠٠	٠٠٠٠٠
السمسم	٤٥	٢٥٠	٠٠	٢
العب	٧٧٠	٢٠	٠	٧ -
الموز	٨	٢٠	٠	٤٠٠
السدرة	١٣	٨	٠	٥
التريسون	٣٥٠	٤	٠	٧ -

ملاحظة : بـ يمثل حوزة عشق من ألف طن من برشون لإنتاج الزيت .

ولا بد من الإشارة إلى عدم انتظام الأمطار في الأردن وهي حالة يحمل محصول الزراعي بتأرجح بين المحصب والتحط كل بضع سنوات ، وتدل إحصاءات الأمطار التساقطة أنه يكاد أن يكون هناك دورة منتظمة تأتي فيها الأمطار شحيحة كل سنة ثالثة أو رابعة .

ومن ناحية الملكية الزراعية ، لا توجد في الأردن ملكيات زراعية كبيرة كما هي الحال في بعض البلاد العربية . والملكيات الكبيرة اقلية الحالية أكثرها مملوك للمشار ولا تؤلف سوى نسبة صغيرة من المجموع . وقد قامت دائرة الإحصاءات العامة بدراسة خاصة لتوزيع الملكيات فوجدت أن عدد المالكين في الصمة الشرقية يقدر بنسب ألف مالك ، وأن ١٧ مالكا فقط تريد ممتلكاتهم على خمسة آلاف دونم ، ويملكون فيما بينهم حوالي ١٨٨ ألف دونم من الأراضي الزراعية . أما عدد المالكين الذين تفل مساحة ملكياتهم عن مائة دونم فقد قدر بـ ٧٧ ألف مالك أو ٨٥ مائة من المجموع . وعلى ذلك لا توجد في الأردن بأسية لهذا الموضوع مشكلة تحتاج إلى المعالجة .

ثانياً - التجارة والصناعة والمرفأ الأخرى :

تأتي التجارة بعد الزراعة كخالد للعمل ، ومصدر للدخل . وهي على نوعين ، داخلية وخارجية ؛ والتجارة الداخلية ليست ذات مجال واسع في حد ذاتها ، أو بالمقارنة مع البلاد العربية المجاورة ، لعدم وجود منتجات صناعية أو منتجات زراعية متنوعة . فالأردن وضعه الحاصر لا ينتج ما يسد حاجته من المواد المدنية أو أية نسبة ملحوسة من المنتجات الصناعية . أما تجارته الخارجية فتقوم على الاستيراد والطفه التي تعمل في هذه التجارة هي عادة الطبقة المتوسطة ، التي تقع عليها أكثر الأعباء الاقتصادية والمالية . وبعد انتهاء الاشتداد تركرت الأعمال التجارية في عمان ، وأصبحت المرافق التجارية في الصمة العربية بهر عزيمة زعزعت كينها . ولكثرة عدد من اقتحم ميدان التجارة من السكان ، اشتدت المنافسة على استيراد احتياجات البلاد ، وأصبح الاستيراد في الأردن مصدراً هاماً لكسب

الزرق . وسبب هذه الماسة أن محصيات لعملة الأخصه التي تستطيع البلاد استعملها لتمويل الاستيراد محدود . ولهذا زاد الإقبال على التسجيل في جداول المستوردين التي يصم في الوقت الحاضر حوالي ١٥٠٠ مستورد ، بما كان هذا العدد في نهاية الانتداب لا يزيد على مائتي مستورد . ويذهب أن التهاوت على ميدان محدود المطاق يسبب تقلص الأرباح والدخل ، وبالتالي عدم القدرة على النهوض بأعباء العيشة وتحسين مستواها . وهذا ما هو واقع فعلا في الأردن .

أما المستوردات معها تتألف في أكثرها من لوازم الحياة الضرورية ، ولسهولة تقديرها ، وجرها في سعة أصناف ، تظهر منها صفة المستوردات للأردن ، ونوع المواد التي تسقى البلاد أموالها عليها . وتشمل هذه المستوردات المواد التي تستوردها وكالة الإغاثة للاجئين

(القيمة بألف الدنانير)

الصف	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
المواد غذائية	٣,٨٩٤	٧,١٣٨	٧,٠٨٦
ألبسة والمنسوجات	٢,١١٩	٢,٠٧٩	٣,٦٣٤
للاكينات والصناعات المعدنية	١,٢٤٤	١,٤٦٣	١,٥٠٠
زيت الوقود	١,٣٨٦	١,٤٠٠	١,٤١٤
مواد البناء	٧٧٤	٨٣٧	٨٨٦
مواد كيميائية وأدوية	٣٣٦	٥٥٦	٥٩٤
مصنوعات حديدية وبصاير	٣٠٠	٤٣٨	٤٢٦
الورق والقرصانية	١٨٧	٢٨٩	٣٠٤
مواد راحة وأدوات منزلية	٢٨٩	٣٧١	٣٨
المجموع	١٠,٥٣٤	١٥,١٧٦	١٦,٢١٤
الواردات السوية	١٠,٧٦٦	١٥,٧٦٢	١٧,٣٨٠
نسبة المواد السالفة من المجموع	٪٩٧	٪٩٨	٪٩٤

وتبين مما تقدم ضعف الإنتاج المحلي، واضطرار البلاد للاعتماد على الاستيراد لسد حاجاتها الأساسية التي لاغنى لها عنها. أما التصدير فيتألف من مواد محدودة العدد أهمها الخضار ودرت الترسون والنعوسات والمزهر المسقول والحبوب الحام وتآلف هذه الصادرات مما يلي (تأليف الدايير) :

ص	١٩٥١	١٩٥٢
صوف	١٨٧	٦٤
الخضار و.....	٢٥١	٣٧٩
اصناف	٩٩	١٣
حبوب طام	٦٨	٧٠
درت ترسوز	٢٨	١٨٩
نعوسات	١٤	٢٥
مزهر مز نندسه	٢٣	١٩
مجموع	٩٣٨	٩٢٨
مجموع صادرات	١٠٣١	١٠٢٨

تجارة الترازيت :

تمت في السواول لأحره تجاره الترازيت عبر الأردن لاسيما ما كان منها حاصا بالملكة العربية السعودية ، وتلخص في الجدول التالي :

سنة	تجارة تأليف الدايير
١٩٤٩	٧٥
١٩٥٠	٤٨
١٩٥١	٧
١٩٥٢	٢٨٣

وقد استثمرنا منها كمية ريت الخروب السعودي التي بلغت سنة ١٩٥٢ حوالي ١٥ مليون رميل ، ويرى سبب الزيادة في تحركه استثمارا في التسهيلات الممنوحة لأشجار المصانع ، وإلى عادة تسير القطارات الجديدة بين عمان وحنون البلاد نحو الحدود السعودية .

ومما يتصل بالدخل من التجارة الدخل من الصناعة إن صناعات الأردن محدودة ، ولم تكن في البلاد أية صناعة تذكر قبل انتهاء الاستداب ، أما بعده فقد نشأت عدة مصانع ساعدت على ازدهارها وجود المياه العذبة ، وخاصة لغواد المصنوعة ، والحاجة الحرجية ووجود رؤوس أموال محدودة . وقد ساعد قيام عدد من المصانع على استيعاب نسبة من الأيدي العاملة ، ولكن شدة التهاوت على العمل ، بسبب تعثر لصفه ، بصورة كبيرة أدى إلى تدهور الأحوال وخاصة في لصفة العربية التي انخفض بها معدل الأجر بين ٥٠ و ٧٥ بالمئة . فعامل الماء الذي كان يتقاضى في فلسطين ٧٥٠ فلسا يوميا يتقاضى الآن ١٥٠ فلسا . وعامل المحاربه عمر الهادي الذي كان يتقاضى ٥٠٠ فلس يتقاضى الآن ١٥٠ فلسا ، واما عامل الطاحين عمر الهادي من ٥٠٠ فلس إلى ٢٥٠ فلسا . وإذا كانت تكاليف المعيشة صاعدة ، فإن هذه الأحوال التي لا تسد ارمس . في وقت يقع فيه سعر كينوغرام الحبر من الدرجة الثانية ٤٠ فلسا أدت إلى هجرة واسعة من البلاد ، يتم فيها العمال ، لا سيما العميون منهم ، شغل الحجار والحرق والكويك وذهب عيهم إلى أمريكا وفرنسا .

والصناعات المعتمدة حيا تشمل مصانع السجائر ، والطاحن ، وصقل الرمس ، واستخراج الفوسفات ، وصناعة الاسمنت ، والطبقات ، والشاغل اليكانيكية ، وعددا من الصناعات اليدوية الخفيفة كصناعة الأقمشة ، والأحذية وغيرها . وأول ما يستخرج من هذا الوضع ، قلة لدخل من الصناعة ، وانخفاض أحوال العمل

ثالثا - المرحشون :

قدرت وكالة الإغاثة عدد الرجال المتعطشين عن العمل من اللاجئين بمائة ألف

شخص^(١)، وهي حالة لا تؤذن بحير، وتوجب أكبر الاهتمام. ويمش اللاخثون على الإعانة التي تورعها عليهم وكالة الإعانة

وإذا كانت أغلبية اللاخثين من المزارعين، فإن استخدامهم في الأعمال يقتصر على الأعمال اليدوية، كسحب الطرق، وما شاكلها، ومن يجد منهم عملاً أرفع مستوى، فإن ذلك لا يكون إلا لمدة قصيرة

رابعاً - سلطان القرى الزراعية

وحد عدد كبير من سكان فلسطين أنفسهم بمداخيلهم المهددة من أراضيهم، وموارد رزقهم، وبحروبهم من مساعدات وكالة الإعانة لأنهم ليسوا من اللاخثين يحكمهم، مما كسبهم داخل الحدود العربية. وبلغ عدد سكان هذه القرى ما لا يقل عن مائة وعشرين ألف شخص يهيمهم الحرمان، وبفتكهم الجوع وهم مهددون إما بامضاء أو الرحيل، وكلا الأمرين لا يتفق مع الكرامة القومية في شيء. ويمش هؤلاء على ما تبقى من أراضيهم من لأرضي الصفة وبهم من لا حلك شئ من الأرض. ويدخل الحدود التالي على مساحات الأراضي التي كانت تابعة للقرى لأمانة، أي بقيت في حوزة وعدد السكان المقيمين

قرى	عدد سكان من اللاخثين	إعانة لأرض دوم	أرض دوم
حبر	١٠٣	٣١٩,٠٠	١١٤,٠
مجلس	٧٥	٣٢٧,٩	٣٠٥,٨
مركز كرم	٣٩	٢٦٢,٤	١٠٩,٠
مجلس	٦٢	٤,٧	٢٠,٧٤٠
مجلس	٧٢	٣١,١	٢١,٦
مجلس	١٤	١٦٧,٠٠	٥٨,٧
مجلس	٣٤٠	٧,٩	٤٩,٠
المجموع	١١٨,١٥٠	١,٨٤٤,١	١,١١٩,٥

وقد قيدو مساحة الأراضي النافية في أيدي أصحابها كبيرة بالنسبة لمساحة

(١) عدد اللاخثين المسجلين في الأردن ٢٧٤٨ لاجئاً

الصائفة ولكم، يصب بالأراضي الصالحة للزراعة، لأن أكثرها حمال صحيرية، ونلال حرداء، ولا يريد مساحة الصالحة للزراعة فيها على أكثر من ٤٥٠ ألف دوم، لا يمكن أن تميز في ظروف زراعة السائدة وطبيعة الأرض أكثر من ٢٠ ألف بسملة لا مائة وعشرين ألفاً أو يزيد. هؤلاء السكان يحتاجون إلى الغذاء والكساء، وعصلاً عن هذه الحاجة فهم معرضون للاعتداء على حياتهم بصورة دائمة. فقد وصح أن من أهداف اليهود السدواية إقصاء السكان العرب عن المخطوط الأممية، وصنعهم من إعمار المناطق المتاحة لحط الحدة.

هامسا - سكان الضفة الغربية :

يقدر عدد سكان الضفة الغربية أو القسم العربي من فلسطين^(١) (أشهر الإحصائية العامة لسنة ١٩٥٢) بـ ٧٤٥٠٠٠ شخصاً منهم ٣٣٥٠٠٠ من اللاجئين، وتبلغ مساحة هذه الضفة ٥٥٠٠٠٠ رومبها ٣٥٠٠٠٠ دوم عبر صالحة للزراعة أو التحريج

كان سكان هذه المنطقة في عهد الانتداب مما فيهم سكان المدن التي تضم الأمكنة المقدسة، كالأقدس وبيت لحم، أقل خطراً من المناطق الأخرى من حيث الانتشاش الاقتصادي والمقدرة المالية. إذ أن الأراضي التي يملكونها لا تغطي حاجتهم، وليست لديهم تجارة، أسمة، وأهم محصولاتهم الزيتون، والكرمة، والنعواكه. وكانوا يعتمدون، لأسباب في القدس، على وجود دوائر الحكومة المركزية، على السياحة، والعمل في المناطق والمدن الساحلية، وفي التجارة المحلية. ولم كانت ظروفهم تشبه إلى حد بعيد ظروف أهل لسان فقد هاجر عدد كبير منهم، ولا يزال يهاجر إلى أمريكا سعيًا وراء الرزق. وكان المتهربون يرسلون الأموال إلى ذويهم لمساعدتهم، ولإثبات أبنية وبيارات أسمائهم، في المناطق المنقشة من فلسطين. ولا يزال هؤلاء المتهربون يوالون مساعدة ذويهم، ومنهم من يعمل لأقربائه فرصة الدخول إلى البلاد الأمريكية للعمل هناك. ويقدر عدد المتهربين الفلسطينيين في

(١) اسم القسم الذي من فلسطين إلى المملكة الأردنية الهاشمية في ٢٤ أبريل ١٩٤٨

أمريكا بين ٦٠ و ٧٠ ألف شخص ، مفرق بين أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية .
 وفي دراسة خاصة لأحوال السكان في الضفة الغربية عما فيهم سكان اساطق
 الأممية ، حوت تحت إشراف وزارة الاقتصاد في الأردن ، قدر عدد الأشخاص
 العدميين الذين لا قدرون على إعالة أنفسهم بـ ١٢٠ ألف شخص أو ما يقرب من
 ٢٢ ألف عائلة . ومع أن هذين الرقمين تقديرين إلا أنه يمكن القول على التحقيق
 بأن ما لا يقل عن ربع سكان المنطقة في حالة شدة من الفقر المدقع ، بدون فيها
 أمامهم النافذة ، ويرمون اللوم حوماً والأردن مكاف بذره اخطر بهم ، يخلق
 الموارد الكافية لإعاشتهم

وقد رحل الكثيرون منهم إلى الكويت والظهران ، والعراق ، للعمل هناك
 وبعد ما استؤنفت السياحة إلى الأمكة المقدسة امتدت الأحوال السامة في منطقة
 القدس بصورة خاصة إلى حد ما ، وساعد سوء مطر القدس على هذا الانتعاش ،
 وقد بلغ عدد السواح سنة ١٩٥٣ حوالي خمسين ألف سائح ، مما شجع الحكومة
 الأردنية على فتح دائرة خاصة للسياحة ، وسن ملحقين للسياحة في بعض
 المواسم الكبيرة

سادساً - النمو السكاني

في الأردن ما يقرب من مائة ألف يندوي بصرون في الأرض سعيًا وراء الماء
 والكلأ وكما هو في أول إنشاء الدولة مصدر من لسلطات الأمن ، ولكن هذه
 الساجبة استقرت الآن ، وأصبح العرو والهجرة من احوار الماضي وفي السنين التي
 تعجل فيها الأرض ، بسب قلة الأمطار نصطر الحكومة لمساعدتهم بالمواد الغذائية .
 ومنهم من يعتمد على الخدمة في الجيش العربي الذي يقوم بتحربة ماحجة لتحصيرهم ،
 وتنقيتهم ومساعدتهم على الاستقرار والاستيطان . ورغم كات هذه التحربة هي
 الأولى من نوعها في العالم العربي ، ولتمثيل استقرارهم قامت الحكومة الأردنية
 بإصلاح آثار المياه الرومانية القديمة لإعاده حزن الماء فيها وتوفيره لهم
 ومن الضروري أن تشير إلى حالة السكان الأردنيين الأصليين في مناطق البلاد

الحويية عند القفة، وممار، والكرك، والطفلة، فالسكان في هذه المناطق يعيشون في شبه عرلة كاملة، أبناء عديم شجيج، وطرق المواصلات رديئة، شتطع السير عليها في الشتاء، والأرض شبه صحراوية ما يصلح منها للزراعة قليل، وعند ما شج المطر تحبب الأرض ويحوج السكان، ومهم من يقصى دون أن يعلم بأمره أحد وليس صيف سنة ١٩٥٣ سعيد، عند ما أصيب المنطقة بأجل والحفاف، وواجه السكان جماعة مخففة بولا أن أحييتهم الحكومة بالساء والعداء ويسع عدد سكان هذه المنطقة قرابة مائة ألف شخص لا يجدون عمالا للعمل سوى الزراعة، مع أنهم يعطون منطقة حيوية من البلاد تاحم الحدود اليهودية في مسافة شاسعة، وزجر الأرض عديم بالثروة لمدينة وأحصها الناسر وهذه مشكلة أخرى تواجه المملكة الأردنية وتحتاج إلى معالجة عاجلة وحتى الآن يكون قد أوجرها البحث في حالة السكان والأرض، وما في الآن إلى الحالة السالفة منذ السنة التي سبق انتهاء الانتداب على فلسطين حتى نهاية سنة ٥٤/٥٣ المالية

السنة	الواردات ألف دينار	المطاب ألف المليون (١)
٤٧/١٩٤٦	١,٦٣٨	١,٦٠٠
٤٨/١٩٤٧	١,٦٠٩	١,٦٣١
٤٩/١٩٤٨	٢,٢٥١	٢,٣١٦
٥٠/١٩٤٩	٢,٣٣٥	٢,٣٨١
٥١/١٩٥٠	٢,٣٨٨	٢,٢٤٤
٥٢/١٩٥١	٢,٣٦٥	٢,٤١٥
٥٣/١٩٥٢	٢,٧٨١	٢,٦٩٨
٥٤/١٩٥٣	٦,١٤٦	٦,٩٧٨

ولا تشمل هذه الواردات المساعدة الخاصة بالحش ولكنها تشمل قرضا بريطانيا

(١) تشمل الأرقام النقص للنفور من سنة لأخرى .

تبلغون ديناراً، ومساعدة مباشرة قدرها ٧٥٠ ألف دينار قدمتها بريطانيا للأردن
في كل من السنين ٥٢ ٥٣ و ٥٢ ٥٤ وتقدر المساعدة البريطانية للحيش
في السنة ٥٢ ٥٤ في حدود ثمانية ملايين دينار.

الواردات (ألف دينار)			مصدر
٥٢/٥٣	٥٣ ٥٤	٥٢/٥١	
٢, ٥٨	١, ٢٩	٢, ١٨	حطب ولسكري
٨٢٧	٩٢٦	٩, ٢٩	محروقات وبنوم وحبس
٢٧٨	١٦٦	٢٧١	رسوم على
١٢٨	٢	١٩٥	زيت وبنوم وبنوم
-	٨٥	٢٩٣	الذهب من شركة بنوم وبنوم
٥٧	٣٩	٢١	ماترب، مواتر وبنوم
٥٢٢	١٨٦	٢٩٥	بنوم
١, ٢٠٢	٢, ٩٩٣	١, ١٥٨	مجموع الدخل مادي
١٥٩١	٨٨٧	٩٠٧	الفصل فوق النافذة
٥٧٩٣	٢٧٨	٥٣٦٥	(الزروع والمساعدات) شعب

مصاريف (ألف دينار)			مصدر
٥٢/٥٣	٥٣ ٥٤	٥٢/٥١	
٧٢٨	٢٢٧	٤١٦	أسمان بنوم
٢ ١	١٦٠	٢ ٢	بنوم وبنوم
٢٩١	٣ ٨	٣١٦	مصاريف
٢٤١	١٨٦	٢٢٧	بنوم وبنوم
١, ١٨٩	١, ٤٨٨	١, ٧٢٢	مصاريف عامة
١, ٦٣٩	١, ٥٥٢	٢, ٢٤	مصاريف الأعمار
٥, ٨٧٨	٢, ٣٧	٥, ٣٤٣	المجموع

ولا تشمل العقاب موازنة القوات العسكرية . وتدل أرقام هذه الموازنات على
خطورة الوضع على الذي تحوصه البلاد ، وليس في هذا الوضع إلا مأسى يأسر ،
وتتحدث صديق منصرات الدشرة بلور حده لأفصى ، والصرايب غير
الدشرة لا يمكن زيادها أكثر مما هي عليه ، إذ تبلغ حولى عشرين فى المائة من قيمة
المصانع المستوردة ، المعاد منها وغير المعاد ، ومقدرة السكك الأردنى بلغت حدها
الأعلى ، ولم تذكر الحكومة بأننا من أبواب مصادو النخل إلا وطرقته حتى أنها وضعت
من انصرات ما لا مثيل له فى بلاد أخرى ، كصربية الطبران وعسرة الشئون
الاجتماعية . هـ فى الوقت الذى مشى فيه حالة الفقر ، وبيع الضرورة لتوسيع
الخدمات الصحية والاجتماعية ، ونشر التعليم ، وتحسين وسائل التواصل وشئون
الزراعة والرى

والأردن على صوء ما سبق عرسته ، بهاحة وصفاً فتصادماً على ما يجيئه
من بي .

أعداء اقتصاده ومابة ، مع شح فى الموارد اللازمة لاستدراك النقص ،
واستفحال البصلة ، وصيب الأراضي المزرعة مما سيكون يبيجته المهمة انتشار الفقر
والجهل والمرض ، مع زياده مستواينة مكالفة استفحال الخطر المهيوى الخاتم
على الأبواب

ومن انطبنى أن لا يكون الأردن ، حكومة وشعباً ، عدلاً عن هذا الوضع
الذى شبر أعمو مشاعر القلق والاضطراب . أما كيف يتطلع لمواجهة الخطر ، وماذا
يميل ليرثه فذلك ما ستعرضه فى فصل آخر ، تتضمن إكاليات الأردن ، والخطوات
التي تمحقت حتى الآن ، والخطوات المزمع تحقيقها ، بالإضافة إلى كيفية تحويل
هذه لمشروع

الفصل الثالث

- ١ - العلاقات الاقتصادية بين الأردن و بلاد مصر ، والاتحاد
- ٢ - شؤون النقد الأردني
- ٣ - مقاطعات رومانيا

بين الأردن وبين البلاد العربية اتفاقيات تجارية هي حسب رتب ودرج
تقدمها :

- ١ - اتفاقية التبادل التجاري مع مصر
- ٢ - اتفاقية التبادل التجاري مع لبنان
- ٣ - اتفاقية التبادل التجاري مع سوريا
- ٤ - اتفاقية لتبادل التجاري مع العراق

سقط هذه الاتفاقيات الثنائية العلاقات التجارية و الجمركية بين الأردن و البلاد
المرسمة المذكورة . و استثناء الاتفاقية التجارية مع مصر ، التي لا تنص على إعفاءات
جمركية معينة ، تنص الاتفاقيات التجارية الأخرى على إعفاءات جمركية بالنسبة
لسلع معينة في جداول ملحقة بالاتفاقيات .

وبالنسبة للعلاقات التجارية مع المملكة العربية السعودية لا تخضع هذه
العلاقات لاتفاقية ثنائية و إنما تخضع لتسهيلات خاصة تمنح عليها في سنة ١٩٢٥
موجب اتفاقية ٢٠ حدة ٥ التي وقعت في ١١ ٢ ١٩٢٥ بين بريطانيا و صفتها للدولة
المتحدة على شرف الأردن في ذلك الحين ، و بين المملكة العربية السعودية و قد جاء
في المادة الثالثة عشرة من الاتفاقية ما يلي :

تتمتع حكومة صاحب الحلاله العريضة بأمر بمنح حرية المرور في كل حين
للتجار من رعايا نجد لقضاء المحرم بين نجد و سوريا دهاً و دياراً و أن يحصل على

الإعفاء من الضرائب الحركية وغيرها لجميع الأموال التي تختار منطقة الانتداب في مرورها من أحد إلى سوريا أو من سوريا إلى أحد على أن يحصص التجار وفوائدهم لما قد يرم من لتفتيش الحركي بأن يكونوا حاملين وثيقة من حكومتهم تشهد أنهم تجار مشروعون بشرط أن تنسج القوائم التجارية ذات الأموال المحملة طرقاً معروفة سيتفق عليها فيما بعد لتدخول في منطقة الانتداب والمخروج منها مع العلم بأن هذه الأمور لا تسرى على القوائم التجارية التي تقتصر محاربتها على الإبل والحيوانات ولا على العناصر التي تنقل مقتضى المواد السابعة من هذه الاتفاقية

وقد وقعت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية معاقبة تسهيل التبادل التجاري ومنظم تجارة الترابز و سديد مدفوعات المعاملات الحارة وانتقال رؤوس الأموال المقدرين من دول الحامية العربية^(١)

وقد حدثت معاقبة لتد التجارى مع كل من سوريا ولبنان محل الاتفاقية الحركية التي عقدت بين الأردن وسوريا ولبنان سنة ١٩٢٣ والتي كانت تنص على تبادل المشحانات الصناعية والحدسالات الزراعية ذات المنشأ على معاهد من الرسوم الحركية وبين الأردن ووعوسلايا اتفاقية تجارية ، هي أول اتفاقية من نوعها تعقد مع حكومة أجنبية ، وقعت في شهر آذار (مارس) سنة ١٩٥٤ وتنص على تسهيل المعاملات التجارية بين اللادن وبعهد ووعوسلايا باستيراد مشحانات أردنية لا تقل قيمتها عن مائة ألف دينار في السنة

وتشمل الاتفاقيات الأخرى :

- ١ - معاهدة التحالف بين الأردن وبريطانيا .
- ٢ - اتفاقية التعاون التي بين الأردن وإدارة النقطة الراسية الخامسة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية .

٣ - اتفاقية خاصة بالاحتش من الأردن ووكالة عمان للاحتش الفلسطيني

٤ - اتفاقية استئجار مياه اليرموك بين الأردن وسوريا .

أرمت أول معاهدة للتحالف بين بريطانيا والأردن سنة ١٩٢٩ ، ثم عادت

(١) قد الأردن الاتفاقية عمار من ١٠٥٤/١/٢ (عدد جريدة رسمه رقم ١١٦٥)

سنة ١٩٤٦^(١)، عند ما ألغى الانتداب البريطاني على شرق الأردن وودي بالمعور له جلالة الملك عبد الله، ملكا على المملكة الأردنية الهاشمية، ثم عدلت هذه المعاهدة مرة أخرى سنة ١٩٤٨ وفي لتمديد الأجر احتفظ بنص مادة واحدة، هي المادة التاسعة، وردت في اتفاقية سنة ١٩٤٦ متعلقة بالشئون التجارية بين الأردن وريطانيا. وتنص هذه المادة على ما يلي :

١ - بشرع المرفق الساميان المتعاهدان في عقد اتفاقية للتجارة والمؤسسات التجارية حالاً يمكن ذلك .

٢ - إلى أن تنقد الاتفاقية المشار إليها في الفقرة الأولى أو إلى أن تنتهي ستار من تاريخ توقيع هذه المعاهدة - أي من الأخرين بأى أولاً - يحتفظ كل من الفريقين الساميين المتعاهدين فيما له علاقة رعاياه وتجارة المرفق الآخر بالحالة السائدة وقت توقيع المعاهدة، على شرط أن لا يحد من أى من الفريقين الساميين المتعاهدين رعاياه وتجارة المرفق الآخر في أى حال من الأحوال معاملة دون ما يماثل بها رعاياه وتجارة أحب قطر أجنبي له

٣ - تطبق أحكام الفقرة الثانية من هذه المادة على المستعمرات وبلدان ما وراء البحار ومحميات جلالة ملك ريطانيا والندان التي يديرها حكومة جلالتة في المملكة المتحدة بالانتداب أو الوصاية .

٤ - بتتفق المرفقان الساميان المتعاهدان على أن أحكام الفقرة الثانية من هذه المادة بشأن معاملة أحب قطر أجنبي لن تتناول :

١ - الامتيازات الجركية الخاصة التي في وقت توقيع هذه المعاهدة كان صاحب السمو الأمير قد عامل بها المصانع المنقحة أو المصنوعة في أى بلد كان مأكله في سنة ١٩١٤ من ضمن تركيا الآسيوية، أو البلاد المربية بشرط أن لا تمنح هكذا امتيازات إلى أى قطر أجنبي آخر أو

٢ - الامتيازات الجركية الممنوحة من قبل أحد المرفقين الساميين المتعاهدين إلى قطر ثالث عملاً باتحاد جركى تم أو يتم عقده فيما بعد.

أما المعاهدة الجديدة فماعدت المفعول لمدة عشرين سنة ، ومن أهم أسسها ما يلي ،
مما له علاقة بالأوضاع الاقتصادية وسلامة البلاد

١ - في حالة خطر شتاك عدائي مدام يقوم الطرفان الساميان المتعاقدان
فوراً بالتشاور مع بعضهما حول الإجراءات الضرورية للدفع

٢ - تعقد اتفاقية تجارية بين البلدين بعد سنتين من إبرام المعاهدة (لم تعقد
هذه الاتفاقية منذ ذلك الحين)

وتتضمن معاهدة سنة ١٩٤٨ المواد التالية مما له علاقة بالشؤون
المالية والتجارية :

١ - عقد اتفاقية بحرية بين البلدين خلال سنتين من توقيع المعاهدة
(لم تعقد الاتفاقية حتى الآن)

٢ - موافق الأردن مالياً لقاء تقديم التسهيلات للحيوش البريطانية
وتسمى التعويضات التي تدفعها بريطانيا للأردن أحياناً بالساعدة المالية وقد
بلغت في السنة المالية ٥٤/٥٣ ثمانية ملايين و ٢٥٠ ألف دينار وفي السنة المالية
٥٥/٥٤ ثمانية ملايين و ٧٧٧ ألف دينار

وفي ٥،٧ ١٩٥١ وقعت اتفاقية مالية بين الأردن ، بريطانيا بشأن تصفية مسائل
الناشئة عند انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين^(١) .

ومن أهم الاتفاقية ضمن ما نص عليه على سائر الأردن عن أي ادعاء بخصوص
أعمال الحكومة المتدنة في فلسطين ، وعلى تحميل الأردن مبلغ مليون جنيه كجزء
من الالتزامات المالية المطلوبة من الحكومة المتدنة ، على أن بريطانيا حصلت
نصف مليون جنيه من هذا المبلغ مقابل حصة الأردن في حسابات مجلس انتقد
العلسطيني ، وأقنت نصف مليون جنيه باعتباره قرصاً مستحق الأداء على حصة عشر
قسطاً سنوياً بمائة ١ - . ولكن الأردن لم يدفع أي قسط من هذه المبالغ ، وتطالب
الحكومة الأردنية حالياً بتعديل هذه الاتفاقية

ومعوجب الاتفاقية المستقودة بين الأردن والحكومية الأميركية بأشرفت البعثة

(١) عدد المبردة الرسمية لأردنيه رقم ١٠٦٣ ملحق ١ تاريخ ٧/٥/١٩٥١

الأميركية في سعيد راجع التعاون الفني في الأردن ، عن طريق دوائر تعاونية مختلفة الحقب باورارات المختصة وتعمل في حقول تحميم مصادر لمياه والزراعة والتعليم والصناعة والصحة وصيانة الطرق والخدمات الحكومية وفي ميادين النمو الاقتصادي الأخرى .

وعد شق البئمة عدداً من الطرق وحملت التربة في ٤٠٠ ألف دوم من الأرضى الزراعية وأجرت عمليات حفر عميقة للرى في بعض الأمكنة . وقدمت البئمة خدمات فنية وأشأت أسية للصحة والتعليم والزراعة ، وقدمت لها أجهزة علمية وصحية وزراعية . وأنشأت دائرة خاصة للسياسة . تولت الاتفاق عليها لمدة سنة ، وقدمت قروناً خمسة وثلاثين عملاً طبياً وقروناً وأقامت مستودعات بحرن الحبوب ستة خمسة آلاف طن . وتقوم بدراسات للثروة المعدنية ، وفي مقدمتها ، أملاح البحر الميت ، ولبحث عن المنزول . وذلك بالإضافة لمساعدتها في دراسة مشروع ايرموك .

وكانت الحكومة لأردنية قد ست قانوناً لاستمرار اللاجئين في الأردن ، وعقدت سمائنت في ١٩٥١، ٤/١ اتفاقية مع وكالة الإغاثة - بخصوص التسهيلات والخدمات التي تمنح للوكالة تسهيلاً لأعمالها في الأردن .

وفي ١٩٥٣ ٧/٢٣ عقدت بين سوريا والأردن ولبنان اتفاقية لاستثمار مياه نهر اليرموك السوري الأردني وبدأت في آخر سنة ١٩٥٣ محادثات بين سوريا ولأردن والمملكة العربية السعودية لإعاده تسير الخط الحديدى المجرى من دمشق إلى المدينة المنورة ، وإصلاح الأنعام الواقعة بين محطة القف حول الأردن والمدينة المنورة . ولإعاده تسير الخط مرزانا وموائد عديدة ليس أهلها شأناً ربط الشاطئ العربى للمملكة العربية السعودية مع البلاد العربية ، ويسير سعر الحجاج إلى الديار مقدسة ووصول بعضهم إليها من تركيا وإيران .

الامتيازات في الأردن :

أفتت الحكومة الأردنية الامتياز الذي منحتة الحكومة البريطانية بعد الاحتلال ، لشركة البوتاس الفلسطينية لاستخراج بوتاس البحر الميت ، والامتياز

الخاص بتوليد الكهرباء من مساقط سهري ايرموث والأردن وتشمل الامتيازات التي لا تزال سارية المفعول ، امتياز شركة كهرباء القدس الانكليزية^(١) والاعاقبات الخاصة بمرور ايامب النرول من العراق والمملكة العربية السعودية إلى البحر الأبيض المتوسط عبر الأردن وسوريا ولبنان .

التبادل التجاري مع البعده العربية :

يحرى التبادل التجاري بين الأردن وسوريا وسال حراً من قيود العملة ، وأهم الصادرات الأردنية هي الحصار ، والأخشار ، ورت الزيتون ، والحبود والمرمر . وقد رادت أنواع الصادرات بعد حرب فلسطين لأن الصادرات التي كانت تحسب فلسطينية في السابق تحسب الآن أردنية

والسوق الأردني سوق سهلاكى ومن واحد البلاد العربية التي أحررت تقدماً ملحوظاً في ميدان التصنيع ، أن يتم هذا السوق الوطني ، ولن تستفيد من الأفضلية الحركية الواردة في اتفاقية التبادل التجاري بين البلاد العربية ، وفي الاتفاقات الثمانية . ومن ساعد على تحقيق هذه الغاية إبعاد سدوين تجاريين عن المؤسسات الصناعية لتحرى أنواع المنتجات الصناعية ، وإقامة معارض ماسسة بين آن وآخر

ومعمل فيما بين رخصاءات التبادل التجاري والتراتت من البلاد العربية ويستنها من المجموع .

التجارة الوطنية متبادلة بين الأردن والبلاد العربية

صادرات أردنية نسبة إلى مجموع	صادرات	نسبة إلى مجموع الأردن والأردنية	واردات بالملاوف	نسبة
١٠٠	١,٥٣١	١٨١.٥	١,٩٩٨	١٩٥٠
١٠	١,٠١٥	٢٨.٢	٤,٣٤٤	١٩٥١
١٠٠	١,٥٣٠	٢١.١	٣,٨٣٢	١٩٥٢

(١) كان هذا الامتياز في عهد الاستخدام الريحاني على مصفى .

ولا تشمل الأرقام السابقة الذكر المصانع الأحذية المعاد تصديرها

الواردات من البلاد العربية حسب المنشأ بألوف الدنانير

السنة	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
سوريا ولبنان	٨٩٨	١,٩١٥	٠٠٠
سوريا	٠٠٠	٠٠٠	١,٩٢٢
لبنان	٠	٠	٦١٨
العراق	٤٣٠	١,٧٧٥	٧٣٨
السعودية	١٢	٣٠١	٣٨٥
مصر	٦٣٨	٣٥٣	١٦٩
المجموع	١,٩٨٠	٤,٣٤٤	٣,٨٣٢

المصدرات إلى البلاد العربية بألوف الدنانير

السنة	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
سوريا ولبنان	١,٤٦٦	٩٨٧	٠٠
سوريا	٠٠٠٠	٠٠	٥٦٨
لبنان	٠٠٠٠	٠٠٠	٤٦٠
العراق	١٠	١٧	٥٥
السعودية	٢٦	١٠	١٠٣
مصر	٢٩	٩	٠٠
المجموع	١,٥٣١	١,٠١٥	١,١٨٦

التبادل التجاري مع المورد الرئيسية -

سبق إيضاح عوامل التجارة الخارجية الأردنية ، وإحصاءاتها ووسائل تمويلها ،

ونصيف الآن أن التعامل التجاري الأردني تكتسبه صبغة أساسية.

أولاً — حاسة الأردن للعملة الأجنبية

ثانياً — كمية النقد المتداول في الأردن

لا يخفى الأردن أنه مبالغ معترة من العملة الأجنبية مقابل صادراته أو خدماته لأن القسم الأكبر من لمشتريات الأردنية مصدر إلى سوريا وسن والملاذ العربية الأخرى، ولا يطلب مقابله حصول على عملة أجنبية ولهذا يجري التعامل مع هدين الدين المد كوربي على أساس الدفع «العملة المحلية من أردنية، أو سورية، أو لبنانية وبالسنة للملاذ الأخرى تدفع فيه البصائع المرحص باستيرادها على أساس «سنة ليبي، وبحري كل سنة محاذات مالية بين الأردن وبريطانيا للإفراج على محصصات من العملة الأجنبية لتمويل اتجاره الخارجية الأردنية. وتقدر هذه المحصصات حالياً بحوالي أحد عشر مليون جنيه استرليني، تقوم دائرة الاستيراد بتواريها من اتجار المستوردات، اسجلت لديها وفي أنظمة موضوعة ومن شروط الاستيراد ألا يستورد من مناطق العملة العمية أي منطقة الدولار ما يمكن استيراده من منطقة الاسترليني. وعما أن هذه المحصصات محدودة فإن الدائرة المذكورة تواحه نهاتاً من اتجار لتسهيل أبحاثهم كستورديين ويصدر عدد المستوردين المسجلين سنة ١٥٠٠ مستورد، وكان عددهم قبل سكة فلسطين حوالي ٢٠٠ مستورد وفي الحالات التي لا يستطيع معها اتجار لحصول على محصصات من العملة الأجنبية نسب يعادها، أو عدم تسجلهم كستورديين، فإن المستوردين تحول عملة أجنبية من الأسواق الحرة، وعند وصولها للأردن يدفع المستورد عمارة استيراد ممينة لاستيراد تلك البصائع بدون عملة أجنبية مسموحة له من الحكومة والأردن يحكم هذا الوضع مصطر لتطبيق أنظمة للعملة الأجنبية والاستيراد

أما الصموة الثانية فتتعلق بكمية النقد المتداول في البلاد، وهي كمية محدودة تراوح بين ثمانية ملايين وتسعة ملايين دينار. ويحدد فيها حركة التعامل التجاري والتوسع في التوظيف الصناعي

والنقد الأردني حل عمل النقد الفلسطيني في الأردن اعتباراً من ١٧/٦/١٩٥٠

موجب قانون النقد الصادر في ١ ٧ ١٩٤٩ . وللقد الأردني مجلس خاص مكره
لندن ، وسألف عطاء النقد من سندات وعملة سريرية تقدم مجلس النقد للحكومة
حساباً بها ، ومن الأرباح المضافة عليها في نهاية كل سنة مائة

ومن المآثر التي يجب ذكرها في هذا الصدد ، شتوتن مقاطعة إسرائيل
والطون الاقتصادي الذي فرضه العرب حولها بقصد زعزعه كي يسهل الاقتصادي
هذه المنطقة لمع حاجتها كلية المتعلقة بعدم التعامل مع إسرائيل مباشرة
وبالواسطة ، ومقاومة الشركات الأجنبية التي تؤثر اقتصادها ونشأتها في إنشاء
المصانع والمؤسسات . إننا نلاحظ ولها أهمية اقتصادية كبرى على العرب المادية
لتوسيع الاساح المعدي ووسيع آفاقه ، وسهليل مآثره بين البلاد العربية
بحرية كاملة

وشعر اليهود من أن وأحر صعوبات كبيرة في وجه البلاد العربية ، نتيجة
المصابقة التي يشعرون بها بسبب المنطقة . وتشمل هذه المضايقات الحلات
المدوية على الحدود العربية ، وحشد الأرصاح على المساعدات المالية والاقتصادية
الدولية عن العرب ، والتأثر على هيئة الأمم المتحدة سنة بعد أخرى لوضع حد
لإبنة اللاجئين وتحميل الأردن بعبء من هذه الصعوبات صوره مستمرة
وعلى صوء هذه المسئولية ، ومسئولياته الأخرى الناشئة عن مكبة فلسطين ،
تعد أهمية الاتصاف نحو الأردن لتأثيره في اليهود والساعى التي يملها من أجل
التغلب على صعوباته المختلفة .

الفصل الرابع

١ - مصدر مروه في الأردن

٢ - مش - مروه ، الأردن ، حر -

لحسن القوى عماد الحياة ، ووسيلة شعوب التي تشد أبقاء و سمو ، ومصدر
للحرية والكرامة ، وهو سبيل الأمة العربية توحيد إلى لاستقلال والتمتع ،
وهو نعمة الإنتاج الذي تقوم على آكلة ، أمام ، وربة الأرض على معنى وسب ،
والعمل على نعمه ويتكرر

ولأمة عربية في وضعها الحاضر محمد ، الأردن والكافة في الاقتصاد العالمي
على الرغم من محش ، أرضها من موهبة سحيقة وحولها كمالها لاقتصاديه كامن
في بلادها ، في الوحي التاضح ، ، لإيمان موطن ، فهو صاعد ، ، انتماء الصحيح ،
وانظم اسلم - ول انعم لكاد - ماء بوسيع لارج وريادة الدحل ، وهو
الهدف الذي تستطيع الأردن لتحقيقه بوحمة صموده القامه ، ، تعاون مع البلاد
العربية في رفع شأن الأمة العربية

إن مصدر مروه في الأردن صهر - فيه تشمل مراتب الموضع وطبيعة الأرض
ومصادر مياه وانتماءات المدة ، وهم يشمل تراث لدى والتاريخي

يحتل الأردن مكان وسط بين عدد من البلاد العربية ، ومن مزاياه
الطوعرية ساد حله اسبح في الفصل - احد من السنة ، فيه الحلال المنة
والسهول الواسعة ، والأراضي المنخفضة - وفي الحرارة الاستوائية ، والهواء
البارد صيفاً ، والدفء الوثير شتاء ، في أقل من ساعة يستطيع الإنسان الانتقال
في فصل الشتاء من القرى إلى البحر ، والمكس في فصل الصيف هذه الميزات
تجمع الصيف والشتى في آن واحد - في رام الله وحمام عجلون ، على سبيل المثال ،
يمكن إنشاء الصايف ، وفي سهول إربحا عكس إنشاء الشاتي وقد بدأت مدة

دام الله بالموكعيف ، وبدأت مدينة أريحا بالموكعشي ، وفي المدينتين من المناظر الطبيعية ما يحبس الإقامة بهما ، وليس هذا الوصف من قبيل الدعاية ولكنه تقرير لتواقع . فأريحا ، بسبب انخفاضها عن سطح البحر ، وقرتها من البحر الميت ، أكثر نقاع العالم انخفاضاً ، والإقامة فيها في فصل الشتاء مريحة ومهمة وفي هذه المنطقة بسيا ، وفي مناطق وادي الأردن المعروفة بالموك ، توجد العرة المحصنة ، التي سببت الزرع أكثر من مرة واحدة في السنة ، ولها حصائن فريدة لإسبات الحصار ومنع أنواع الفاكهة كاللوز والخضيب في أوقات مبكرة . والأراضي في الأردن واسعة ، وما يستعمل منها حالياً لا يزيد على نسبة ملايين دووم أو حوالي عشرة بالمائة من مجموع المساحة . وبحول عدم انتظام سقوط الأمطار في بعض الجهات من زيادة المساحات المزرعة ، ولكن المناطق الممرسة من المياه يمكن تحميمها بحسين شكاك ، ويستخدم المياه الجوفية ، التي قرب وجودها في مناطق كثيرة من البلاد على عمق قليلة ، وهي مصادر المياه في الأردن نهراً لأردن والموك ، وعدد من الآبار كواي سميت والأرقي والولا ، وعدد آخر أنه بإمكان زيادة مساحة أراضي الري في الأردن بحوالي مليون دووم بالمياه الجوفية

وؤدي استغلال موارد المياه في الأردن ، وخصوصاً مياه اليرموك والأردن إلى زيادة الاقتصاد من ثلاثة أضع هي

١ - وادي موسى الكهربائية

٢ - قيام مصانع زراعية ، و٣ -

٣ - توسيع الرقعة

وادي الأردن .

لو أدى الأردن أسس وسجته في الترخيم ، فقد تعاقب عليه أهم متمدده ، وشهد حصاراً محتفظة ، وهو من أقدم الأرمات مطمح الأنظار ، لقرنه من ملحق التحارة بين الشرق والغرب ، وبمكاته الدينية الخاصة بنهر الأردن ، من طريق

هذا الوادي هزم العرب في البرية وك حيوش هزقل عام ٦٢٧ ، وفتحوا فلسطين وشرق الأردن . وأنشأوا سفجات لائمة في تاريخ الوادي ، تشهد بها آثارهم . وقد أدرك العرب في الماضي قيمة هذا الوادي فاعتنوا بأمره ، وأعادوا من حصائمه ، وحوا من أرضه أحصص المحاصيل . ومضت بهم عجلة الزمن حتى داهمهم الحروب الصليبية ، التي سحلت اهتمام الغرب بالشرق ، ودرعرت الأحوال الاقتصادية ، وأثارت الخلاعات والممارعات المحلية ، ونشرت القوصى التي مهدت للفتح التركي سنة ١٥١٧ . ولكن العثمانيين أهملوا شأن الوادي وتركوا أهله في موسى من الممارعات والخلاعات ، ونحت بر ثقيل من الضرائب حتى عمت يد الخراب أرواح الوادي ، فأقفر بعد ازدهار وأجذب بعد إيتاع .

واستعاد الوادي أهميته في مطلع القرن التاسع عشر ، عندما رجع إليه رجال العرب ، يستقون وسقون ، ويحاولون السيطرة عليه كمصدر من مصادر الخيرات والثراء ، وساروا في سعيهم حتى أكمروا دراسة البحر الميت ، ورواه المدينة . وبمهما هذا الماضي ، لتأكيد حصص الوادي ، وضرورية للاقتصاد العربي اليوم ، وخصوصا وأن أمر المياه به بدأ محييا عندما دالت دولة الأراك ، وحل الانتداب البريطاني في البلاد ، فتح لليهود اعتبار استغلال مساطب المياه لتوليد الكهرباء . وامتياز استخراج أملاح البحر الميت ، وبما جعل اليهود طرفهم الخاصة بهم على امتياز تخفيف بحيرة الحولة في هذا الدور من تاريخ الوادي بدأت الرأسمالية الصهيونية تدرس حركتها المسمومة في صدر الوادي بدراسات علمية لاستغلال مياهه وأراضيه

١١) حوض وادي الأردن^(١)

يطلق عبارة حوض الأردن Jordan Valley على المنبوعة المائية التي تشمل مناطق الأردن وسوريا ورواده والبحيرات التي يمر فيها والتي ينتهي إليها ، والأراضي

(١) كتاب وادي الأردن ومشاراه ومشروعاته ليد عبد الرحمن الكردي - ولعمرة غرفة تجارة دمشق سنة ١٩٥٤ - الدكتور أحمد السيل .

التي يصرف ماؤها في مجراه وتقدر مساحته الكلية بحوالى ٤١ ألف كيلو متر مربع .
ويبدأ النهر من حوض حاصبيا في لبنان ثم يجري جنوباً محترقاً بحرق الحولة
وطبريا مستمراً في مجرى شديد الانحدار حتى البحر حيث بعد أن يقطع مسافة
١٦٠ ميلاً ويهبط من ١٣٠٠ قدم فوق سطح البحر (٤٠٠ متر) إلى ١٢٨٠
قدماً تحت سطح البحر (٤٣٠ متراً) .

ويضم الحوض إلى حصة أقسام من الشلال في الجنوب

أورد - الأردن الأعلى :

ويشمل مناسه الأردن مع الحولة وتؤلف هذه السبع أربعة روافد هي :
١- ناس الذي ينبع من السبع الجنوبي لحمل الشبح عند نقطة اتصال الحدود السورية
بالحدود اللبنانية الشرقية ، ونهر دان الواقع على نهر باماس ، ونهر الحاصيا ،
أطول روافد الأردن ونهر العرست القادم من سهول عر حميون اللبنانية .

وبعد مسافة طولها عشرة أميال من التقاء هذه الروافد تصب الأردن في بحيرة
الحولة وهي بحيرة مثلثة الشكل ، عرصب ميلاب عند طرفها الأعلى وطولها ثلاثة
أميال وتراوح عمقها بين ٩ أقدام و ١٦ قدماً ويجرى النهر مسافة عشرة أميال
حتى يصل إلى بحيرة طبريا .

ثانياً - الأردن الأوسط :

ويشمل بحيرة طبريا وجرماً من النهر الذي يجري جنوبها ويحفظ من
٢٣٠ قدماً فوق سطح البحر عند بحيرة الحولة إلى ٦٩٠ قدماً تحت سطح البحر
عند بحيرة طبريا وطول البحيرة حوالى ١٣ ميلاً وعرضها في أوسع مكان لها ٨
أميال .

ثالثاً - الأردن الأدنى :

ويشمل مجرى النهر منذ بحيرة طبريا حتى البحر الميت ويبلغ طوله ٢٠٠ ميل
مع أن المسافة التي يقطعها لا تزيد على ٦٠ ميلاً وذلك لكثرة منحنياته . وبعد

حوالي ٣ أميال من مفادته لبحيرة طبريا يلتقي نهر اليرموك . ويهدر ما يحمله الأردن من الماء ٥٠٠ مليون متر مكعب في السنة ، وما يحمله اليرموك حوالي ٤٨٠ مليونا

راما — البحر الميت :

يسمى الأردن بالبحر الميت وسميه ميهه . وبلغ طول هذا البحر ٤٨ ميلا وعرضه في أوسع مكان ١٠ ومساحته السطحية ٣٦٠ ميلا مربعا

مامسا — وادي عربة

ويستمر حوض الأردن جنوبا حتى منتصف المسافة بين لاطرف الحدود والبحر الميت بين خليج العقبة وجزر عربة . منطقة - دى . ب .

مشاريع وادي الأردن

واحد ظهور الصهيونية ، فكبر في استنزاف موارد فلسطين الصغيمية . ويمكن القول بأن لتوسع اليهودي في اودية مر بأرامه مر مر
أولا : من سنة ١٨٧٨ إلى ١٩٠٢

شرع اليهود في إقامة مستعمرات زراعية بالأموال التي تبرع بها لهذا الغرض البارون أدمون روتشيد وأهمها مستعمرة روش بيت ومستعمرة مشاهرا ياردن وفي هذه المرحلة حاول اليهود الاتفاق مع السلطان عبد الحميد لبيع لهم بالتقسيط في فلسطين مقابل تخصيص مائة الفدون المطلوبة على الإمبراطورية من ٤ ٪ إلى ٢ ٪ / ولكن هذه المحاولة ماتت بالفشل . ثم عرصوا على الحكومة العثمانية مقعة سنوية لتأجيرهم أرامى بستان لزراعتها بالقطر ولكن هذا المرحم فشل أيضا

ثانياً — من سنة ١٩٠٢ إلى ١٩٣٠

نالت الجمعية اليهودية لاستعمار أرامى فلسطين رئاسة البارون روتشيد

واعترفت بها الحكومة البريطانية ، وتنايحت نوايا توسع اليهودى فى فلسطين ، وبدأ عمليا استيطانهم فيها على مقياس واسع .

ثالثا من سنة ١٩٣٠ - ١٩٢٨

فى هذه المرحلة أسس اليهود المستعمرات فى مناطق استراتيجية من فلسطين وعصوماً على الحدود المتاحة للبلاد العربية ، وفى هذه المرحلة قوت شوكة الصهيونية ، واشتد اعتمادها للسيطرة على البلاد ، وقد تناول نشاطها فى وادى الأردن مياه المستعمرات ، وتخفيف أرامى الحوتة ، وتوليد الكهرباء ، واستخراج النحاس من البحر الميت . وفى هذه المرحلة أيضا بدأت الدراسات اليهودية لاستغلال مياه الأردن ، وفى سنة ١٩٣٦ أوست اللجنة الملكية لفلسطين بإيجاد مهندس للرعى للقيام بأعمال الساحة المائية فى فلسطين ، وفى سنة ١٩٣٧ انتدب لهذه المهمة المهندس م . ج . اوبيدس ، الذى أقام فى شرق الأردن سبباً ، وضع بعدها مخططاً من الاستعداد من مياه الأردن والبرموك ، وبكى مشروعه صادق مقاومة يهودية لأن القسم الأكبر من الأراضي التى ستفيد من الرعى تقع فى شرق الأردن لا فى فلسطين

وهاجم اليهود التمرير بشده ، وصمموا على الحكومة الأمريكية لانتداب حيدر بوصح دراسة الخوص لأردن ، فأوعدت الحكومة الأمريكية سنة ١٩٣٩ مهندس « لودوملك » الذى وضع مشروعا جديداً على أساس احتياج فلسطين للماء والكهرباء .

وقد أوصى لودوملك مشروع للرعى بشده مشروع وادى نسي وسمى باسم سلطة وادى الأردن Jordan Valey Authority على عمار إدارة مشروع وادى نسي T V A . وقوم مشروع وادى نسي بين سبع ولايات أمريكية وله إدارة حكومية تتمتع باستقلال مالى وإدارى ، تجمع بين سهولة الأعمال التجارية وأهداف الدوائر الحكومية . وقد ساعد المشروع على مكافحة الفيضانات واستغلال المياه فى الرعى وتوليد الكهرباء ، وكان سبيلا لإقامة صناعات كثيرة متنوعة ويرى لودوملك أن ماء الرعى بأبى من يحمل مياه الدان والخاصات ومايباس

والبرموك والزرقاء وجمعها في أقيية ودفعها لرى السهول وسفوح الجبال والشلال ومنها سهول مرج ابن عامر ويسان وأراضي الجليل .

ويرى أن الكهرباء تولد من لتابى بين سطح البحر لأبعض المتوسط ووادي الأردن ، بحرقه طوله ٢٥ كيلو متراً من حيفا إلى معجرات الأردن تنقل مياه البحر إلى بحرى النهر لتصب في البحر الميت وسفوح عن مياه الأردن وتولد طاقة كهربائية تستخدم في الصناعة والزراعة وقد رأى هذا المشروع للهيئات الأمريكية ، التي تبنت الدعاه له ، وألحت على تنفيذها وفي الحرب العالمية الثانية طويت صفحته وبقت مطوية حتى إنشاء الدولة اليهودية ، التي عادت إليه بسبعين أولها : ساحتها ملحة لتوسيع لأراضي الزراعية في فلسطين ، وزيادة عدد أبنائها حرس وثائهم ، مع العرب من الاستعانة من مياه الأردن

وهكذا دخل مشروع حثته في هذه المرحلة بدأ اليهود بتحويل بحرى الأردن ، وهذا أيضاً عرفت الحكومتان السورية والأردنية على استقلال نهر البرموك وهذا بدأ صراع عصف بين الحكومتين الخفية امرية والحمة الصهيونية وبحكم رغبة الحكومة الأمريكية في توطيد الاستقرار في الشرق الأوسط ، على حد ربحها ، أثارت موضوع مشاريع لإيصال الموحدة ووصفت مشروعاً حمل « إريك حوستون إلى الملاد العربية ، وسقط وصوبه إلى الملاد العربية دعاه واسمة خلاصها . « أن التعاون المشترك دعاه يؤدي إلى التمسك وبلى السلام اثناء ، وبلى عودة التعاون بين العرب واليهود على الشكل الذي عرفوه في لأندرس (١) ، وأند حوستون دعوه المشروع تهديد قال فيه :

« إن مشروع على هذا المراح يحمل المراج إلى جميع الفرقاء لحيات الملاحة (أى سوريا وسائر الأردن وفلسطين المحتلة) لأنه يشق طريقاً عملاً لتخفيف حدة الصراع الإسرائيلي العربي . وساعد على تخفيف حدة الصراع الإسرائيلي ويساعد إسرائيل على المعنى في مشاركتها العربية إلى استثمار أقصى ما تملك استثماراً من مصادرها الصناعية

التي يجب أن تعتمد عليها، واعتقد أن مشروع سيصدر على تحقيق رفاه جميع شعوب الشرق الأوسط»

وقال: «إن المشروع واقعي وعملي مادام القائمون بتسيير الأعمال فيه وسطاء لا يرقى الشك إليهم. لا حاجة لأن يكون المرء في وضع يعرف أن الولايات المتحدة من طار سنق أموالها هباءاً، إذ أن كل حين في المستقبل قدماً وتحسيناً في أحوال الشرق الأوسط مقابل أموالها»

وتم مضاعف المشروع هي

١ - بناء سد على الخاصبات في مستعمرة يهودية على حدود مصر وسطوح مياه النبع وتوليد الكهرباء.

٢ - بناء أربعة أبرى من سد فاسس على جبل - جسر - دقة من حوض - في مصر - مصر.

٣ - سد وود - لحسد الرموش في حوض حوض بعد ملها

٤ - سد الذي في احدى شرفه و - سد - لار

٥ - ري منطقة حوض حوض

٦ - سد حوض من سد الرموش - سد الكه - في منطقة ادم

مزايا المشروع

١٩٥١ ٤١٦ ألف دوم في إسرائيل و ٤٩٠ ألف دوم في الأردن و ٣
ألف دوم في سوريا و ٣٩٤ مليون متر مكعب من المياه لليهود و ٧٧٤ مليون
م^٣ للأردن و ٤٥ مليون م^٣ لسوريا

وتم بحمد ذكره أن الشركة التي كلفت بوضع المشروع هي شركة شارنس
مير الهندسة في مدينة بوسطن وقامت بوضع خطة مشروع بدراسة وادي تسي .
ولم ير أي من الكلفين وضع المشروع وادي الأردن، لوضع المشروع على
أساس الدراسة والملاحظة المحلية ويحتاج إتمام المشروع إلى ١٥ سنوات
و ١٥ سنة، وتقدر تكاليفه بحوالي ٢٠٠ مليون دولار .

هذا مشروع وضع على أساس فاضل مبدئياً وهو بمقابل الحدود ، وناساً على إعطاء اليهود حصّة من مياه نهر اليرموك العربي ، وإعطاء اليهود من مساقط المياه في لبنان ، مع حرمانه من فائضة المشروع وعوائد مياهه . ولقد أحسنت الدول العربية سمّاً رفعة ، كما أحسنت صفاً بتقديمها مشروع مقابل

و يقوم مشروع العربي على الأساس التالية

- ١ - استعمال مياه نهر اليرموك لأغراض الري وتوليد القوى الكهربائية .
- ٢ - استعمال مياه نهر الأردن وروافده شمالي نجره صغرى لأغراض الري وتوليد القوى الكهربائية .

٣ - استعمال مياه نهر الأردن وروافده جنوب نجره صغرى

٤ - استعمال مياه الوديان والآبار

ويحتاج إلى المشاريع التالية

- ١ - إنشاء سد على نهر اليرموك عند المزارع لحرث مياه وتوليد الكهرباء .
- ٢ - إنشاء سد على نهر عذرة لخدمة المدينة الأردنية لإقامة محطة نائية للكهرباء .
- ٣ - إنشاء سد على الحصاني لتوليد الكهرباء للسكان وإنشاء قناة لري

الأراضي المسقية

٤ - إنشاء سد على نهر فليس لري الأراضي السورية

ومرنا هذا مشروع أنه يحفظ السكان في حماهم في ١٠٠٠ ، والخدمة الكهربائية ، ويقيم مساحات واسعة تبلغ ٢٥ ألف دونم في لبنان و ١١٩ ألف في سوريا ، ٢٩٠ ألف في الأردن و ٢٣٤ ألف في فلسطين المحتلة .

• فترج المشروع بأنفس هيئة دولية لخدمة الأمر قبل ، ثلاث تحول من مياه النهر شمالي نجره وأكتر من صغرى ، ولثلاث نسب مثل هذا العمل حصاره بالأردن .

مشروع اليرموك :

أحد شعب نهر اليرموك أدهان الموقنمين منذ أواخر القرن التاسع عشر

وكانت المشاريع الصهيونية ، الطاهرة واستمر ، يعتمد على مياحه لاستثمارها خارج سوريا . وعندما أعلن الانتداب على سوريا وفلسطين عقد مؤتمر في باريس من ممثلي الحكومتين المتدبتين ، عاينه بسوية مسائل معينة تتعلق بالانتداب على سوريا وسان وفلسطين والعراق وكانت نتيجة هذا مؤتمر حصول اليهود على امتياز لتوليد الطاقة الكهربائية من اليرموك والأردن . واستمر هذا العمل حتى سباهه الاشتراكي البريطاني والعربي وفي سنة ١٩٤٩ وضع مهندس سوري « نور الدين كحالة » مشروعا لاستثمار مياه اليرموك في توليد الطاقة الكهربائية وفي المشروع على حاله إلى أن بدأت الحكومة الأردنية يبحث مشروع يقوم على استغلال المياه للري وتوليد الطاقة الكهربائية . وقد قدرت تكاليف المشروع بـ ٧٠ مليون دولار ونشر في عونه وكالة الإغاثة والحكومة الأردنية والحكومة السورية ، على أن تدفع وكالة الإغاثة القسم الأكبر من النفقات ، بينما تساهم الحكومتان الأردنية والسورية بمعدل معلوم ، وتتولى إدارة التكلفة الرابعة تنفيذ المشروع ، ونشر على إنشاء لجنة من الورداء ذوي العلاقة ومن ممثلي الجهات الممولة . وقد أحل مجلس الأعمال لأردن لمشروع إلى شركتين أميركيتين للقيام بالدراسات اللازمة وإعداد دفتر الشروط ، لقاء مبلغ مليون وربع مليون دولار . وما كاد هذا المشروع يعلن حتى قامت قامة اليهود وعزموا عليه ، متدربين بالأسباب التالية :

- ١ - ادعى اليهود بأن سمية أو أدى عجز العرب قود اقتصادية في تلك المنطقة مما قد يحل بالتوازن بين البلاد العربية وإسرائيل
- ٢ - إن المشروع مأهط النفقات ، وإن اعتمد منه تقتصر على دولتين اثنتين ، مع أنه بالإمكان إغناء أموال أقل على مشروع وادي الأردن وذلك تعيد من النتيجة أربع دول
- ولا شك أن هدف اليهود هو عرقلة الإيماء العربي أجمع ، وأن يعودهم أوحى تعطيل المشروع انتقاما من العرب .

مصادر الثروة المعدنية والزراعية

النهر الميت .

يعتبر النهر الميت أعبر مصادر الثروة المعدنية في الأردن وهو بحيرة داخلية تقع بين مرتفعات تحيط بها حمال من الشرق والغرب ، ويبلغ طوله ٧٢ كيلو متراً وعرضه في أوسع أمكنته ١١ كيلو متراً ، وأقصى عمقه ١٣٠ قدم . ويعتمد النهر الميت على مياه الأردن ، إذ يولاه لاحتصان مستواه لشدة النحر وقد دوت أوصاعه في مؤلفات كثيرة أكثرها عن وادي الأردن التي صفا عرى وأهم خواص النهر الميت شدة ملوحته ، وعلو كثافة مياهه . وهدر الدخول روك في عام ١٩١٩ بعد تحليل مياه النهر في لندن ، أن كيات الأملاح فيه تبلغ كما يلي : مع العلم بأن كمية مياهه تقدر بـ ١٥٩ كيلو متراً مكعباً —

كلوريد البوتاس	٢٠٠٠	مليون طن
بروميد المغنسيوم	٩٨٠	» »
كلوريد الصوديوم (الملح المادي)	١١٠٠٠	» »
كلوريد المغنسيوم	٢٢٠٠٠	» »
كلوريد الكلس	٦٠٠٠	» »

وتقدر كيات الإملح في التربة أضعافاً في التربة الواحد من مياه النهر . ولكي تقدر الأهمية الاقتصادية للنهر حتى قدرها نوحى بها إلى مجال استعمال هذه الأملاح — .

- ١ يستعمل كلوريد البوتاس ويسمى « البوتاش » في إنتاج المحاصيل الكيوية ، وهو مكمل للمحاصيل الصنوعة من الفوسفات والبراب . ويستعمل أيضاً في صناعة ملح البارود والمقاير الطبية والدهان والرخاخ والورق وغيرها .
- ٢ وتستعمل أملاح البروم في صناعة التصوير والأدوية ، والقابل الفارية وغيرها .

٣ - وتستعمل أملاح الكلورين في صناعات كثيرة يدخل في عدادها الصابون والصاؤون .

وبرجع الاهتمام بالبحر الميت إلى منتصف القرن التاسع عشر عندما قامت بعثات أحسية بدراسة حوض البحر وأملاحه وأول من تقدم لاستغلاله بحاراً نوبومسكي أول مدير لشركة اليونان الفلسطينية في سنة ١٩١١ وفي أول عهد الانتداب البريطاني حصلت الشركة التي أسسها على الامتياز ، في فلسطين وشرق الأردن لمدة ٧٥ سنة اعتباراً من سنة ١٩٣٠

وفي سنة ١٩٣٦ طلب سادرات يونان ثلاثاً وعشرين ألف طن و ٤٧٨ طناً من البرومين قيمتها ١٣٢ ألف جنيه واستثمرت الصادرات في الزيادة حتى بلغت حوالي ١٠٠ ألف طن منها حوالي مليون دينار في أواخر عهد الانتداب وفي أثناء حرب فلسطين دمرت مصانع الرئيسية الواقعة في القسم الغربي في البلاد ، ونفت لليهود المصانع المرمية في الحبوب ، وهي التي يجادلون بوسيلتها الآن بعد أن أعادوا تأسيس الشركة في سنة ١٩٥٣ .

وفد اعتمدت الحكومة الأردنية إحدى البعثات الأمريكية لدراسة مشروع لاستثمار هذه الأملاح ، وتقديم تكاليف إنشاء وسائر احتياجاته ، وخصوصاً إنشاء طرق المواصلات التي ستربط المشروع بمصادر التمديد وهذا المشروع ذوو كلفة تقوم على إنتاج سبعة عاسة ، لا يفر الطلب عليها في السلم أو الحرب ، ومن شأن سعده إنعاش الأردن وحل قضايا دولي للاقتصاد العربي

ومن مصادر الثروة المعدنية المؤكدة مخاضم الفوسفات ، التي تقدر محتوياتها بعلايين الأطنان وأهم مواقعها الرصيفة والإحساء في حوض الأردن

وفي أوائل سنة ١٩٥٤ ألقت الحكومة الأردنية شركة استثمارها مليون دينار ، كي تتولى استغلال هذه الثروة لاعتقدوا بأن تصدر الموسسات يريد دخل البلاد من العملة لأجنبية ، وستتوسع عدداً كبيراً من الأيدي العاملة . وتتوقع تصدير الفوسفات الخام عن طريق العقبة وبيروت في سنة ١٩٥٤ بكليات تقرب من مائة ألف طن .

والفوسفات محصب معروف ، ولكن المشروع البعد الأمد الذي تهدف إليه

الحكومة الأردنية هو إنشاء مصنع لإنتاج السور فوسفات ، وبصدوره ندلا من تصدير تراب الفوسفات

وتجبرى في الوقت نفسه استقصاءات جيولوجية للثروة على مصادر الثروة المعدنية الأخرى كالسور والذهب والمخاض الكبريت ، وبحرى التقيب عن هذه المعادن تحت إشراف الحكومة .

ومن مصادر الثروة الزراعية في الأردن شجرة الزيتون التي يوجد في الأردن منها حالياً حوالي أربعة ملايين شجرة ، بين مثمرة وغير مثمرة . ويقدر محصول الزيت الفانص سنوياً في الوقت الحاضر بألف وستمائة طن . وقد أسست شركة رأصل حكومي وأعلى تصفية زيت الزيتون وغيره من الزيوت النباتية . وقد بلغت صادرات زيت الزيتون الأردني سنة ١٩٤٣ حوالي ١٢٥٠ طن قيمتها ١٩٠ ألف دينار .

ويستعمل القسم الأكبر من محصول في صنع الصابون ، ويسكن الهدف المعبد هو استعمال الفانص للتصدير واستعمال زيوت أخرى للصاؤون . أما عن مصادر الثروة الأخرى ، فالمعروف أن في البلاد من ميساب الإسلامية والسجدة والأمكنة التاريخية والأثرية ، ما يلهم ريارتها والمج إليها .

وقد شيدت للسواح فنادق كثيرة ، وبكثرتها صعدت لاني بالحاجة والمحال متسع زيارتها . وأحسن ما يجب عمله لتشجيع السياحة هو تحسين العمل السياحي بين البلاد العربية وتنظيمه على أسس متشركة مع ميسابها من هذا المورد الهام ، ولكي ناهض مجتمع تلك الدعات الحية التي سنها اليهود مادعاءهم بتكررة عن اصطراب الأحوال في بلاد المرسنة ، أو بوجود الأمكنة المقدسة في المنطقة التي يسيطرون عليها ، والنصال المشترك إحدى ميساباً وأسدياً . أما من الجهود المتتالية التي تسعى لنفس الهدف . ومما يبعث على التفاؤل في مستقبل لسياحة الأردنية توسيع مطاردي عمان والقدس ، وزيادة ميساباتها واستعدادها ، لاستقبال الطائرات الكبيرة .

ومن النواحي لأخرى المتعلقة بمصادر الثروة الموصلات الجوية والبرية والبحرية . توجد في الأردن شركتان للطيران ، قومان بالنقل الجوي الداخلي ، وبالعمل على الخطوط الجوية للبلاد المجاورة .

أما الموصلات البرية ، فمن أهمها واحد خط سكة حديد الحجاز ، وهو الخط الحديدي الوحيد في الأردن . ويمتد داخل الأراضي الأردنية من الحدود السورية الجنوبية حتى بلدة مدبا ومحطة القب ، وطوله داخل الأراضي الأردنية ٣٩٧ كيلو متراً . وقد نشط الخط في الستين الأخيرين في نقل حجاج بيت الله الحرام ، من سوريا ولبنان وتركيا وإيران ، حيث استحصرت السواحل إلى ميناء العقبة ونقلهم إلى جدة بينما استعمل القطار في نقلهم داخل الأراضي الأردنية ، وندى في شحن بعض المصانع الأردنية بجزءاً عن طريق ميناء العقبة ، وبذلك دس شريان الحياة مرة أخرى في هذا الخط

وميناء العقبة اليوم ، هو الميناء الأردني الوحيد ، وأهميته أنه يمتد الحياة في جنوب البلاد وينشئ مصائد الأسماك في تلك المنطقة ، ويخلق عمالاً جديداً للاندماش الأردني . ونتيجة البنية حالياً لإنشاء شركة ملاحية أردنية لنقل المصانع الأردنية بجزءاً من بعض الموانئ العربية .

وأود أن أشير بإيجاز إلى مشروع الإنمات الحديد في الأردن الذي يشح مائتي طن في اليوم . لقد تمتدت صلاحية الرمة الأردنية في بعض الناس لصناعة الإنمات ، وسبق في الوقت نفسه أن حركة البناء والعمارة تؤثرها أسعار الإنمات بسبب كثرة تكاليف النقل . ومن هنا ولدت فكرة في سنة ١٩٥٠ لإنشاء مصنع يكفي حاجة الأردن ، وهو ذلك تأسست شركة وطنية رأسها مليون دينار ساهمت الحكومة الأردنية بمليون ، وساهم الشعب بالنصف الآخر . وقد هبط سعر طن الإنمات نتيجة لهذه الخطوة من ١٨ ديناراً إلى أقل من عشرة دنانير ومن فوائد هذا المشروع الأخرى أنه يوفر على الأردن ملايين من ثمانية ألف دينار من العملة الأجنبية ويهيئ عمل العمل للأبدى الصالحة . وتشرف الحكومة الأردنية على الدراسات التالية :

١ - مسح البلاد جيولوجياً

٢ - دراسة مشروع استخراج بترول البحر الميت .

٣ - توسيع ميناء العقبة .

٤ - دراسة مناخ لمغير التي اكتشفت في حوى البلاد .

٥ - تحسين شبكات الري

٦ - إنشاء مصفاة للمترول .

٧ - إنشاء مصنع لتكرير الزيوت النباتية .

٨ - مشاريع الزراعة والتعريب والثروة الحيوانية

ونقوم أيضاً بدراسات مئة لإنشاء عدد من الصناعات الخفيفة .

والهدف من جميع هذه المشاريع إياش الحالة العامة وزيادة إنتاج المواد الغذائية ومنص المواد الصناعية ، وزيادة الصادرات منطورة وغير منطورة ، وتحفيز المعبر في الميراث التجاري ، ومبران المدفوعات .

■ إذا تأملت للأردن حاجة الخمر العية من بلاد مختلفة ، فب البحث يدور الآن عن مصادر الأموال لتمويل المشاريع العامة ، وإشاريع الكبيرة ، وإلشاريع الفردية .

وتتجد في الوقت مئة الترسبات لإجراء معداد عام في الربع الأخير من سنة ١٩٥٤ ، لمعرفة عدد السكان ، وتقدير أحوال البلاد تقديرأ فباً صحيحاً ، كما نحري دراسة مئة للدخل القومي .

إن أهمية إعاء مصادر الثروة الأردنية لا تخص الأردنيين وحدهم ، ولا تعيد خبر ميا الأردن فقط ، بل تمتد هذه الأهمية إلى كل بلد عربي لأن أكثر هذه المصادر مريد في موعه ، ولأن نمو الثروة في الأردن يحل محل اقتصاداً وتجارياً كبيراً للأأم العربية الصاعده نحو انصميم ، ومحالاً حيوناً نادياً لتلك البلاد العربية التي تشعر بالصيق من كثرة السكان ، وإزدحام الأرض وإرافق المتحة ، وهي للأمة العربية قطراً قوياً قادراً على الصمود أمام الأحداث الخارجية ، ويسهل تحقيق أمية العرب الكبرى ، في وحدة اقتصادية كاملة تتحاوب مع الحقيقة وفي مباء قوة عربية متماسكة المرى والأطراف .

والجهاد في سبيل الإعاء والإحياء جهاد حلال من أجل مستقبل أفضل ، وينقد الملايين من أبناء الشعب العربي من حياة الكفاف ، ولهدا لابد للأأم العربية من التعاون الوثيق لاستغلال الثروات الدقيقة بمجهود منظمة ومتماعدة

الفصل الخامس

- ١ - مشاريع بنية الأردن
- ٢ - مصادر تمويل
- ٣ - أهم مشاريع بنية الأردن في الأسر الاقتصادي
- ٤ - بناء كبراءات بنية الأردن في بنية

يحتل الأردن مرحلة خطيرة من حياته بخصوص فيها ممرتين خطيرتين في آن واحد - أولهما معركة خارجية في ميدان الاستعداد ليوم غدا فيه امدد التربين على الحدود بالشر ، وسدع فيه بموسم دوائر كيد و توسيع نفوذه ، وفي ميدان الهوس مكاتته في محطة العربي وبين مجموعة دول العالم وثانيهما - معركة داخلية تستهدف انتصار العمل على الجود ، من أجل انهاء الساحة الكريمة ، التي تسد العوز وتفقر الفقر ، وتصرع المهمل

ولقد كان من الخائر أن يعتمد الأردن في حوص هاتين ممرتين ، على الوسائل المادية ولكن هذا التقدير مستحيل في الأحوال السائدة لأن الأردن يواجه طروراً وأحوالاً غير عادية تحتاج محامتها لتدابير غير عادية

إن طاقة الأردن الحادة ، كما يبدو من الإحصاءات التجارية والمالية محدودة ، وانس لا يسمحها لإدراك المئات المشوذة بالسرعة التي تعرضها ظروف السياسة والحياة فالأردن يواجه الخطأ في مستوى المعيشة متصفاً عن مسألة الدخل القومي بالنسبة بعدد السكان ولا تتوافر الإحصاءات الدقيقة عن هذا الدخل ولكنه مهما يكن من أمر ، فإن الظاهرة التي لا عوت الملاحظة ، لا تترك محالا للشك مسألة دخل الفرد الأردني والمخطاط مستوى معيشة . من أجل هذا تواجه البلاد مسئوليات خطيرة ، ومصطعم الحكومة بإحداث كبيرة ، تعرض عليها نمشة جميع الجهود والإمكانات التبررة وسحبها للتعمير والإشياء ، ومعديد الأسس

التي يسعى أن يقوم عليها الإعمار ، وصحة المشاريع التي يجب إعطاؤها الأفضلية على غيرها لكي نصل البلاد إلى انتاج المروعة .

١ - في حلل التوازن بين الاستهلاك والإنتاج ، والواردات والصادرات وتسوية ميزان المدفوعات

٢ - في القضاء على البطالة أو على الأقل تخفيفها إلى حد مقبول

٣ - في دعم موارد الدولة وتحريرها من المحر لدنم

٤ - في تحسين مستوى المعيشة

من أجل تحقيق هذا الهدف واحة الحكومة الأردنية مسئولية تدير موارد الرزق لمصف عدد السكان ، على أمر تقدير وزيادة الإنتاج الوطني زيادة تؤمن ما لا يقل عن خمسة عشر مليون دينار ، لتسوية لمحر في دوران الحساب ، وزيادة موارد الدولة مليون دينار على الأقل لصدة المجر في النفقات العادية ، وعشر ملايين دينار للإعانة على الشؤون العسكرية ، ورفع على عاتقها أيضاً مسئولية التمكيز في مستقبل زيادة للقيمة في عدد السكان ، والتوسع في الخدمات التي ستشأ عن مصاعب مسئوليتها شحة لزيادة الحاجة للاستيراد ، والاهتمام بالإدارة والمصحية والصحية ولا حرجه

وهذا لا شك راسخ صرح هائل ، لا يمكن تحقيقه في مرحلة واحدة ، أو سنوات قليلة ، بل يحتاج من عدة مراحل ستحل خلالها موارد الأرض والطبيعة أحسن استغلال . وعند وضع هذا البرنامج لا يمكن التحلي عن بعض العوامل الإنسانية ، المشقة عن قضية اللاجئين ، الذين لم تقدم قضيتهم قيد أعلة منذ نكبة فلسطين ، ولا يبدو أنها ستقدم في مستقبل القريب ، وهذا من الأردن مصير عند وضع سياسة الاقتصادية في عدم إعمال أمرهم ، أو التحلي عن تحسين حالهم ما استطاع إلى ذلك سبيلا

وإذا توافر السه والتصميم على الإنشاء وإحياء موات الأرض ، فإن الخطوة الثانية هي تأمين المال والحركة الفنية وفي نفس سبيل السه الاقتصادية لا مفر للأردن من الاستدامة رؤوس الأموال والحركة الفنية من الخارج ، ولا يملك الأردن المال أو

الحرة العمية وليس باستطاعته ، والمدعو على طول حدوده ، واللاحتون بصهرم
 القاعة والمزمن ، الصر حتى تنهيه الحرة العمية من أوسطه ، أو الأوساط القريبة
 عنه ، وتشكون له الأموال عام بعد عام من فائض العمل والادجار . على أن استخدام
 الحراء ، الأحاب واقراض الأموال لا يعمان تنظيم الادجار المحلي ، وإعداد الحراء
 الخبيين من الخيل النائي . والبلاد المربية جميعها بحاجة للحرة العمية على نطاق
 اوسع ولكها ليست جميعها بحاجة للأموال ، فمعها تتوافر لديه رؤوب واسعة
 يمكن أن تفيض على الأردن وتؤازر مساهمة .

فالأردن حتى الآن كما شاهدها ، يعتمد على مصدر مالي غير مربح ومصادر
 التمويل التي يمكنه الاعتماد عليها هي رؤوس الأموال القوية الأردنية ، ورؤوس
 الأموال المربية ، ورؤوس الأموال الأجنبية

إن الأموال المحلية محدودة النطاق ، وتشجع لاستثمارها في مشاريع الكبيرة
 أقرب الحكومة الأردنية مسداً مساهمتها في بعض المشاريع حساً إلى حب مع
 الأموال الأهلية . ومشاريع التي شرع الحكومة سعيها ثلاثة هي :

أولاً - شركة مصانع الإسمنت ورأس مالها مليون دينار ساهمت الحكومة
 بنصف مليون ، ودلتب ألمان ، زعماء مصانع مصف النيون الثاني . وقد بدأ
 المصنع بالإنتاج عمس مائتي طن في اليوم . وستوفر البلاد حوالي نصف مليون
 دينار سنوياً كانت معها على مستورد الإسمنت

ثانياً - شركة موسسات الأردنية ، ورأسها مليون دينار . ساهمت
 الحكومة الأردنية منه وخمسين ألف دينار ، وساهمت فيها الشركة لأهليه سي
 كانت تقوم باستحقاق موسسات ومصنعة قمر ، إنشاء الشركة حكومية وهدف
 هذه الشركة زيادة الصادرات من الفوسفات الخام ، التصريح بعد ذلك نحو إنتاج
 السور فوسفات واحواص الكهوية النصفية

ثالثاً - شركة الزبوت مساهمة ورأسها حوالي ١٠٠ ألف دينار ، ساهمت
 الحكومة بمعها ، وساهم أفراد الشعب بالنصف الثاني ومن المتوقع أن يهرع
 الشركة من إنشاء مصانعها خلال سنة ١٩٥٤ ، وستقوم الشركة بتكرار الزبوت
 البياية وخصوصاً رت الزبتون وإعداده للتصدير

وهذا شركة دراسة لاستغلال منجم الناصير ، قررت الحكومة تأسيسها
وساهمة نصف رأسمالها ، ولكنها توفقت عن العمل مؤقتاً ريثما ينتهي الخبراء من
استكمال دراسة منجم الناصير . وما يحذر ذكره أنه عرضت على الأردن أموال
أجنبية لاستثمار مناجم الفوسفات ، ولكن جميع هذه العروض رفضت ، لرغبة
الحكومة في حمل مشروع فوسفات عربياً حاصلاً

ولا يعتقد أنه من التيسر توطيف أية أموال أخرى عملية في المشاريع الكبيرة
في الوقت الحاضر ، وأمام الحكومة الأردنية ثلاثة مشاريع أخرى يتمتع تنفيذها
بالافتقار إلى الأموال المحببة من حكومية وأهلية وهي :

- ١ - مشروع موارد البحر الميت .
- ٢ - مشروع مصنع لتكرير البترول .
- ٣ - مشروع استغلال موارد مياه الأردن واليرموك .

وبدافع الرغبة في الحصول على قروض هربية قامت الحكومة الأردنية في
سنة ١٩٥٣ بمفاوضة الحكومتين العراقية والسعودية . ودار وعد أردني بمداد
وحده ، وقد حددت الحكومة الأردنية طلبها من مملكة العربية السعودية بقروض
مال وفتح مروع للمصارف العراقية في الأردن ، واشترائك التمويلين العراقيين
بالمساهمة في المشاريع الصناعية القائمة والتي تنحج لية إلى قامها

وفي أوائل سنة ١٩٥٤ ررت مئة اقتصادية مصرية الماصحة الأردنية ، ودار
لبحث حول فتح مروع بنك مصر في الأردن ، ومساهمة شركات بنك مصر ،
والتمولين مصريين في مشاريع لصناعية لقاعة ، التي تنحج لية إلى قامها

وقد وافقت الحكومة العراقية على فتح فرع لكان من المصرفين الزراعي
والصناعي . تمويل المشاريع الفردية الصناعية والزراعية ، وسليف الأموال
للزراعيين والصناعيين . وتعرف الأوساط الأردنية بتعبد هذا لقرار . والنسبة
للقرص التي عطلته الحكومة الأردنية تمويل مشاريع الطرق وشبكات الري
وبحسين مياه القنطرة وغيرها ، لم تصل المفاوضات إلى نتيجة ملحوظة

وفي أواخر سنة ١٩٥٣ حصلت الأردن على قرض من بريطانيا بدون فائدة

قيمته مليون دينار أسيف إلى صندوق مجلس الاعمار لإعاقته على الشاوش لإتاحتها ،
ومنها إقراض المزارعين لشراء الآلات الزراعية وتحسين إنتاجهم .

ونظيمة الحال فإن الاعاء لا يعتمد على المشاريع الكبيرة فقط بل يعتمد أيضاً
إلى حد بعيد ، على النشاط الفردي وحقن ترعة والصناعة . ولتحويل المشاريع
العربية توحد في الأردن حاليّ عدة مؤسسات قام بعضها قبل بعضها قبل سكة
فلسطين ، وقام بعضها الآخر بعد التسمية ومنها :

المصرف الزراعي

وهو مؤسسه حكومية ، تأسست سنة ١٩٢٢ ، يديرها مدير موظف ويشرف
على شئونها العامة مجلس مؤلف من : كلاء ، وراة المالية والزراعة والداخلية
وممثل عن دائرة الأراضي ، وعمرة التجارة والمزارعين . ويعتمد ماليه من المساعدات
الحكومية ، والقروض التي يستطيع الحصول عليها من الحكومة والبنوك ، وبلغ
رأسماله حالياً حوالي ٤٢٠ ألف دينار

ودعامة السك حليف المزارعين ، وأكبر مبلغ سمح بتسليمه لشخص
واحد ألف دينار ، وأقل مبلغ خمسة دنانير ، وله لا تزيد على عشر سموات وبفائدة
مراوح بين ٤ و ٦ بالمائة وفي السموات التي منحها محصول الزراعي كما حدث
في سني ١٩٤٧ و ١٩٥٢ ، تؤجل الحكومة دفع الأقساط المتعجلة ، وتعتمد
بذلك نسبة كبيرة من أموال المصرف ، الذي يحتاج في الواقع لزاد الأموال
الموضوعة تحت تصرفه .

المصارف التجارية

توجد في الأردن ثلاثة مصارف تجارية عاملة هي : السك العربي ، والسك المصري
والسك البريطاني للشرق الأوسط . وتقتصر عمليات هذه البنوك على التسليف التجاري .
وقد بلغ مجموع موارثها في نهاية سنة ١٩٥٢ ما قيمته ١٥ مليون دينار ،
ولا تسلف هذه البنوك الأموال للزراعة والصناعة

بنك الاستثمار الأردني :

تأسس هذا البنك سنة ١٩٥١ برأسمال قدره نصف مليون دينار ، ساهمت وكالة الإغاثة فيه بـ ٤٠٠ ألف دينار ، والحكومة الأردنية بمحسبي ألف دينار ، والبنوك التجارية بثلاثين ألف دينار ، ووجد عشرون ألف سهم بقيمة دينار للمساهم الواحد لم تعرض للبيع

ويقوم بأعمال التصليح للصناعة والزراعة لمدة مدوح بين ١٠ و ١٥ سنوات بمائدة ٦ ٪ مقابل رهن عقارى ولا يزال البنك في أول عهده ، ولا يمكن تقدير النتائج التي تحققت بفضل الأموال التي أقرصها

ولقد أنشئ هذا البنك لإعاش لاحتاج القاريين على إنشاء الصناعات ، والقائم بالأعمال الزراعية ، ولكنه لم يحقق هذه الخدمة ، بسبب إصراره على رهن عقارى مقابل القروض ولا من اللاحتون لا يملكون مثل هذه العقارات من إمكانية استفادتهم كانت صعبة جداً حتى الآن

مشروع إقراضه الفري

حسب مجلس الإعمار الأردني مائة وسبعين ألف دينار لتدليل صمد المزارعين في القرى ، لزيادة إنتاجهم الزراعي وقد أصاب هذا مشروعاً محاسناً أعرب مجلس الإعمار بالطرق التوسع في التمويل ، ووضع مشروع آخر لتدليل أرباب الصناعات الصغيرة ، ولا يطلب مجلس الإعمار هنا مقابل القروض ، إلا في الحالات التي تزيد فيها القيمة على ألف دينار أما الفائدة فهي محددة بأربعة في المائة . ويتبع مجلس الإعمار طريقة عملية في تأمين استخدام القروض للأغراض الزراعية في الحالات التي يرغب فيها المزارع في استئجار آلات زراعية ، فيقوم المجلس عندها بدفع قيمة الآلات التي يحتاجها المزارع لثلاث سنوات إلى استئجارها وسائط أخرى قد تكلفه بعض النفقات التي يمكنه توفيرها .

الشركة العقارية العربية (شركة مساعدة مصرية)

تأسست الشركة في القاهرة سنة ١٩٤٨ وبشرط اعتمادها في الأردن سنة ١٩٥١، ومختص بالإعراض للبنا، والزراعة. وقد قدرت القيمة الاسمية لمقود أرض في نهاية سنة ١٩٥٣ بـ ٩٧٧ ألف دينار مقابل عقارات مرموقة بقيمة ٢٨٨ ألف دينار، وسهولاً لأعمال الشركة. تعيها الحكومة لأردنيه من حصة الدخل وحددت عوائد ٥٠ و ٦٠ / للأراضي و ٥٠ و ٧٠ ٪ للأبنية. ويتوقع أن الشركة تقروضها حصة من حصة مساكن في الأردن، وسهولت لكثيرين من السكان بناء مساكن لإقامتهم.

وزارة الأشاء والتعمير.

عقدت وكالة لإعانة في سنة ١٩٥٣ اتفاقية مع الحكومة لأردنيه، قدمت الوكالة بموجبها أحد عشر مليون دولار، لإعانتها على بناء وحدات السكن للآجئين وإسكان المزارعين الآجئين. ويشرف على إدارة هذا الصندوق دائرة خاصة تتبع وزارة الاقتصاد. وقد تم إنشاء حوالي مائتي وحدة سكن في جهات مختلفة من البلاد، ومنح رب العائلة مساحة من الأرض لاستغلالها. وتقوم هذه الدائرة بخدمة هيئة أخرى تسمى باستحث عن مصادر المياه الجوفية وحفر الآبار الارتوازية وتأجير آلات الحفر للمزارعين، ولما يتقدمون بطلب لها، ويدفعون رسوماً معينة. وقد تم حفر الآبار الارتوازية في جهات متعددة من البلاد، وقد جاء بحسن الناحية.

المشروع الإنشائي الأردني :

قبل انتهاء الانتداب البريطاني في فلسطين سرعت حكومة المرافعة بحوال جمع مليون دينار كدفعة أولى لتخصيص أحوال المزارعين في فلسطين، بمقد خيولة دون لسر الأرمي العربية لليهود وعقد نهائياً الأسس قام المدير بمقوص بإدارة المشروع، السيد موسى العلي. تتخرفة كبيرة، فتح بحاجتها فتحاً جديداً وكبيراً في استصلاح الأراضي في منطقة كانت التقدير الرسمية في حكومة الانتداب، تؤكد عدم صلاحيتها للزراعة، وعدم توافر المياه فيها، وتقع هذه المنطقة في سهل واسع إلى الشرق من مدينة أرمنا.

وقد قام السيد الملكي بحفر بئر ار وادي على سبيل التجربة ، وكوفئت محارفته
بجياه حريرة تعيى اليوم في حسات السهل ، علوه بحراتها الزراعية ثم حفر آباراً
أخرى ، كانت قدوة لغيره ، واسى الأسية لتعلم الأحداث الزراعية والصناعات
الحديثة وإسكان المائلات التي زرع في الإبتاح الزراعى وتبيحة لهذه الجهود
توسع العمران في تلك المنطقة ، وأدم عدد كبير من الأفراد على حفر الآبار وإنشاء
الزراع ، مما حول الأراضي هناك من سهول حرداء إلى حقول خصراء بسات
فيها الماء الغرير ، وببنت فيها الزرع الوفير

• • •

هذه أهم مصادر التمويل في الأردن ، ومن الضروري أن لا يعمل أحد الرابى
الذين يحدون في المزارع الذي لا يرون أبواب مؤسسات لتصرف ، فريسة لأطاعهم .
ولهم وسائلهم الخاصة بهم لا يترار أكر قدر من المال ، ولا يكن القضاء عليهم
إلا بشتر التعليم والوعى بين اطباء الررعه

ولمع استملاك المرائى للأملات المرهونة لغيرهم ، ست الحكومة الأردنية
طاون جمع بيع الأراضي الررعية . هوه بلدانى ، وتؤجر مع الأراضي الزراعية
المرهونة لدى المؤسسات المصرفية بده سنة ، مع إعطاء المرائى الحق باستمادة أرضه
إد ، عكس من دفع الدين بعد مرور سنة أخرى . وقد حد هذا المشروع من طمع
الرائى ، وحفظ لمزارع أرضه ولكافة هذه الآله تقوم الحكومة الأردنية
حالياً بتشجيع إنشاء الجمعيات التعاونية

أما عن مصادر التمويل لأحصى للمرومن ، فقد قررت الحكومة أبواب بلاد
العربية طامه ، فراضها بالأموال . وعرضت مشاركتها الإبتاحية ومشاركتها
الصمرانية على الحكومات العربية ، ولكها لم تنقل حتى لا ما روى ظاهها
وطرقت أيضاً أبواب ملك الإبتاح . وتتمتع الدولى ، للحصول على عرض لتمويل
مشروع الفوسفات ولا تزال ترقب المطالب

وتتعد الحكومة الأردنية سوا ، معن ، الأموال لشاريح التخريج وساء أقبه
الرى والسدود . ولكن هذه المحصنات لا تتناسب مع الضرورة ملحة للقيام
بأعمال واسعة المطلق ، لأن الموارنة ، كما سبق في مناسبة سابقة ، أحر من أن تكون

والتحسد المبنى للتعاون الصحيح ، لا تتطلب لتصحية حسب وإعما يعرض
الحرمان أيضاً ، كي تنفوي عناصر التفارب ونخل العكرة الواحدة بأن مل العرب
للرب ، وأن العربي أنه وحد في ديار العرب لا يبيع صفته العربية أية دلالة على
حسبته عمية . وستكون إحدى ثمرات هذه الوحدة حل أزمة تصحيم السكان في
بعض الأقطار ، وساء النكامل الاقتصادي الصحيح ، الذي يرذل من رؤوسنا
مكرة الكمية لدائية لكل قطر عربى على حده فشوء صناعات ثقيلة في أحد
الأقطار ، وأخرى متوسطة في قطر ثان ، ورعاية تنمية في قطر ثالث ، تحل في
مجموعة هذه البلاد كقيمة داية شاملة من بقاء نفسها ، ونخل الكثير من مشاكل
المتجم العربى الذى يواجهه وحصره مجموعة من أخطر المشاكل ، وأهمها مشكلة
اللاجئين الذين يشدون العودة أحراراً إلى البلاد الى أحرحوها منها ، ومشكلة
الخطر الصهيونى .

وإذا كان العالم العربى شدد التحرر من أى عبود كان ، فلاحذر به أن يشد
هذه الأمية عتيم الصوف ، وأن يطلبها للجميع على السواء ، ليقوم لهذه الأمة
كيان واحد بذلا من كيانات منفردة ، في دول مستقلة ، وأخرى شبه مستقلة
وعبرها تحت الحماية أو الوصاية .

لقد نص ميثاق الجامعة العربية على : « أن ساون الدول أعضاء الجامعة
بماوا وثيقا تحس بطم كل دولة منها ، في الشؤون الاقتصادية والمالية بما في ذلك
التبادل التجاري والمارك والعمل وأموال الزراعة والصناعة » .

والتعاون لاقصادى العربى ضرورة ملحة لجميع الدول العربية ، ويعرض عليها
بناء مجلس مشترك ، إلى جانب اللجان المتعددة التى سبق تأليفها ، للاشراف على
تعميد المشاريع الكبيرة التى تكمن فيها الفوائد العملية دون النظر إلى موقفها
الإقليمى . ولو أنه وحد مثل هذا المجلس لفرغ إليه الأردن مستفجداً المون
الاقتصادى ، لا للتعلم على صموداته الاقتصادية ، وبما لإقامة تلك المشاريع
الإشائية ذات القيمة الدولية ، ودات البع المادى لجميع لإحياء جزء عريق من
البلاد العربية يواجهه من الخطر ما يهدد كيان جميع البلاد العربية .

إن بلادنا مهددة بعدو قوى يمشى في قلبها ويعصل بين أحرائها ولن ينفذها
سوى جهود موحدة يدهمها اقتصاد موحد . ولعل أفضل ما يمكن أن اختتم به هذه
السلسلة عبارة للسيد محمد حميد الزعيم وزير المالية السوري السابق ، في مؤتمر
عرب التجارة والصناعة والزراعة العربية في دمشق إذ دل :
« إن البلاد العربية كانت تعيش في وحدة اقتصادية في عهد المهاليك ، ومن
الماز أن تنفي معصلة عمراء في عهد حكومات الشموب

الخلاصة

لقد سردت التاريخ الاقتصادي والمالي للأردن ، وأبحث واقعته مستمداً من الحقائق والإحصاءات الرسمية ، ومجرداً من التفاصيل الوصفية والتعليقات المطعنة رصمته على حقيقته ذا كراً ماله وما عليه ، ومبيناً ما يلاسه من المساوي ، وموضحاً الإمكانيات والقابليات ، وما ترحله الأرض الأردنية من مصادر الثروة الطبيعية ، والطاقة البشرية ، وواسعاً مباحث الإعمار ، ومشاريع الإنشاء والعوامل التي تساعد على تنفيذها ، أو تحول دون ذلك . لقد أردت أن أوفى أوضاع الأردني حقه من العناية ، كي يسهل بعد ذلك تسع لناهض التي رسمت المستقبل على أساس هذا الواقع الذي يعيشه الأردني في طله همة على المستقبل والأمة امرة في جميع أقطارها بمسؤوليها ، بعض حيراً وطامناً واستقرراً ، ولكي هذا المستقبل لن يكون لها إلا بدا وقت الحاضر حقه من العرس ، وبحميص ، كي نعرف مصادر القوة ، وسبل ماضى الصنف ، وكيف طرق المستقبل على صوة العلم ومنطق الحوادث ، والملاقات الدولية

من الأردن كره من العالم لعرف ، محوص واقفاً مده مثلاً بإحاطة ، ويعيش في حو من الصيغ الاقتصادية الذي يدق به ناقوس الخطر للعالم العربي ، كي تهرع أقطاره منفردة ومعتمة ، لتعده وتعاون معه على استئصال الداء من استعجابه ، ومداخلة في أول أدوره قبل أن تصاعف مشاكله ورزد انقراض حلتها ومداخلتها هناك الكتل البشرية من اللاجئين الذين سبهم الحروع ، وبعث بهم أموس والمرص ، وسد رم همة لأمر لمجده من ر وآخر مطع الإعاشة والتوقف عن الإعانة ، وهناك الحدود الشاسعة التي بعض وردها لأعد الطامعون الذين نقلهم الصيغ الاقتصادية ، يحركهم حب الصدوان والماصرة ، ونحفض ما تنسوه من التوسع بقصد السيطرة ، ونحن نرى هذا العالم يؤيد الأصر الواقع ، ويلين أسم القوه والصنف . ولا يتطلع الأردن لسكمال العيش ، وبرر الحياة ، وإعسا

ذيل

بالوضع المالى والاقتصادى فى فلسطين

خلال الانتداب البريطانى

١ - شئون حرب فلسطين للاقتصاد .

٢ - أثر وعد بلفور وسياسة الحكومة لندته على حياة الاقتصاد .

٣ - شئون تصوره ولكل

—

كتب عن فلسطين أشياء الكثير ، واشتد حملة الكتابه والتأليف في موضوعها منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى بصورة لا مثيل لها

كانت فلسطين في العهد العثماني مؤامرة من ثلاث متصرفيات : مسحق لقدس وكان دوماً لآستانه ، وسحق نابلس وعكا وكابا ، من لولاه يروب . وقدمت يهده البلاد أدار كثره ودرج على أديعها معارك صارمة بين أمم مختلفة . وكان الدراع عليها مركزاً حول ما نصبه من الأماكن المقدسة ، مطمع أقطار المسلمين والمسيحيين واليهود . وكان البلاد يستمد أهميتها الاقتصادية من مرات موقعها الجغرافي ، ومكانها الدينية والتاريخية . واشتد حركة السياحة والفتح إليها مطلع القرن التاسع عشر ، عندما استعادت مواسم الحج نشاطها السابق الذي كان لها أثناء القرون الوسطى . وقد عزز انتشار العلم هذه السياحة ، وساعد على زياده عدد السياح الوافدين لزيارة القدس والأماكن المقدسة الأخرى . وكان السواح في منتصف القرن التاسع عشر يزلون في ميناء صافا ، ومنها يمشطون الركائب إلى القدس ويتلمح . وعندما حصرت الامبراطورة اوجيني حفلة افتتاح قنال السويس ، واعمرت عن رعيتها في زيارة القدس ، قامت الحكومة النمائية بأمر السلطان عبد العزيز بتسييد الطريق بين يافا والقدس ، وبما ساعد على انتعاش السياحة إلى فلسطين في ذلك الوقت مد الخط الحديدي بين القدس وبافا سنة ١٨٩٢ .

وكانت الزراعة والسياحة أهم مصادر الدخل القومي ، ولكنه إلى جانب هذا العمل ، كانت تجري في البلاد حركة استيطان يهودية مستترة ، بدأت بهجرة اليهود من روسيا بمساعدة جمعية الأليانس الاسرائيلية العالمية ، لمساعدة اليهود

المصلحين التي تألفت في فرنسا عام ١٨٦٠، وفي عام ١٨٧١ تألفت في بريطانيا جمعية محاملة، وقيل مطلع القرن العشرين سنوات معدودات برع البارون ادموند روشيلد بإنشاء سمع مستثمرات زراعية يهودية تبعي على زيادة عدد المهاجرين اليهود، ولم يكن عدد المكار العرب في ذلك الحين معروفاً بالضبط لأن هؤلاء السكان كانوا يقاومون أية محاولات لإحصائهم، خوفاً من اخدمة العسكرية، أو مصادر المحصولات. وقد استفاد الحيوش البريطانية في فلسطين تأسس في البلاد حكومة إدارية. اعترفت في الحكم حتى سنة ١٩٢٢، عندما أورد عصبة الأمم السابقة صلت لإتداع في فلسطين، وكان في طبيعته لأعمال التي قامت بها الحكومة التركية في فلسطين إحصاء عدم السكان، كانت تتبعته تقديرهم بـ ٧٥٢ ألف نسمة^(١) مهم:

المسلمون	٥٨٩,٠٠٠
اليهود	٨٣,٠٠٠
السيحيون	٧١,٠٠٠
الطوائف الأخرى	٨,٠٠٠

وكان الفقر في تلك السنوات منتشرأ بين السكان، وخصوصاً بين من سببت الحرب دماراً ممتلكاتهم ومرروا عنهم وكانوا كثيرين. وفي سنة ١٩٢٠ منحت الإدارة البريطانية للمزارعين قروضاً بقيمة نصف مليون دينار، وطلمت أول موارده في السنة المالية ١٩١٩ - ١٩٢٠، بلغ مجموع وارداتها ٧٣٥,٠٠٠ ألف جنيه استرليني. واستمرت الضرائب تنحى على أساس النظام المالي الثاني حتى شغلها التمييز التمييزي سنة بعد أخرى.

(١) تقرير اللجنة للجمعية العامة لسنة ١٩٢٦.

وفي سنة ١٩٣١ أخرى بحصاء ثان للسكان أسفر عن تقدير عدد من مليون ٣٥ ألف نسمة منهم :

مسلمون	:	٧٥٩,٠٠٠
يهود	:	١٧٤,٠٠٠
السيحيون	:	٩٢,٠٠٠
الطوائف الأخرى	:	١٠٥,٠٠٠

وفي الدراسة التالية سنقتصر على التمييز بين المكان اليهود والعرب بحث شمل المصادر الأخيرة المسلمين والسيحيين والطوائف الأخرى . كانت كثافة السكان في فلسطين عام ١٩٢٢ ، ٢٩ شخصاً في الكيلومتر مربع الواحد ، ثم رادت هذه النسبة إلى ٤٠ شخصاً عام ١٩٣١ ، وإلى ٧٠ شخصاً عند انتهاء الانتداب عندما قدر عدد السكان بما فيهم اسدوا راجل بحوالي مليون و ٩٠٠ ألف نسمة ، منهم :

عرب	:	١,٢٥٠,٠٠٠
يهود	:	٦٥٠,٠٠٠

وكان اليهود في السواب إلى ثلث سنة ١٩٣١ مقاومون بحراً . أي تعداد للسكان سراً على المهاجرين ، كما كانوا ذوي قتلون من عدد السكان العرب ما أمكنهم إلى ذلك سبيلاً .

وسلم مساحة فلسطين ٢٧,٠٠٠ كيلومتر مربع (أو ١٠,٤٠٠ ميل مربع) أو ما يعادل ٢٧,٠٠٠,٠٠٠ دويم (مساحة الدويم ألف متر مربع) ، منها ٢٦,٣١٩,٠٠٠ دويم من الأراضي و ٦٩٠,٠٠٠ دويم من سطح المياه ، ومن هذه المساحة ١٢,٥٧٧,٠٠٠ دويم من الأراضي الصحراوية الواقعة في الجنوب في منطقة من السبع ، المعروفة باسم ، والباقي من الأراضي لراعية وعبر الزراعية والتلال والحبال في مناطق البلاد الأخرى . وكان تقدير مساحة الأراضي الزراعية موضع مناقشات ومشاجبات شديدة في عهد الانتداب البريطاني بسبب علاقتها الوثيقة بالمجرة اليهودية واستيطان اليهود

وقد تمت مساحة الأراضي القائمة للزراعة بـ ٨,٧٦٠,٠٠٠ دوم عمالي ذلك
الأراضي الزراعية في منطقة نهر السمع، وفيما يلي جدول عوامع ومسابح الأراضي
الزراعية مقسماً بالدوغمات :

الوعم	مجموع المساحة	الأراضي الزراعية	نسبة المجموع	عدد الزراعة
السهل ساحلي (صريح عامر)	٢,١٢٨,٣٠٠	٢,٣٠٠,٠٠٠	٪٧٩	٦٢٥,٠
سهل عكا	٢١٥,٩٠٠	٢٣,٣٠٠	٪٦٤	١١٢,٦
سهل شارون	٤١٥,٩٠٠	٣٦٦,٤٠٠	٪٩٥	٤٩,٥٠٠
منطقة الناصرة والقدس	٦,٠٠٥,٣٠٠	٢,٧٦٥,٠٠٠	٪٤٦	٣,٢٤٠,٣٠٠
نابلس القدس	١,٠٥٠,٩٠٠			١,٠٥٠,٩٠٠
الجليل	٢,٠٨٣,٣٠٠	١,٠٤٦,٠٠٠	٪٥١	١,٠٣٧,٣٠٠
وادي الأردن منطقة إغول	٢٦١,٦٠٠	١٧٣,٥٠٠	٪٦٦	٨٨,١٠٠
شبه وادي الأردن	٦٨١,٢٠٠	٣٥٥,٧٠٠	٪٥٢	٤٢٥,٥٠٠
نهر السمع والقب	١٢,٥٧٧,٠٠٠	١,٦٤٠,٠٠٠	٪١٣	١,١٣٧,٠٠٠
المجموع	٢٦,٣١٩,٤٠٠	٨,٧٦٠,٥٠٠	٪٣٣	١٧,٥٥٨,٩٠٠

ولملافة الأرض بالسكان أهمية كبيرة في حياة فلسطين الاقتصادية، بسبب
الظروف السياسية الخاصة بوعده بلفور

في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩١٧، أصدرت الحكومة البريطانية،
على لسان وزير خارجيتها آنذاك اللورد بلفور، وعد عمع اليهود وطناً قومياً في
فلسطين وهو الوعد الذي عرف باسم صاحبه وجاء فيه مايلي :

« ننظر حكومة صاحب الخلافة البريطانية معني المطلب في إنشاء وطن قومي
للـيهود في فلسطين، مع بدل أقصى جهودها لتسهيل تحقيق هذا الهدف، على أن
يكون معهوداً عاماً عدم القيام بأي عمل من شأنه الإحباط للحقوق المدنية

والدينية للطوائف غير اليهودية في فلسطين أو بالحقوق والأوضاع السياسية التي يتمتع بها اليهود في أية بلاد أخرى»

وحاء في المادة الثانية من صك الانتداب على فلسطين لعام ١٩٢٢ ما يلي «الدولة المدنية مسئولة عن وضع البلاد في ظروف سياسية وإدارية واقتصادية تؤمن إنشاء الدولة على القوى اليهودية، وعن ما حاء في مقدمة صك الانتداب، عن سمية مؤسسات الحكم الذاتي، وكذلك لمخاضه على الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها جميع السكان دون تمييز في المنصر أو الدين»

وبصمت المادة الرابعة العهد الدولة المتتدية بالاعتراف بالوكالة اليهودية واعتبار مشورتها، والتعاون معها في إدارة البلاد بما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية وعمرها من لأمو. تنصبة بإنشاء الوطن القوي عما في ذلك استغلال موارد البلاد كانت فلسطين، كما ذكرنا، ملياً براهيا، وجرآ بحاريا للقوافل، والسفن، وهذه لأوف من السواح واور. وبحكم موقعها الجغرافي أشئت فيها محطة كبرى لاجل الحجازي. بعد من ميناء حيفا ومنب حر، الم به وسوريا، وخطوط جديدة أخرى من با، القدس وحيفا والناط. مصر

ولكن بعد المنفور دفع بالبلاد إلى أنون اتصال عقيم، ورع خطه استمر من عتدي من مفاصل وجهتي محمدين، وستم هذا النصال أكثر من ربع قرن انتهت مرحلته الأولى بتشريد حرب فلسطين، واقتحام ديارهم، وبناء دولة بإسرائيل على انقاضهم، وهذا المرحلة ثانية بهياد. سكين من في لشرى الأوسط، وترقب القرض للمدوار عنه، قصد سكال مملكة إسرائيل، من الليل في امر. كما هو منقوش على مدخل مجلس الأمة اليهودي (سكيبست) في القدس.

وما أن أرمز عصبة لأمر السعة صك الانتداب، واعترف الحكومه المتتدية بالوكالة اليهودية بموجب المادة الرابعة من هذا الصك حتى نادر اليهود للاستيلاء على أهم مصادر الثروة الطبيعية في البلاد، خصوصا من الحكومه المتتدية على امتياز بوليد الكهرباء المعروف بمشروع (رونيج) وامتد استغلال البحر

أبى ولا بد من شرح واضح للنشاط الاقتصادي للعرب واليهود في فلسطين من الإشارة إلى الدور الكبير الذي لعبته المؤسسات اليهودية في تسخير الشؤون الاقتصادية الفلسطينية لأرب الوطن القوي اليهودي. لقد كان اليهود على علم تام بأن المبادرات السياسية لا تحدى كبر نفع إدام يدعمها استثمار اقتصادي عميق الحدود، بحق لليهود كياناً قوياً، يتكلمهم من السيطرة على الشؤون المالية والتجارية والزراعية في البلاد لتحقيق أهدافهم في المستقبل. وكانت أدواتهم للوصول إلى هذا الهدف عدة مؤسسات أهمها الوكالة اليهودية.

تأسست المنظمة الصهيونية في مدينة آل سويسرا سنة ١٨٩٧ كهيئة دولية، ستعلم صميمها هيئات إقليمية فرعية في أكثر بلاد العالم. وكان عدد هذه الهيئات مؤجراً حراً وأربعين هيئة منتشرة في أقطار العالم، بالإضافة إلى الهيئات التي كانت تعمل سرّاً في البلاد التي سحر النشاط الصهيوني. وإلى جانب المنظمة الصهيونية كانت هناك منظمة أخرى أقل أهمية، ولكنها كانت تشي الأهداف نفسها، وخطوى تحت اسمها اليهود عبر الصهيونيين. وفي سنة ١٩٢٩ تآلفت الهيئات وشعب عظيم وثالث يهودية التي اعترف بها حكومة فلسطين بموجب صك الانتداب وللوكالة اليهودية هيئة تنفيذية، ومجلس تنفيذي، هيئة عامة. وقد أمضى اليهود الأموال على إقامة كالة لتستلمها في إسبانيا اليهود. ولتلك الأموال التي وسعت تحت تصرفها بين سنتي ١٩٢١ و ١٩٣٦ مئة ملايين وربع مليون جنيه (تقرر نسخة لمصلحة فلسطين سنة ١٩٣٦ وكانت هذه المصلحة لمصلحة قد حضرت لفلسطين للتحقيق في علامات العرب إثر تورطهم المعروفة في تلك السنة)

وكان الهدف المباشر للوكالة تشجيع الهجرة اليهودية لفلسطين، والتعاون مع الحكومة استبداد على تأمين استيطانهم. وألقت إلى جانبها المجلس إلى يهودي للمساعدة «لشؤون الاجتماعية ولدينية وما عاقلها». ثم تم الوكالة، واستقر دورها وأصبحت حكومة ضمن حكومة، كما وصفتها اللجنة الملكية لفلسطين سنة ١٩٣٦ وكانت الوكالة مهم الشؤون الاقتصادية والمالية العامة، وجميع الإحصاءات

والعلوم إلى حد يعادل ، إن لم يكن أحياناً ، إحصاءات ومعلومات حكومة فلسطين . ولم تكن الوكالة لتتيح للحكومة التدخل في شئون اليهود إلا بالقدر الذي سمح لها به . والعرب في الأمر أن الحكومة الشددة كانت ترشح لهذه الحركة

أما من ناحية العرب فقد تسطت عليهم الناحية السياسية من الموضوع ، واستبعد عليهم الصال والجهاد إلى حد لم سل منه الشئون الاقتصادية من هماتهم سوى الرزق البسر ، واستعرت الجهود الاقتصادية العربية قائمة على الأعمال الفردية في التجارة والزراعة والصناعة والمال رعاها الهيئات القومية أحياناً دون أية عناية من الحكومة . وكانت الاضطرابات التي عشت البلاد والثورات التي أشعلها العرب دفاعاً عن كياناتهم تثير في صدورهم حدوة الخاس لصناعة جهودهم في ميدان الأعمال الزراعية والتجارية والمالية والصناعية ، لإهاض حالتهم الصمة حتى يشككوا من حسن الاقتصاد اليهودي ومقته من التوسع والنمو .

وتتبعه لتوسع المحنة ، ظهرت نظرية الانحيات الاقتصادية القائمة على التوسع في الأعمال الاقتصادية تسهيلاً لاستيعاب المهاجرين اليهود ، وقامت نظرية الزراعة المكثفة وذلك لزيادة استيعاب المزارعين واستغلال الأراضي .

أما نمارة فلسطين فقد تمت سمو الوطن القومي وريادة عدد القوات البريطانية في البلاد .

وكانت قيمة واردات فلسطين في سنة ١٩٢٢ ٥,٧٢٦,٠٠٠ دينار (حنيه فلسطيني) وصاداتها ١,٣٨٨,٠٠٠ دينار ، أو ما يعادل سبعة حنيهات ونصف حنيه للشخص الواحد من الواردات . وصادات هذه النسبة حتى بلغت في سنة ١٩٣٩ عند انتهاء الحرب المالية الثانية أربعة عشر حنيهاً للشخص الواحد ، بينما كانت الصادرات في الحالة الأولى حوالي حنيهين وفي الحالة الثانية حوالي حنيهة حنيهات للشخص الواحد . أما الفرق بين الوارد والصادر ، فكانت تغطي المصارف غير المطورة كالأموال التي كانت تدخل البلاد مع المهاجرين ، أو تفقدت للقوات البريطانية المرافقة في البلاد ، لمفع العرب من الصال من أهل حقوقهم الشرعية

ومع ذلك فإن نسبة الواردات في أوائل عهد الانتداب ، تنيل على أهمية البلاد التجارية ، ونشاط أسائها في التجارة ، ومدى استمدادهم لحد العمل ، خلافاً لأدعاء اليهود ، بأنهم كانوا المسبب المباشر لنمو النشاط التجاري في البلاد .
ويتضمن الجدول التالي بعض الإحصاءات تجارية ومدى علاقتها بعدد السكان

(القيمة بالجنيه الفلسطيني)

السنة	الواردات	مصادر	مجموع السكان	معدل	اليهود
١٩٢٢	٥,٧٢٦,٠٠٠	١,٢٨٣,٠٠٠	٧٥٢,٠٠٠	٦٦٩,٠٠٠	٨٣,٠٠٠
١٩٣١	٥,٩١٠,٠٠٠	١,٥٧٢,٠٠٠	١,٠٣٣,٠٠٠	٨٥٩,٠٠٠	١٧٤,٠٠٠
١٩٤٢	٢١,٣٧٥,٠٠٠	٨,٦٧٦,٠٠٠	١,٦٢٠,٠٠٠	١,١٣٦,٠٠٠	٤٨٤,٠٠٠
١٩٤٣	٢٧,٢٠٢,٠٠٠	١٢,٧٥٢,٠٠٠	١,٦٧٦,٠٠٠	١,١٧٣,٠٠٠	٥٠٣,٠٠٠
١٩٤٤	٣٦,٢٢٣,٠٠٠	١٤,٦٣٨,٠٠٠	١,٧٣٩,٠٠٠	١,٢١١,٠٠٠	٥٢٨,٠٠٠
١٩٤٥	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠	١,٨١٠,٠٠٠	١,٢٥٦,٠٠٠	٥٥٤,٠٠٠

• • •

صادرات فلسطين

تحت بحارة الاستيراد في فلسطين ، بشكل أوسع كثيراً من نحو التصدير في سنة ١٩٢١ تحت قيمة صادرة فلسطين حوالي ٧٧٠,٠٠٠ جنيه ، تقاطعا ٥٠٠,٠٠٠ ر ١١٧,٠٠٠ جنيه سنة ١٩٣٩ قبل نشوب الحرب العالمية الثانية . وحينئذ الصادرات إلى المتوسط خلال الحرب العالمية الثانية ، ثم بدأت بعد ذلك في الزيادة ، بحكم التوسع الصناعي اليهودي وعمره للبلاد المحاورة

وأهم صادرات فلسطين هي الحاصلات وقد زادت الصادرات منها من مليون ونصف صندوق سنة ١٩٢٥ ، قيمتها حوالي نصف مليون جنيه . إلى ١٥ مليون صندوق سنة ١٩٣٩ قيمة أربعة ملايين جنيه . وفي الحرب العالمية الثانية هرب هذه الصادرات إلى الحصى ولم رد ما صدر سنة ١٩٤٢ على ثلاثة آلاف صندوق ويتوقف مصدر الحاصلات تحت بحارة الصادرات الفلسطينية ، وسكها ما لفت

أن اتسعت تصدير الإنتاج الصناعي إلى البلاد المجاورة حيث حل محل مستورداتها الأحذية التي توقفت بسبب ظروف الحرب وهكذا أصبحت فلسطين في سنوات الحرب مركزاً صناعياً هاماً ، وعمرت منتجاتها الصناعية الأسواق العربية وغير العربية ومنها الماس ، ومنتجات النول من مصافي حيفا ، حتى إن قيمة الصادرات بلغت أوجها ففيه حصة عشر مليون دولار سنة ١٩٤٥ ، وبعدها بدأت الصادرات بالتدهور نتيجة لقطاعية العربية ، واضطراب الأحوال في البلاد على أنب الصادرات خلال السنوات ١٩٤٥ - ١٩٤٤ تدل على أن تصنيف هذه الصادرات كان كما يلي ، مقوماً بالنوف للمدير

سنة	١٩٤٥	١٩٤٤	١٩٤٣	١٩٤٢
١	١٩٤٥	١٩٤٤	١٩٤٣	١٩٤٢
٢	١٩٤٥	١٩٤٤	١٩٤٣	١٩٤٢
٣	١٩٤٥	١٩٤٤	١٩٤٣	١٩٤٢
٤	١٩٤٥	١٩٤٤	١٩٤٣	١٩٤٢
٥	١٩٤٥	١٩٤٤	١٩٤٣	١٩٤٢

والدلالة على أهمية تصدير الصناعي تدل على أن تصديره من صادرات لبعض الأصناف في إحدى السنوات ويمكن سنة ١٩٤٢

سنة	١٩٤٥	١٩٤٤	١٩٤٣	١٩٤٢
١	١٩٤٥	١٩٤٤	١٩٤٣	١٩٤٢
٢	١٩٤٥	١٩٤٤	١٩٤٣	١٩٤٢
٣	١٩٤٥	١٩٤٤	١٩٤٣	١٩٤٢
٤	١٩٤٥	١٩٤٤	١٩٤٣	١٩٤٢
٥	١٩٤٥	١٩٤٤	١٩٤٣	١٩٤٢

وصنف من ما سبق الأدوات الكهربائية ، وبعض لعي ، والأحجار

الصناعة والقرطاسية ، والكيمات والمصحات ومن أهم صادرات فلسطين في ذلك الحين المنس ، حيث بلغت قيمة المصدر منه حوالي ثلاثة ملايين جنيه في السنة ، مما يحمل قيمة لواء القيمة المصدره حوالي مئمة ملايين دينار

وقد صدر إلى بلاد الشرق الأوسط من مجموع أربعة عشر مليون جنيه ، م قيمته حوالي مئمة ملايين جنيه أو حوالي ٦٤ ٪ مع العلم بأن ما صدر إلى البلاد الأخرى كان مصيباً لبرطانيا ، ومائاً لأميركا ، وملح اليونان إلى المستعمرات البرطانية . فاصبح إذن كان يسير نحو التوسع في الانتاج الصناعي للتصدير إلى البلاد العربية ، والاسهلات المحلى بصورة رئيسية

نمو الميزانية

ساعد موقع فلسطين جغرافياً على نمو عماره الميزانية ، وأبرزها ، ونمو هذا النمو بالاعتماد على كمومه في مساهمات جيعا ، وبمعدلات سكلت المحدده . وظهر هذا النمو جليا ، تحدياً في حساب الأعمار على م . لا بد ، فقد رجعنا من م قيمته ٥٤٩ ألف سار سنة ١٩٣٩ ، إلى حوالي مئمة ملايين دينار عند انتهاء الانتداب . فتمثل على م قيمته ثلاثة ملايين وثلاثة أرباع مليون جنيه لعام ١٩٤٨ ألف جنيه عام ، وبلغت في سنة ١٩٥٥ ألف دينار في وكالات لينة متجهه نحو م في اسهلات وسنه في مساهمات جيعا ، لا تشمل لأرقام اسهله الكليات الممول ودها اسهله . نسب شركة الممول العربي والتي عسرت قيمتها مئمة ملايين دينار سنو

وقد بلغ عدد المزارع التي وصلت إلى المولى - الفلسطينية في أواخر عهد الانتداب حوالي ثلاثة آلاف مزرعة في سنة ١٩٤٥ حول حصة ملايين طن

المشروعات المائية

كان نمو مورد الدولة ، وظهور موارد جديدة سبباً في تحسن اقتصاديات البلاد والواقع أن جهوداً اتخذوا من هذا التحسن درجة لتدعيمهم بأن القوى المزرعة

لشروع العمران اليهودي في فلسطين لم تنشأ عن أمنية في سيطره سياسية ، بل صدرت عن رجاى شعب مصطهد ومضطوب الوطن في التحرر من النكبة والسودية ، والعيش بسلام في فلسطين ، وإعادة أهل البلاد اقتصادياً وسياسياً ومساعدتهم على النهوض والتقدم . وبدفع من هذا الادعاء قاموا بخطة واسعة النطاق وخصوصاً في أوروبا وأمريكا لإبصاح إسرائيل والقوى التي عادت على العرب ، وعلى موارد حكومة الانتداب في فلسطين نتيجة للهمزة اليهودية . وسدود السامى الأول وقد كان يهودياً ، وهو اللورد صمويل ، كتب في تقريره عن حالة البلاد سنة ١٩٢٢ مايلي :

« البلاد . . . غير متقدمة ، ومأهولة بحد قليل من السكان ، حادى الزراعة المرحبة فيها أولية بأعلىها ، ومساحة الأرض المروعة اليوم تستطيع أن تعصى محاصيلات أوفر ، وفوق ذلك تحتوى البلاد على مساحات كبيرة صالحة للزراعة وعبر مستنقعة بعد اكواب الخبال وحواسها صالحة لغرس الأشجار عبر أنها اليوم حرداء وغير مشجرة . قد كان بالإمكان استنباط التلال الرملية الممتدة على عدة أميال ولكن لم يعمل أى شىء في هذا السبيل . والزمان اليوم مهدد الحقول القرسية منها . يمكن توليد القوى الكهربائية من نهري العرموك والأردن وسكن أحياناً لا يستعمل مصادر هذه القوة هناك فروع حيوية أخرى مثل صيد الأسماك وزراعة التماسك قد قصت عليها القوايين الركيكة الصارمة السوق الفلسطينية وأسواق البلاد المجاورة الأخرى يكاد أغلبها تنمون بالبصائع الأوروبية والممانع الواردة إلى البلاد والصادرة منها بطريق البحر محمل وتمرغ في مرامى حيفا وهذا لعدم وجود مرقى بالبلاد والتقاليد الدسيسة والذكربات القارحية المرتبطة بفلسطين والى من شأنها أن تحجب على الأعمال الشجوة العربية بكاملها ، كما يحدث كثير فقول الشعوب الشرعية أصلاً ، لم نأب للبلاد حتى الآن ، إلا بعدد صغير من المحجاج والسواح مع أنه لو أذحت التحصينات على أحوال البلاد لتوافد إليها أوائل المحجاج والسواح بأعداد كبيرة والبلاد عبر مأهولة تماماً لأن شتاً من تلك التحصينات لم يتم حتى اليوم وعدد السكان اليوم لا يرد على ٧٠٠,٠٠٠ نسمة أى أقل بكثير من عدد السكان الذين كانوا يقطنون مقاطعة الخليل وحدها في زمن السيد المسيح »

تشكل هذه اللقمة كانوا يكتبون عن فلسطين في التقارير الرسمية دلالة على سوء الحالة فيها وديراً لإشياء الوطن القوي . ونلاحظ أن التقارير التالية كانت نتحدث سمعة المحررة اليهودية وأثرها في تحسين الأحوال

ومن الواضح أن الموه بين الصادرات والواردات كانت حقيقة ، نندر بالإعلاء العاجل غير أن تدفق الأموال باستمرار حال دون ذلك ، وبفضل النعود اليهودي العالي ، كان التوظيف المالي في فلسطين يكثر في درجة عالية من الصمان وقد ردت الأموال إلى أسفقت في الخمس عشرة سنة الأولى من سبها الحرب بـ ٧٥ مليون جنيه . وقد تراينت فجة النقد المتداول في البلاد بصورة مستمرة كما طهر من الجدول التالي :

سنة	كمية نقد ألف جنيهات	سنة	كمية نقد ألف جنيهات
١٩٢٧	١,٤٦٥	١٩٤١	١٣,٣٦٠
١٩٣٢	٢,٥٤١	١٩٤٢	٢٤,٠٧
١٩٣٧	٤,٨٧٩	١٩٤٣	٣٥,٩٧٨
١٩٣٨	٦,٠٠٩	١٩٤٤	٤١,٠١٦
١٩٣٩	٨,٥٢٥	١٩٤٥	٤٤,٢٨٧
١٩٤٠	١,٦٢٠	١٩٤٦	٥٦,٠
		١٩٤٧	٦,٠

• • •

و راجح دخل الحكومة في السنوات الإحدى عشرة الأولى من تأسيسها بن مليون و ٦٧٦ ألف جنيه ، ومليونين و ٨٠٠ ألف جنيه في السنة . ثم زادت في السنوات التالية بسرعة ملحوظة حتى بلغت في السنة المالية ٣٦/٣٥ خبة ملايين و ٧٧٠ ألف جنيه . وما لبثت أن انخفضت بسبب الاضطرابات في السنة التالية إلى أربعة ملايين و ٦٤٠ ألف جنيه . وبدأت في الزيادة بعد ذلك حتى وصلت حوالي عشرين مليوناً عند نهاية الانتداب

ومن المعروف أن القسم الأكبر من النفقات كان يصرف على قوات الأمن والسجون ، التي بلغت مئتي في المئة المالية ٤٤ ٤٥ ، على سبيل المثال أحد عشر مليون جنيه من مجموع سبعة عشر مليوناً . ومما قبل في موارد السيئ التي مرت بعاسطن بآن عهد الانتداب ، فيها لا تخرج عن صفتها الواقعية بأنها كانت موارد عسكرية ، القصد منها المحافظة على الأمن والنظام ، أم بالأحرى الدفاع عن الوطن القوي .

وعد أقام الحكومة انتدابية مشقات كثيرة ، وخصوصاً ما يتعلق بشكاك المواصلات والطرق والبرق والبريد والتلغراف ، وساء الموائى ، والصرف والفلأع الخاصة بالأمن العام ، ودواير لإدارة ، والتي هرفت باسم فلاح « فيجارت »

وكانت الضرائب المباشرة أهم موارد الدولة إذ كانت موردها منبع صعب الضرائب غير المباشرة من الرسوم الجمركية

وللدلالة على نمو موارد مالية من الضرائب المباشرة وغير المباشرة بآخر موارث بعض السنوات المالية :

السنة	واردات	ضرائب مباشرة	ضرائب غير مباشرة
٢٢/٢٣	٢,٩٨٥,٠٠٠	٣٨٥,٠٠٠	٢,٢٥٧,٠٠٠
٢٨/٢٩	٢,٨٩٧,٠٠٠	٤٩٠,٠٠٠	٢,٢٠٧,٠٠٠
٤٠/٤٤	١٧,٥٠٠,٠٠٠	٦,٢٥٠,٠٠٠	١١,٢٥٠,٠٠٠

وقد فرصت صرية الملحل لأول مرة في السنة المالية ٢٢,٤١ وأرت حصيلها بعد ذلك على ثلاثة ملايين جنيه في السنة .

وحلأمة القول ، إن التنظيم المالي في عهد الانتداب أزال إلى حد بعيد مساوى توزيع أعباء الضرائب بالنسبة للسند المتأني .

ولكن لا بد من القول بأن مالية الحكومة كانت مسخرة لحفظ الأمن العام ، بسب نمو الوطن القوي اليهودى وصال العرب صده فقد بلغ معدل حصة

وعندما تسلمت الحكومة البريطانية زمام الإدارة في فلسطين ، عيّنت في سنة ١٩٢٠ لجنة خاصة لوضع نظام لتسجيل الأراضي وصيغتها ثم عيّنت لجنين آخرين لتعيين مواقع ومساحات الأراضي المتروكة ، والأراضي الخاصة بالدولة وفي سنة ١٩٢٣ عيّنت لجنة رابعة للتقصي في الأراضي العشاع ، وبرت هذه الخطوة بأن الشيوع في ملكية الأرض يعرف الآن العمل الزراعي ، وبحول دون استغلال هذه الأراضي للتشجير والتحصين الزراعي . وفي سنة ١٩٢٤ أسست دائرة لمساحة ، وأخرى للنسوية

وفي سنة ١٩٤٥ قدرت مساحة الأراضي التي يملكها العرب ١٢٧٠٠٠٠٠ روم ، والتي يملكها اليهود ١٠٠٠٠٠ روم (١٩٤٥ روم) شره إحصاءات حكومة فلسطين)

وكانت الحمصيات أرض المحاصيل الزراعية العربية ، وليس من مح في ذلك ، فقد اشتهرت فلسطين بزراعة اما كمة منذ أمد طويل وقد استثمر العرب فيها أموالاً كثيرة ، ومهروا في زراعتها ، حتى بلغت مساحة أراضي الحمصيات ١٤٥ ألف روم ، أو حوالي ٥٢ ٪ من المجموع . وكانت هذه المساحة مراكمة في براء الله ، أو منطقة يافا حيث بلغت ١٧١ ألف روم هراً . وفي المناطق العربية البعثة كان للعرب ٣٧ ألف روم في لواء عمرة ، و ٤٧ ألف روم في منطقة طولكرم وقد بقي من هذه التروء في حوزة العرب حوالي ألف روم في الأردن و ٢٠ ألف روم في قطاع غزة

والمحصول الثاني هو الزيتون ، وقد قدرت مساحة أرضه بنسبة ألف روم أكثرها للعرب . ومواقعها حسب كثافة لأشجار هي ناس وحين وحولكرم ورام الله وصيدا ، وقد بقي للعرب منها المسم الأكرم من هذه المساحة التي تضم حوالي أربعة ملايين شجرة (شره الإحصاءات لأردنية لسنة ١٩٥٢)

والزراعة الثالثة التي كانت من اختصاص العرب هي زراعة الشعير ، وقد وصلت مساحة الأراضي المزروعة نباتاً ١٦٩ و ٣٨ روماً ، قدر إنتاجها ١٠٠٠٠ روماً مجموع فيمبها السنوية بين ٣٠٠ و ٤٠٠ ألف جنيه . وقد فقد العرب جميع هذه المساحة لوقوع أكثرها في منطقة الحليل وعكا شمالاً فلسطين

أما أراضي التلال والحصار والقواكه فقد كانت الإحصاءات الخاصة بها كما يلي :

النسوع	للمساحة	كمية المحصول بالطن	القيمة بالدينار
القمح	١,٢٤٥	٥٧,	١,٣٧٧,٠٠
القمح	١,٤١٤,٠٠٠	٤١,٠٠٠	٦٧٩,٠٠
التلال الأخرى	١,٣٧١,٠٠٠	٦٤,٠٠٠	٢,٣١٧,
الحصار	٢٩٤,٠٠٠	٢٧١,٠٠	٧٥,٢٥,٠٠
لقواكه باستثناء الحصار	١,٠٩٤,٠٠	٢٠١,	٦,١٨٤,٠٠
المجموع العام	٥,٦٢٣,٠٠	٦٣٤,٠٠٠	١٨,٦٧,٠٠٠

وقد تم تقسيم هذه المساحة بين العرب واليهود لعدم توافر الإحصاءات الخاصة بها . على أن المساحة التي تؤول الآن للصفحة المربية في الأردن أو القسم المربي من فلسطين تبلغ حوالي ٥٥٠٠٠٠٠ دونم منها ٣٥٠٠٠٠٠ دونم تنألف من التلال والأراضي غير الصالحة للزراعة .

وفي حقل الصناعة ، تبين الإحصاءات على أساس الإحصاء الصناعي الذي نظم في البلاد في السنتين ١٩٣٩ و ١٩٤٢ (بشرة الإحصاءات الفلسطينية لسنة ١٩٤٤ - ١٩٤٥) وكانت قبيحته كما يلي :

عدد المنشآت	العرب		اليهود	
	السنة ١٩٣٩	السنة ١٩٤٢	السنة ١٩٣٩	السنة ١٩٤٢
رأس لان	٣٣٩	١,٥٥٨	٨٧٢	١,٩٠٧
قوة المحركات	٧٠,٠٠٠	٢,٢٣١,٠٠٠	٤,٣٩٠,٠٠٠	١٢,٠٩٣,٠٠٠ (جيه)
الأجور	٣,٩١٤	٣٨١٢	٤٠٦٠٠	٥٧٤ (حسان)
عدد العمال	١٢١,٠٠٠	٥١١,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٥,٦٤١,٠٠٠ (جيه)
	٤,١١٠	٨,٠٨	١٣,٦	٣٧,٧٠

وكانت أكثر الصناعات العربية من النوع الخفيف ، والبديوي والحاصل
 إنتاج المواد الغذائية والمشروبات الروحية والألنسة ، وريث الزيتون . والأحذية
 والطباعة . أما الصناعة اليهودية فقد كانت شاملة لحوالي ثمانين صنفاً رئيسياً ،
 مقابل ٢٣ صنفاً للعرب . وقد قدرت قيمة الإنتاج اليهودي سنثد ١٧ مليون
 جنيه مقابل ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه للعرب .

وفي سنة ١٩٤٧ أجرى مدير الإحصاءات العامة فلسطين ، تقديراً عاماً
 للدخل القوي وتوزيعه ، وخلاصة ما جاء في تقررة أن مجموع الدخل القوي للعرب
 واليهود قدر بـ ١٤٤ مليون جنيه في السنة ، منها ٨٢ مليوناً لليهود و ٦٢ مليوناً
 للعرب وكانت موزعة كما يلي :

مصدر دخل	عرب	اليهود
الصناعة	٧	٣
الزراعة	٢٦	١٠
التجارة	٩	١٦
المواصلات	٣	٥
الإشاعات	٤	٣
ربح قطارات	٣	٤
الاستخدام في الحكومة	٥	٣
الاستخدام في الجيش	٣	١
مصادر أخرى	٢	١٠
المجموع	٦٢	٨٢

وخلاصة القول إن العرب الفلسطينيين حققوا نجاحاً ملحوظاً في ميادين العمل ،
 في الوقت الذي كان فيه الاقتصاد اليهودي موحهاً ومسطاً توارره وكالة قوية ،
 وتموله مصادر غنية ، وبعبارة أخرى كان الاقتصاد اليهودي متحرراً للأزمات

ومعشاً للطواريء وميراً نحو غاية مدوائية ، كشفت عنها أحداث فلسطين . فقد تحولت المشاغل الميكانيكية إلى مصانع لتصنيع السيارات وإنتاج الأسلحة ، وبيوت المال في المستعمرات الزراعية إلى حصون وفلاع ، ومشآت النسيج لإنتاج الألبسة العسكرية .

وكانت السلطات النشطة على السداد تعمل بسب وعهد بلعور ، متعاونة في ذلك مع اليهود ومهتمة بالدرجة الأولى بشئون الأمن العام ، والحفاظ على الحدود منها كلها الأمر من إحصاءات . والحماية الحركية ، أو حماية الصناعات الناشئة ، كما كانوا يطلقون عليها ، كانت أداة تشجيع للصناعة اليهودية وانتشارها في فلسطين والأقطار المجاورة ، ولم يكن التدريب الصناعي بين العرب من أهداف الحكومة ، إذ اكتفت في وقت متأخر جداً ، بتدريب عدد محدود من الشبان على بعض المهن اليدوية . ولولا اندفاع العرب نحو تقديم الحامشي في الخارج ، ورغبتهم الشديدة في النهوض لما أحرزوا أي تقدم صناعي أو علمي يذكر . وكان من أهداف اليهود اقضاء العرب عن ميادين الصناعة ، كي يبقى العرب شعباً زراعياً ومستهلكاً لمصوغاته ، وكان للصراعات المباشرة قصة أخرى . فكم مرة فرصت هذه الصراعات ، أو ريدت على الأراضي الزراعية وعلى الأراضي المرعى ، وعلى المزارعين الرهقين بالدين كي يضطروا لبيع هذه الأراضي . وليس أدل على هذا القول من تطور الصراعات على الأراضي في المدن والقرى وكلها باستثناء القليل منها مملوك للعرب

القيمة بألف المجهات	سنة
٣٤٦	٣٦/٣٥
٣٨٦	٣٨/٣٧
٦٧٣	٤٣/٤٢
١,١٤٤	٤٥/٤٤

وكان اليهود يدعون أنهم يدفعون القسم الأكبر والأعظم من الصرية ،

ولكنهم كانوا قنصون نسبة ما يحتله العرب من الرسوم الجركية بحكم كثرتهم
 المدنية وما يدفعونه من الضرائب في المحاكم وانواع أهم كانوا دائماً رحبوا
 بالضرائب المباشرة على الأراضي ، لهمم بما تؤول إليه سيقنها على
 الملاح الفلسطينيين .

العلاقات الاقتصادية بين فلسطين والبلاد العربية

كانت العلاقات التجارية بين البلاد العربية في العهد العثماني حرة من قيود السفر، وحواجر الحمارك. وكان التجار من فلسطين يسافرون بحرية كاملة لشراء السلع من أسواق دمشق وبيروت أو لاستيرادها بواسطة ميناء بيروت، والسفر منها إلى البلاد العربية إذا نذر عليه السمر من ميناء يافا، أو تأخرت الواجر عن الرسو فيه.

كانت فلسطين في ذلك الحين ممراً تجارياً بين سوريا ولبنان ومصر، وكانت تصدر المحاصيل إلى أوروبا، وتستقبل الألوف من السواح وروار الأمانة المقدسة وقد قدرت صادراتها سنة ١٩١٣ بما قيمته ١,١٢١,٠٠٠ جنيه استرليني ووارداتها بـ ١,٦٥٧,٠٠٠ جنيه استرليني^(١).

وبعد الحرب العالمية الأولى انضمت فلسطين عن شقيقتها، وتألفت فيها حكومة خاصة بها، فطفت ما فعلته البلاد المجاورة، من حيث إقامة الحواجر الحركية وقيود التنقل والسفر، وإنشاء علاقات تجارية مباشرة مع البلاد الأوروبية لاستيراد سلعها بواسطة ميناء حيفا ويافا ولم توصلد الحكومة المتتدة باب التعاون التجاري بين فلسطين والأقطار المجاورة، وخصوصاً سوريا ولبنان، بل طفت ما ح. في معاهدة لوزان وميثاق عصبة الأمم، فيما يتعلق بحق البلاد التي انضمت عن السيادة المتتدية بإنشاء اتحادات حركية بينها، أو مبع بعضها البعض أفصلية حركية. وفي سنة ١٩٢٩ وقعت أول اتفاقية تجارية بين الدولة المتتدة على فلسطين والدولة المتتدة على سوريا ولبنان، نصت على سادل الحاصلات واستجبات المحلية معافاة من الرسوم الحركية. ولكن هذا الوصع لم يررض يهود فلسطين، لعدم ملائمته لحماية مصوغاتهم إزاء الإنتاج الصاعى السورى واللبنانى العفصل لدى عرب

(١) النظام الاقتصادي لفلسطين — مطبوعات الجامعة الأميركية ببيروت — صفحة ٣٨٧

فلسطين . وفي سنة ١٩٣٦ عدلت الاتفاقية ، بمرس رسوم جركية على المنتجات الصناعية السورية والشمسية بمادل ثلث الرسوم المطبقة ، مع إبقاء المحاصيل الزراعية معفاة من الرسوم الجركية . وفي عام ١٩٣٧ وقع اتفاق بين العراق وفلسطين لتنظيم وتسهيل تجارة الترانزيت بينهما ومنع العراق منطقة حرة في ميناء حيفا أما التبادل التجاري مع البلاد العربية الأخرى ، باستثناء شرق الأردن ، فكان على غرار التبادل مع البلاد الأجنبية .

وبدل إحصاءات التبادل التجاري على زيادة كبيرة في صادرات فلسطين إلى البلاد العربية ، وخصوصاً خلال الحرب العالمية الثانية . وسكتي بإحصاءات بمصر السنوات للتدليل على هذا التبادل التجاري .

الواردات بالوف الختبات الفلسطينية

السنة	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢
مصر	١ ٥	٤٩٩	١٣٨٨	١,٦٧٧	٢, ٩٨
سوريا وسن	١٠١٤	١٣٥٥	٥	٣٩٥	١,٢٠
العراق	١٧٧	٢ ٦	١١٢٨	١,٣٤٥	١١,٦١٨
الأردن سحت الإحصاءات التجارية منذ ١٩٤١			٢٨٥	١٤٤٠	

ويلاحظ أن الواردات من البلاد العربية رادت زيادة عظيمة خلال الحرب العالمية الثانية ، لا تقطع واردات فلسطين من وراء البحار ، حيث أصبحت منتجات البلاد العربية الزراعية عماد الحياة في فلسطين . وبينما كانت هذه الواردات تؤلف قبل الحرب العالمية الثانية ١٧٪ من مجموع الواردات ، أصبحت عند نهاية الحرب سنة ١٩٤٥ تؤلف ٥٦٪ من هذا المجموع ، مما يدل على أهمية العلاقة التجارية بين البلاد العربية وفلسطين ، للإبقاء على حياة الأخيرة في الأزمات والحروب . أما من حيث الصادرات ، فقد هباً اعتماد اليهود الصناعي ريادة زيادة كبيرة ودخولها لجميع البلاد العربية ، التي كان يمسها بصر فلسطين المواد الخام ، كالقطن مثلاً ليستورده مسوحاً أو مصنوعاً في فلسطين . ولو أن البلاد العربية كانت

في الحرب العالمية الثانية سائرة على درجة محترمة من التصنيع ، لما تمكنت الصناعة اليهودية من دخول في ذلك الحين . ولا يزال اليهود يطمعون في غزو الأسواق العربية عندهم الصناعات ، لمقيمتهم بأن الوسط العربي رزاعي ، ويجب أن يبقى كذلك

ومما يلي جدول يقيس صادرات فلسطين إلى البلاد العربية بالوفد
الجنهات الفلسطينية .

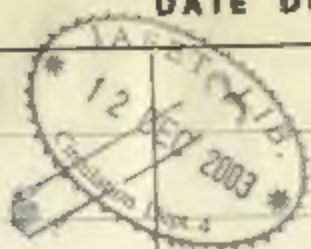
سنة	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢
مصر	١٠	٩٧	٢٤٩	١,٤٩٩	٢,١٠٢
سوريا ولبنان	٢١٢	٣٨٩	٤٣٣	٧٧٩	١,٣٠٣
العراق	٨	٥	١٥	٢٣	٣٨٣
الأردن	—	—	—	١٥	٦٥٦

رادت صادرات فلسطين للبلاد الشرق لأدنى من ١٠ ٪ من مجموع صادراتها سنة ١٩٣٨ ، إلى ٥٦ ٪ من المجموع سنة ١٩٤٥ ، عندما بلغت هذه الصادرات دورتها بما قيمته ١٥ مليون جنيه ، باستثناء المحاصيل . وفي الوقت نفسه رادت قيمة البضائع المارة عبر فلسطين للبلاد العربية بسنة كبيرة وخصوصاً لمصر وسوريا ولبنان والعراق والأردن ، أما سبب هذه الزيادة فيرجع لتقوم ميثاق حيفا وساء الطريق الذي بين فلسطين والعراق ، وامتداد السكك الحديدية من لبنان عبر فلسطين إلى مصر ، وفتح الطريق الصحراوي بين فلسطين ومصر . وبذلك كانت فلسطين صلة الاتصال بين البلاد العربية برّاً وبحراً وحوماً . أما بالنسبة لعلاقات فلسطين بالبلاد الأجنبية ، فكانت المملكة المتحدة ، والممتلكات البريطانية مستأجرة بالأسواق الفلسطينية كما كانت فرنسا مستأجرة بالأسواق السورية والسليمانية . وسكن بريطانيا كانت أكثر البلاد استيراداً للمحاصيل الفلسطينية . وفي سنوات كثيرة كانت صادرات فلسطين إليها تزيد على الواردات منها .

على أن الخلاصة التي يصل إليها استناداً إلى الظروف السائدة في ذلك الحين ،
 هي اعتماد فلسطين على الأقطار المحورة لتصرف ميسوعاتها من ناحية الحصول
 على المواد الخام واستيراد احتياجاتها المادية من ناحية ثانية وبصورة أخرى
 تقدمت الصناعة ليهودية في فلسطين على حساب المجهود الحربي للحلفاء في الشرق
 الأوسط ، وخاصة البلاد العربية للمنتجات الصناعية التي انقطع الوارد منها من
 الأسواق المالية .

1843-1844

DATE DUE



U. T. LIBRARY

A. U. B. LIBRARY

330.956:D134maA.c.1

الدجاني ، علي

محاضرات في الاقتصاديات الاردن

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



82015807

330.956:D134maA

الدجاني ، علي

محاضرات في اقتصاديات الاردن

330.956
D134maA

